الجـمهورية الجـــزائرية الديمــقراطية الشـــعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المـدرسة العليـا للـتجـارة

مذكرة نـهاية الدراسة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم التجارية

تخصص : نقود،مالية وبنوك

الموضوع:

تسيير مخاطر القروض في البنوك التجارية في ظل جائحة كورونا
دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية

إعداد الطالب(ة):
سحنون هديل

إشراف الأستاذ(ة):
تومي مليكة

المؤسسة المستقبلة: بنك الفلاحة و التنمية الريفية الجزائر – وكالة حيدرة -
فترة التربص : من 2023/02/01 إلى 2023/05/21

السنة الجامعية
2023/2022

شكر

أول شيء الشكر والحمد لله رب العالمين لأنه أعطاني القوة والقدرة على إتمام هذا البحث، ووفقني طيلة مشواري في المدرسة وكان يكرمني بتوفيقه فاللهم لك الحمد ولك الشكر.

الشكر لأمي وأبي فبفضلهما أنا فيما أنا عليه الآن شكرا لأنهما كانا سندي في مراحل دراستي من أول مرحلة إلى آخر مرحلة، فاللهم أطل في عمرهم وقدرني على أن أرد ولو القليل مما فعلوه من أجلي لأصل لما أنا عليه الآن.

أشكر أختي صفاء لتشجيعها المستمر ومساعدتي الدائمة في دراستي وفقك الله ورعاك وأنار دربك، كذلك أشكر كل من اخوتي عبد المعز، ومحمد نجيب لدعمهم لي طيلة فترة دراستي.

وشكر خاص لأختي وحبيبتي مروة وزوجها وأخي تقي الدين بورية الذي كان نعم السند ونعم الأخ.

وشكر خاص لبهجة المنزل يسر ميار وآدم مروان.

أتقدم بالشكر إلى الأستاذة المشرفة تومي مليكة على المجهودات التي بذلتها معي في إعداد هذا البحث وإلى النصائح التي كانت تقدمها لي طيلة البحث العلمي.

الاهداء

أهدي هذا العمل إلى عائلة سحنون ولكل من ساندني من بعيد أو من قريب.

أهدي هذا العمل إلى كل من أراد لي النجاح يوما في مشواري الدراسي هذا.

أهدي هذا العمل إلى نفسي أولا وصديقاتي صوفيا، هدى.

وفي الأخير أهدى هذا العمل إلى كل باحث أو طالب من بعدي.

الفهرس

قائمة الجداول

الأشكال

الملخص

مقدمة عامة ..... أ

الفصل الأول: الإطار النظري للبنوك التجارية 6

المبحث الأول: عموميات حول البنوك التجارية 17

المطلب الأول: نشأة ومفهوم البنوك التجارية 17

المطلب الثاني: أنواع ووظائف البنوك التجارية 20

المطلب الثالث: مصادر تمويل البنوك التجارية 22

المبحث الثاني: ماهية القروض البنكية 26

المطلب الأول: مفهوم وأنواع القروض البنكية 26

المطلب الثاني: وظائف القروض 30

المطلب الثالث: أهمية القروض البنكية 31

المبحث الثالث: معايير وإجراءات منح القروض 32

المطلب الأول: معايير منح القروض 32

المطلب الثاني: إجراءات منح القرض 34

المطلب الثالث: الاعتبارات الواجب مراعاتها عند منح القرض 36

الفصل الثاني: مخاطر القروض وآلية تسييرها - حالة كورونا 40

المبحث الأول: عموميات حول مخاطر القروض البنكية 41

المطلب الأول: ماهية مخاطر القروض البنكية 41

المطلب الثاني: أسباب مخاطر القروض 43

المبحث الثاني: القطاع المصرفي الجزائري في ظل جائحة كورونا (كوفيد-19) 47

المطلب الأول: التعرف على جائحة كورونا (كوفيد-19) 47

المطلب الثاني: الاقتصاد الجزائري ووضعية القطاع المصرفي- حالة كورونا 49
المطلب الثالث: تداعيات فيروس كورونا على قطاع البنوك في الجزائر 56
المبحث الثالث: إجراءات البنوك الجزائرية لتسيير وإدارة المخاطر الائتمانية – حالة كورونا . 60
المطلب الأول: مخاطر القروض في فترة كورونا 60
المطلب الثاني: تدابير بنك الجزائر للمواجهة أزمة كورونا (كوفيد-19) 61
المطلب الثالث: إجراءات تسيير وإدارة مخاطر القروض في فترة كورونا 62
الفصل الثالث: دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية – الجزائر 67
المبحث الأول: تقديم عام حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية 68
المطلب الأول: نشأة وتطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية 68
المطلب الثاني: أهداف ومهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية 70
المطلب الثالث: التنظيم على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية 72
المبحث الثاني: أهم المؤشرات المالية للبنك الفلاحة والتنمية الريفية خلال فترة كورونا 75
المطلب الأول: الخدمات المصرفية التقليدية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية -BADR- 75
المطلب الثاني: عرض وتحليل بعض المؤشرات المالية خلال فترة كورونا 78
المطلب الثالث: حوصلة للعمليات المنجزة خلال الفترة من 2018 إلى 2020 81
المبحث الثالث: آلية تسيير المخاطر الائتمانية للبنك BADR خلال فترة كورونا 84
المطلب الأول: أهم مخاطر القروض للبنك BADR خلال فترة كورونا 84
المطلب الثاني: أهم تعليمات بنك الجزائر الموجهة للبنوك التجارية الجزائرية 84
المطلب الثالث: طرق تسيير مخاطر القروض في بنك BADR خلال فترة كورونا 86
خاتمة عامة 92
قائمة المصادر والمراجع

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
01	إحصائيات فيروس كورونا لشهر أفريل 2023	48
02	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة (2018-2022)	49
03	تطور معدل التضخم السنوي خلال الفترة(2018-2022)	52
04	تطور الصادرات والواردات في الجزائر خلال فترة(2018-2022)	53
05	البيانات المالية للقطاع المصرفي الجزائري قبل وخلال فنرة الوباء	56
06	مقارنة مؤشرات القطاع المصرفي قبل وخلال أزمة كورونا	58
07	ميزانية بنك الفلاحة والتنمية الريفية خلال الفترة (2018- 2020)	78
08	مسار منح وتحصيل القروض لبنك الفلاحة والتنمية الريفية	79
09	عدد تداول البطاقات في السنوات الثلاث (2018- 2019- 2020)	82
10	احتياطيات بنك الفلاحة والتنمية الريفية خلال الفترة (2018- 2020)	88

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
01	البنك كوسيط مالي	19
02	معايير منح القروض (الخاصة بالعميل)	33
03	خطوات منح القرض	35
04	منحنى بياني لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي(2018-2022)	50
05	معدل التضخم السنوي (2018-2022)	52
06	مخطط تطور الصادرات والواردات في الجزائر خلال الفترة(2018-2022)	54
07	البيانات الملية للقطاع المصرفي الجزائري قبل وخلال أزمة كورونا	57
08	المراحل الرئيسية لتطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية	69
09	الهيكل التنظيمي للبنك الفلاحة والتنمية الريفية	74
10	ميزانية بنك الفلاحة والتنمية الريفية	78
11	مسار منح وتحصيل القروض للبنك الفلاحة والتنمية الريفية	80
12	أنواع البطاقات البنكية BADR	81
13	تداول البطاقات في السنوات الثلاث (2018- 2019- 2020)	82
14	احتياطيات بنك الفلاحة والتنمية الريفية خلال الفترة (2018- 2020)	89

الملخص:

يعد القطاع المصرفي المساهم الرئيسي في النظام المالي لأي دولة، لما له من قدرة على تعبئة الموارد والاستخدامات. و هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على مخاطر القروض التي تعرضت لها البنوك التجارية الجزائرية في فترة كورونا، و أهم الإجراءات والسياسات المتخذة لمرافقة البنوك التجارية من اجل مواصلة أداء مهامها بالحد الأدنى، و توصلت الدراسة إلى أن الجائحة أثرت بشكل سلبي على البنوك التجارية الجزائرية، خاصة فيما تعلق بمنح واسترجاع القروض، و بسبب ضعف وقصور التدابير المتخذة وعدم تلائمها مع الظروف الاستثنائية للجائحة، الأمر الذي أوجب عليها التوجه نحو إدخال عنصر التكنولوجيا في تقديم الخدمات المالية، من خلال رقمنة الخدمات المصرفية وتحفيز التحول إلى نظام المدفوعات غير النقدي، لجعل القطاع المصرفي الجزائري أكثر قدرة على المنافسة ومقدرة على أداء مهامه مهما كانت الظروف.

المصطلحات الأساسية: جائحة كورونا، مخاطر القروض، البنوك الجزائرية.

Abstract :

Le secteur bancaire est le principal contributeur au système financier de tout pays, en raison de sa capacité à mobiliser des ressources et des utilisations. L'étude visait à faire la lumière sur les risques des prêts auxquels les banques commerciales algériennes ont été exposées pendant la période Corona, et les mesures et politiques les plus importantes prises pour accompagner les banques commerciales afin de continuer à remplir leurs missions au minimum, et l'étude a révélé que la pandémie a affecté négativement les banques commerciales algériennes, en particulier en ce qui concerne l'octroi et le recouvrement des prêts, et en raison de la faiblesse et de l'insuffisance des mesures prises et de leur incompatibilité avec les circonstances exceptionnelles de la pandémie, ce qui les a obligées à s'orienter vers l'introduction de l'élément de technologie dans la fourniture de Les services financiers, en numérisant les services bancaires et en stimulant la transition vers un système de paiement sans numéraire, pour rendre le secteur bancaire algérien plus compétitif et capable d'accomplir ses missions quelles que soient les circonstances.

Les termes clés : Pandémie de coronavirus, risque de prêt, banques algériennes .

مقدمة عامة

مقدمة عامة

عرف النظام البنكي تطورات متتابعة وسريعة في مختلف الميادين منذ نهاية القرن العشرون وبداية القرن الواحد والعشرون، كما شهدت الصناعة البنكية بداية من سنة 2020 تحولات كبيرة وكان هذا كنتيجة للأزمة الصحية العالمية التي أحدثها فيروس كورونا، حيث شكل هذا الوباء صدمة غير مسبوقة على الاقتصاد العالمي ككل مما أدى إلى ركود اقتصادي مجهول الحجم والمدة في شتى المجالات .

وهذا الأخير هو الذي دفع بالبنوك الجزائرية خلال هذه الفترة إلى وضع تدابير لضمان استمرارية خدماتها وذلك من خلال تطوير آلية العمل وجعلها عن بعد تلبية لحاجيات عملائها، كما سعت الدولة الجزائرية من خلال مراسلات وزارة المالية و تعليمات بنك الجزائر إلى منح بعض التسهيلات التي تخدم الفرد بصفة خاصة و اقتصاد الدولة بصفة عامة .

هذه التدابير لم تمنع البنوك من تعرضها للعديد من المخاطر الغير متوقعة والتي تؤثر على أدائها ونشاطها، كذلك حدت من كفاءة البنك وأحدثت مخاطر جديدة على البنك أهمها مخاطر القرض .

فالقروض و مخاطرها وجهان لعملة واحدة، ولا يمكن الحديث عن القرض دون الإشارة إلى مخاطره ، وهذا ما فرض على البنوك التجارية إيجاد سياسة جديدة لتخطي هذه الأزمة ومنح قروض ذات درجة عالية من الدراسة من أجل تفادي وتقليل هذه المخاطر خاصة في هذه الفترة، وكان هذا سببا وجيها لفت للفت انتباه مسؤولي القطاع البنكي من أجل العمل باستمرار على تطوير إجراءات منح القروض تماشيا مع متطلبات الفترة الراهنة .

ومما سبق ذكره ارتأينا طرح الإشكالية التالية و المتمثلة في السؤال الرئيسي:

كيف تسنى للمؤسسة البنكية التجارية تسيير مخاطر القروض خلال فترة جائحة كورونا؟

الأسئلة الفرعية :

- ما المقصود بالقرض وكيف تتم إجراءات منحه؟
- ما معنى مخاطر القروض وكيف يتم قياسها؟
- ما هي جائحة كورونا (كوفيد-19) وما تداعياتها على الاقتصاد الجزائري؟
- ما هي مخاطر القروض الجديدة التي تعرض لها البنك في فترة كورونا؟
- ما حدود تأثير الجائحة على العمل المصرفي في الجزائر؟

الفرضيات

سيكون انطلاقنا في البحث معتمدا على فرضيات أهمها :

- ✓ تلعب البنوك التجارية من خلال القروض دورا رياديا في تفعيل حركية الأنشطة الاقتصادية
- ✓ جائحة كورونا (كوفيد-19) أزمة صحية عالمية امتدت آثارها سلبا وإيجابا على القطاعات الاقتصادية والاجتماعية في مختلف دول العالم .
- ✓ رغم أن جائحة كورونا (كوفيد-19) كانت سنة 2020 إلا أن آثارها مست مختلف الأنشطة الاقتصادية، إلا أن السياسات و الإجراءات التي اتخذها البنك الجزائري في القطاع المصرفي كان لها دور كبير في تخفيف آثار هذا الوباء .
- ✓ الإجراءات الوقائية خلال فترة كورونا تقلل من مخاطر القروض ولكنها لا تقضي عليها .

أهداف الدراسة:

يمكننا إيجاز أهداف البحث فيما يلي :

- ❖ إعطاء مفهوم واسع حول البنوك التجارية و القروض البنكية ومخاطرها وعملية تسييرها داخل البنك .
- ❖ التعرف على أساليب منح القرض .
- ❖ معرفة مدى تأثير الوباء على نشاط وأداء البنوك وبالتحديد النشاط المتعلق بمنح القرض.
- ❖ التعرف على الأدوات الحديثة التي اعتمدها البنك في فترة كورونا من أجل إعطاء تقييم موضعي لخطر القرض
- ❖ معرفة مدى صلابة النظام المالي و السياسة النقدية الجزائرية في مواجهة أزمة فيروس كورونا .

أسباب اختيار الموضوع :

- يمثل موضوع الدراسة جزء من التخصص الذي أزاول الدراسة فيه: نقود، مالية وبنوك.
- يعتبر من المواضيع الرئيسية المطروحة حاليا على الساحة المصرفية والمالية.
- فضولي ورغبتي في معرفة كيف تمكنت البنوك من التكيف مع الوضع الجديد الذي فرضه الوباء، وتمكنها من متابعة نشاطها خلال الفترة الحرجة.
- لأن موضوع آلية تسيير المخاطر يحظى بأهمية بالغة في الوقت الحالي، خاصة في ظل ما أحدثته الأزمة الصحية من تطور في وظائف البنك التجاري وإصلاح وتحديث الجهاز المصرفي.

منهج الدراسة

بغية الإلمام والإحاطة بمختلف جوانب الموضوع وتحليل أبعاده والإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار صحة الفرضيات المتبناة اتبعنا المنهج **الوصفي – التحليلي :**

المنهج الوصفي من خلال الجانب النظري من تعريفات و أنواع وغيرها، و المنهج التحليلي من خلال الدراسة الميدانية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية بوكالة حيدرة، و التي من خلالها نحاول إسقاط جانب من المعلومات النظرية على واقع بنك الفلاحة والتنمية الريفية وهو واحد من البنوك التجارية التي أنشأت لتمويل المشاريع الفلاحية .

الدراسات السابقة

هناك دراسات تم القيام بها في هذا المجال خصوصا في الدراسات العليا نذكر أهمها على سبيل المثال لا الحصر:

- إيدروج جمال " تقييم و تسيير مخاطر القروض في البنوك التجارية " وهي مذكرة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، كلية العموم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير- جامعة الجزائر 3- سنة 2015 - 2016 حيث تهدف هذه الدراسة إلى مراجعة التدابير والإجراءات التي تعدها البنوك التجارية ومنها البنك الوطني الجزائري لتطوير وإدارة مخاطر الائتمان لديها وفقا للمتطلبات القواعد الاحترازية، حيث توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج وهي :

- لا يعتمد البنك على الطرق الحديثة في التحليل الائتماني، بل على التحليل المالي فقط لالتزامه بالقواعد الاحترازية الجزائرية في قياس المخاطر الاقراضية دون إدارتها وفق القواعد الاحترازية الخاصة .

- لا يعتمد البنك على نظامه الرقابي الداخلي للتعرف على مكامن الضعف في التحليل الاقراضي لضعفه على المعايير الدولية في هذا المجال .

دراسة هبال عادل " إشكالية القروض المصرفية المتعثرة، دراسة حالة الجزائر" مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير"، في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، حيث توصل الباحث إلى بعض النتائج والتي تمثلت في:

- القروض المصرفية المتعثرة لا يمكن تجنبها نهائيا ولكن يمكن التقليل من حجمها والتخفيف من آثارها قدر الإمكان.

- القروض المصرفية المتعثرة في الجزائر ازداد حجمها نتيجة لتحول الاقتصاد والانفتاح على اقتصاد السوق، ونتيجة لإعادة هيكلة المؤسسات وفتح المجال أمام المصارف الخاصة.

صعوبات الدراسة

لا يخلو أي عمل بحثي أكاديمي من صعوبات تواجه الباحث خلال جمع معلومات بحثه، و لعل أهم الصعوبات في هذه الدراسة:

- تعقيدات الحصول على المعلومات والبيانات التي تخص الجانب التطبيقي.
- عدم توفر معلومات كافية للمعالجة موضوع البحث .

خطة البحث

تم الاعتماد على ثلاثة فصول للإجابة على الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية:

الفصل الأول تحت عنوان الإطار النظري للبنوك التجارية، محتواه التعرف على النوك التجارية وأنواعها وتاريخ انطلاقة الصيرفة في العالم.

الفصل الثاني بعنوان مخاطر القروض والية تسييرها- حالة كورونا-، محتواه التعرف على جائحة كورونا والوضع الاقتصادي للجزائر خلال تلك الفترة، كذلك التعرف على مخاطر القروض التي ظهرت خلال فترة الوباء وكيفية إدارتها.

الفصل الثالث والذي يمثل دراسة حالة للبنك الفلاحة والتنمية الريفية، محتواه تقديم مؤسسة الدراسة الميدانية، والتعرف على الوضعية المالية للبنك خلال فترة الوباء من خلال دراسة أهم المؤشرات المالية للبنك، والتعرف على أهم المخاطر التي واجهها البنك وكيف تمت إدارتها.

الفصل الأول

مقدمة الفصل:

يتكون الجهاز المصرفي لأي دولة من مجموعة من المصارف العاملة في هذا البلد، كما أن لكل دولة بنك مركزي يقوم بدوره كمصرف للحكومة، والذي يختلف عن غيره من المصارف في كونه لا يستهدف الربح، كما له حق الإشراف والرقابة على وحدات القطاع المصرفي.

ومن المؤسسات المصرفية التي يتكون منها الجهاز المصرفي "البنوك التجارية" التي تتنوع أنشطتها التي تمارسها، وهذه البنوك تمارس الوساطة المالية حيث تتمثل وظيفتها الأساسية والتقليدية في تلقي الودائع المالية، أي ودائع العائلات والمؤسسات والسلطات الحكومية، ثم إعادة توظيف هذه الموارد، وأكثر هذه التنظيمات ممارسة وتنوعا هي منح القروض، وهذا ما سنتطرق إليه في الفصل الأول والذي يشمل ثلاث مباحث:

- **المبحث الأول:** عموميات حول البنوك التجارية.
- **المبحث الثاني:** عموميات حول القروض البنكية.
- **المبحث الثالث:** معايير إجراءات منح القروض.

المبحث الأول: عموميات حول البنوك التجارية

تعتبر البنوك أكثر المؤسسات المالية فعالية في النظام المالي، وإن من أهم استخداماتها القرض، باعتباره الجانب الأكبر، منها حيث تقوم بصفة معتادة بقبول ودائع تدفع عند الطلب أو لآجال محددة، كما تمنح القروض بما يحقق أهدافها ويدعم الاقتصاد القومي.

وعليه يكون من الملائم إلقاء الضوء على ماهية البنوك التجارية، وكذا القروض وأنواعها بالإضافة إلى الاعتبارات الواجب أخذها عند منح القروض.

المطلب الأول : نشأة ومفهوم البنوك التجارية

أولا: نشأة البنوك التجارية

قبل الحديث وتوضيح النشأة التاريخية للبنوك وتطورها يجدر بنا أولا معرفة أصل كلمة بنك" يرجع أصل الكلمة إلى كلمة Banko إلى الإيطالية وهي كلمة يقصد بها المائدة أو الطاولة التي يجلس عليها الصيارفة في العصور الوسطى، والذين كانوا يقبلون إيداعات كبار الأثرياء والتجار ليحتفظوا بها على سبيل الأمانة، على أن يقوموا بردها لهم عند طلبها وكانوا يحصلون مقابل ذلك على عمولات وذلك بغرض وقاية هذه الأموال من السرقة "[1] ، ومن هنا نشأ المعنى الشاسع لكلمة بنك (مصرف) وأصبح المكان الذي تتم فيه تخزين النقود وتداولها.

و لقد ارتبط "نشوء البنك وتطوره بتطور الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات إذ أن أول شكل من أشكال البنوك ظهر في بلاد الرافدين عام 3500 قبل الميلاد. وبتقدم التجارة بين الشعوب وظهور النقود كإحدى الوسائل الهامة في التبادل التجاري فقد بدأت ظاهرة إيداع الفائض منها، بالإضافة إلى الحلي والمعادن الثمينة كودائع مقابل حصول هؤلاء على عمولة نظير حراستها والمحافظة عليها، وتعتبر هذه الظاهرة من أولى أشكال التعامل المصرفي في المجتمع حيث استمرت حقبة من الزمن حتى ظهرت في القرون الوسطى ظاهرة الصراف الذي يكسب دخله من معادلات العملات بعضها ببعض بين رجال البحارة والتجار الذين كانوا يترددون على موانئ أوروبا الجنوبية، ومع تطور الزمن لاحظ رجال البنوك أن نسبة صغيرة من شهادات الإيداع تعود إليهم للمطالبة بتحويلها إلى الأشياء التي تماثلها، ومن ثم يتبقى لدى هذه البنوك مبالغ نقدية كبيرة خاملة، حيث رأى رجال البنوك إمكانية التصرف بها لإقراضها للغير، وبضمانات معينة مقابل حصولهم على فائدة معينة" [2] ، وبعد هذه الممارسات المصرفية سمح لبعض العملاء بسحب مبالغ تتجاوز قيمة ودائعهم، وهو ما يعرف اليوم بالسحب على المكشوف، لكن الإفراط في هذا الأخير أدى إلى إفلاس الكثير من التجار وذلك نتيجة عدم قدرة العملاء بتسديد ديونهم.

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود و البنوك، الدار الجامعية للطباعة والنشر، مصر، د ط ،2007 ،ص 1.

[2] إسماعيل إبراهيم عبد الباقي ،إدارة البنوك التجارية ، دار غيداء ،عمان ، د ط ،2015، ص10.

ويذكر المؤرخون أن " أول بنك ظهر بشكله الحديث كان بمدينة البندقية عام 1557 م وفي عام 1587 ظهر بنك آخر هو بنك ريالنو بمدينة البندقية ومنها انتشرت البنوك في بقية أوروبا ومنها بنك أمستردام في هولندا 1609، وبنك هامبورغ بألمانيا عام 1619 وبنك إنجلترا عام 1694 وبنك فرنسا الذي أسسه نابليون الأول عام 1800 م" [1] .

ثانيا : مفهوم البنوك التجارية

وضعت لها عدة مفاهيم وتعريفات نذكر من بينها:

- " المؤسسات المالية النقدية أو البنوك التجارية هي نوع من الوساطة المالية، التي تتمثل مهمتها الأساسية في تلقي الودائع الجارية للعائلات، والمؤسسات، والسلطات العمومية، ويتيح لها ذلك القدرة على إنشاء نوع خاص من النقود هي نقود الودائع" [2].

- " البنوك التجارية هي التي تقوم بقبول ودائع تدفع عند الطلب أو لآجال محددة وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي وخدمته بما يحقق أهداف خطة التنمية، ودعم الاقتصاد القومي ، وتباشر تنمية الادخار والاستثمار المالي في الداخل والخارج بما في ذلك المساهمة في إنشاء المشروعات وما تستلزمه من عمليات مصرفية وتجارية ومالية، وفقا للأوضاع التي يقررها البنك المركزي.

- بينما يعرف بعض الفقهاء البنوك التجارية بأنها تلك المؤسسات التي تقوم باستئجار وتأجير النقود، أو هي التي تعمل في تجارة النقود" [3] .

- وكذلك "عرفها قانون الأعمال المصرفية بأنها قبول الودائع من الجمهور، واستخدامها بصورة كلية أو جزئية لمنح الائتمان وأي أعمال أخرى يقرر البنك المركزي اعتبارها أعمالا مصرفية بموجب أوامر يصدرها لهذه الغاية".[4]

- " المصارف التجارية هي المصارف التي تتعامل بالائتمان، وتسمى أحيانا بمصارف الودائع، وأهم ما يميزها على غيرها قبول الودائع تحت الطلب والحسابات الجارية وينتج عن ذلك ما يسمى بخلق النقود".[5]

- وفي تعريف آخر هناك من يصنف البنوك إلى كلاسيكية وحديثة، فنجد محمد الصيرفي قد تناول مفهوم البنك من خلال رؤية كلاسيكية وحديثة:

---

[1] نفس المصدر ، ص 11-12

[2] الطاهر لطرش ، تقنيات البنوك ،ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون - الجزائر - ،ط 5 ،2005 ص12

[3] محمود حسين الوادي وآخرون، النقود والمصارف، دار المسيرة ، عمان، ط 1، 2010، ص 105.

[4] المرجع نفسه، ص 106.

[5] زيان سليم رمضان، محفوظ أحمد جودة، إدارة البنوك ، دار المسيرة والصفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط 2 ، 1996، ص10.

"فمن وجهة النظر الكلاسيكية يمكن القول، أن البنك مؤسسة تعمل كوسيط مالي بين مجموعتين رئيسيتين من العملاء، المجموعة الأولى لديها فائض من الأموال، وتحتاج إلى الحفاظ عليه وتنميته، والمجموعة الثانية هي مجموعة من العملاء تحتاج إلى الأموال، لأغراض أهمها الاستثمار أو التشغيل أو كلاهما.

أما من الزاوية الحديثة فيمكن النظر إلى البنك على أنه مجموعة من الوسطاء الماليين ،الذين يقومون بقبول ودائع تدفع عند الطلب، أو لآجال محددة، وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي، وخدمته بما يحقق أهداف خطة التنمية وسياسة الدولة ودعم الاقتصاد، وتباشر عمليات تنمية الادخار، والاستثمار المالي في الداخل والخارج بما في ذلك المساهمة في إنشاء المشروعات، وما يتطلب من عمليات مصرفية وتجارية ومالية، وفقا للأوضاع التي يقررها البنك المركزي".[1]

- ومن خلال الشكل التالي نستعرض مفهوم البنك كوسيط مالي :

الشكل رقم 01 : البنك كوسيط مالي

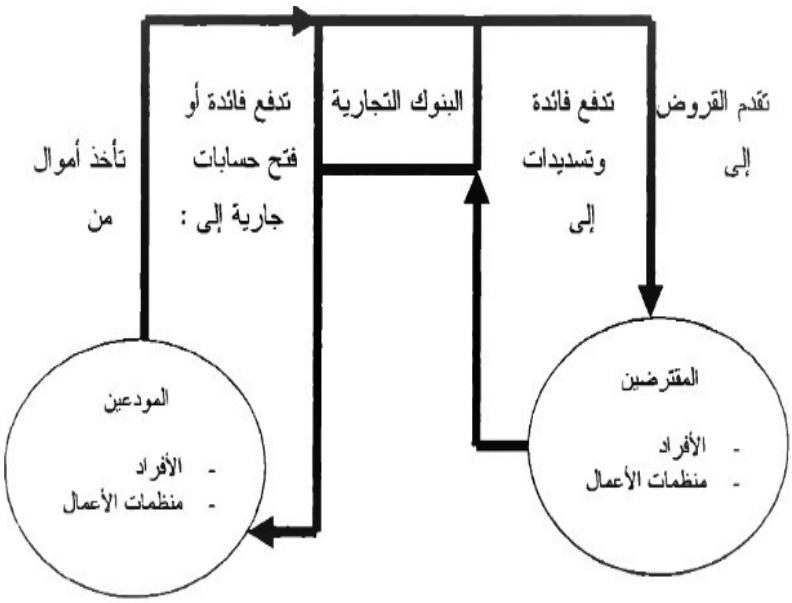

المصدر: محمد الصيرفي ،إدارة المصارف، دار الوفاء، الإسكندرية، ط1، 2007 ،ص8 .

[1] محمد الصيرفي ،إدارة المصارف ، دار الوفاء ،الإسكندرية ،ط1 ،2007، ص 7- 8.

المطلب الثاني : أنواع ووظائف البنوك التجارية

أولا: أنواع البنوك التجارية

تنقسم البنوك التجارية إلى أنواع متعددة طبقا للزاوية التي يتم من خلالها النظر إلى البنوك وذلك إلى النحو التالي:

1. من حيث نشاطها ومدى تغطيتها للمناطق الجغرافية :

1.1 البنوك التجارية العامة : "ويقصد بها تلك البنوك التي يقع مركزها الرئيسي في العاصمة أو في إحدى المدن الكبرى، وتباشر نشاطها من خلال فروع أو مكاتب على مستوى الدولة أو خارجها، وتقوم هذه البنوك بكافة الأعمال التقليدية للبنوك التجارية، وتمنح الائتمان قصير ومتوسط الأجل، كذلك فهي تباشر كافة مجالات الصرف الأجنبي وتمويل التجارة الخارجية .

2.1 البنوك التجارية المحلية : ويقصد بها تلك البنوك التي يقتصر نشاطها على منطقة جغرافية محدودة نسبيا مثل: محافظة معينة، أو مدينة، أو ولاية إقليم محدد" [1] .

2. من حيث النشاط :

1.2 بنوك الجملة : "ويقصد بها تلك البنوك التي تتعامل مع كبار العملاء والمنشآت الكبرى.

2.2 بنوك التجزئة : وهي عكس النوع السابق، حيث تتعامل مع صغار العملاء و المنشآت الصغرى، ولكن تسعى لجلب أكبر عدد منهم، وتتميز هذه البنوك بما تتميز به متاجر التجزئة، فهي منتشرة جغرافيا وتتعامل بأصغر الوحدات المالية قيمة من خلال خلق المنافع الزمنية والمكانية، ومنفعة التملك و التعامل للأفراد وبذلك فإن التجزئة تسعى إلى توزيع خدمات البنك من خلال المستهلك النهائي"[2].

3. من حيث الفروع :

1.3 بنوك ذات الفروع: "تتم العمليات المصرفية من خلال الفروع في مكان واحد أو أكثر من مكان، و تتم الرقابة على هذه الفروع، من خلال المركز الرئيسي للبنك، حيث تقوم الفروع بكافة الأعمال التقليدية للبنوك التجارية، وتقديم الائتمان قصير ومتوسط الأجل، كما تتعامل في مجالات الصرف الأجنبي، وغيرها من العمليات المصرفية".[3]

2.3 بنوك السلاسل: "هذه المصارف تستمد نشاطاتها من خلال فتح سلسلة متكاملة من الفروع، وهي عبارة عن مصارف منفصلة عن بعضها إداريا، ولكن يشرف عليها مركز رئيسي، يتولى رسم السياسات العامة لها، وينسق الأعمال بينها، وتعود ملكية هذه المصارف ،إلى شخص طبيعي واحد أو عدة أشخاص طبيعيين، وليس الشركة القابضة".[4]

---

[1] شاكر القزويني، محاضرات اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات، الجزائر، 1987، ص 26.
[2] محمد الصيرفي، إدارة المصارف، ص 29.
[3] محمود حسين الوادي، وآخرون، النقود والمصارف، ص 107.
[4] إسماعيل إبراهيم عبد الباقي، إدارة البنوك التجارية، ص 144.

3.3 بنوك المجموعات : "وهي البنوك التي تأخذ شكل شركة قابضة تدير مجموعة من الشركات التابعة التي تعمل في النشاط المصرفي، حيث تقوم الشركة القابضة بالإشراف على الشركات التابعة وتضع لها السياسات العامة، بينما تترك لها تنفيذ وتأخذ هذه البنوك طابعا احتكاريا، ولقد انتشرت هذه البنوك في أوروبا الغربية و الولايات المتحدة الأمريكية.

4.3 البنوك الفردية : تقوم هذه البنوك على ما يتمتع به أصحابها من ثقة، وبطبيعة الحال فإنها منشأة تكون محدودة رأس المال، وكذلك فهي سوق تتعامل في مجالات قصيرة الأجل، وتوظيف الأموال في الأوراق المالية، والأوراق التجارية المخصومة، وغير ذلك من الأصول المالية عالية السيولة، والتي يمكن تحويلها إلى نقود بسرعة وبدون خسائر، ومن أمثلتها مؤسسة الراجحي المصرفية بالمملكة السعودية في عام 1960

5.3 البنوك المحلية : وهي بنوك تغطي منطقة جغرافية محدودة كمدينة، محافظة، أو ولاية، وتخضع هذه البنوك للقوانين الخاصة بالمنطقة التي تعمل بها، كذلك فهي تتفاعل مع البيئة التي توجد بها وتعمل على تقديم الخدمات المصرفية التي تناسبها" [1] .

ثانيا: وظائف البنوك التجارية

تقوم البنوك التجارية بعدة وظائف منها النقدية والغير النقدية، كما تقدم العديد من الخدمات إلى عملائها، بعد أن كانت خدماتها تقتصر على قبول الودائع ومنح القروض، و يمكن الآن تقسيمها إلى وظائف تقليدية وأخرى حديثة وهي كالأتي :

- **الوظائف التقليدية :**

1. فتح الحسابات الجارية وقبول الودائع على اختلاف أنواعها، والادخار.

2. تشغيل موارد البنك مع مراعاة مبدأ التوفيق بين مبدأ السيولة الربحية والضمان والأمن ومن أهم أشكال التشغيل الاستثمار ما يلي :

1.2 منح القروض والسلف المختلفة وفتح الحسابات الجارية المدينة.

2.2 تحصيل الأوراق التجارية وخصمها والتسليف بضمانها .

3.2 التعامل بالأوراق المالية من أسهم وسندات بيعا وشراء لمحفظتها أو لمصلحة عملائها .

4.2 تمويل التجارة الخارجية من خلال فتح الاعتمادات المستندية .

5.2 تقديم كفالات وخطابات الضمان للعملاء.

6.2 المساهمة في إصدار الأسهم و السندات والشركات المساهمة " [2].

---

[1] محمد الصيرفي، إدارة البنوك، ص 30- 31.

[2] محمد مصطفى السنهوري، إدارة البنوك التجارية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2013 ،ص 84.

3. إصدار البنك خزائن صغيرة لعملائه يحتفظون فيها بمنقولاتهم الثمينة من مجوهرات وأوراق مالية وأوراق هامة ونقود".[1]

4. قبول الودائع على اختلاف أنواعها، الودائع الجارية الادخارية، إذ تشكل هذه الودائع الجزء الكبير من موارد البنك التجاري ويمكن سحبها بواسطة شيكات".[2]

➢ **الوظائف الحديثة:**

1. إدارة أعمال وممتلكات العملاء وتقديم الاستثمارات الاقتصادية والمالية لهم من خلال دائرة متخصصة.

2. تمويل الإسكان الشخصي من خلال الإقراض العقاري، وهنا يجدر الذكر أن لكل بنك تجاري سقف محدد للإقراض في هذا المجال يجب أن لا يتجاوزه .

3. وظيفة التوزيع في المجتمعات ذات التخطيط الاقتصادي المركزي يتم توزيع كافة الأموال اللازمة للإنتاج أو إعادة الإنتاج والمتولدة من مصادر خارجة عن المشروع نفسه عن طريق المصرف، ويتم ذلك عادة بالطرق الائتمانية.

4. وظيفة الإشراف والرقابة : تتولى المصارف في المجتمعات ذات التخطيط المركزي عملية توجيه الأموال المتداولة في استخداماتها، المناسبة مع متابعة هذه الأموال لتأكد من أنها تستخدم فيما رصدت به من أغراض وللتأكد من مدى ما حققه استخدامها من أهداف محددة مسبقا للمشروعات التي استخدمتها".[3]

المطلب الثالث : مصادر تمويل البنوك التجارية

تنقسم مصادر التمويل البنك التجاري إلى مصدرين أساسيين وهما:

المصادر الداخلية:

1.1 رأس المال المدفوع: " وتتمثل في الأموال التي يحصل عليها المصرف من أصحاب المشروع عند بدء تكوينه أو أي إضافات أو تخفيضات قد تطرأ عليها في فترات لاحقة، ويمثل هذا المصدر نسبة ضئيلة من مجموع أموال التي يحصل عليها المصرف من جميع المصادر، ولكن أهمية هذا المصدر لا يمكن المبالغة فيها حيث يساعد رأس المال على خلق ثقة في نفوس المتعاملين مع الصرف ضد ما يطرأ من تغيرات على قيمة الموجودات التي يستثمر فيها المصرف أمواله.

2.1 الأرباح المحتجزة : تحتجز الأرباح بصفة عامة في المشروعات، لأسباب مختلفة وهي تمثل جزءا من حقوق المساهمين، ويري البعض فيها وسيلة للحصول على الأموال اللازمة للاستثمار داخليا، وتنقسم إلى:

---

[1] زينب عوض الله.أ.د.أسامة محمد الفولي، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت- لبنان، ص 102.

[2] وديع طوروس، المدخل إلى الاقتصاد النقدي، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان،د ط، ص 236-237.

[3] محمد مصطفى السنهوري، مرجع سابق، ص 85

1.2.1 الاحتياطيات : تقتطع الاحتياطيات من الأرباح، لمقابلة طارئ محدد تحديدا نهائيا وقت تكوين الاحتياطي، وتفاديا لإظهار حجم الأرباح المحجوزة في حساب واحد، ظهرت في المحاسبة عدة تسميات لأنواع مختلفة من الاحتياطات، فهناك الاحتياطي العام، والاحتياطي القانوني، احتياطي الطوارئ، وغيرها من الأسماء المختلفة التي نطلق على جزء من الأرباح، يراد حجزه وإعادة استثماره في المشروع، وبصفة عامة يكون في المصرف أي احتياطي، عن طريق اقتطاع مبلغ من أرباحه السنوية، وهو لذلك ملك للمساهمين، والاحتياطات بأشكالها المختلفة تعتبر مصدرا من مصادر التمويل الداخلية، وإنما من طبيعة رأس المال نفسها، بمعنى انه كلما زادت الاحتياطات زاد ضمان المودعين في المصارف، للأسباب التي تم إيرادها ، كما انه يجب عدم المبالغة في تكوينه، و إلا أصبح العائد على مجموع الأموال الممثلة لحقوق المساهمين، غير مجز لهم لاستثمار أموالهم وتنقسم إلى:

- **احتياطات خاصة(اختيارية) :** هو احتياطي يكونه المصرف من تلقاء نفسه من غير أن يفرضه عليه القانون، ويكون لنفسه تحقيقا لـ: تدعيم المركز المالي للمصرف في مواجهة المتعاملين والجمهور".[1]

- **احتياطات قانونية (احتياطي رأس المال) :** " وهو احتياطي يطلبه القانون وينص على أن يكون بنسبة معينة من رأس المال، فعندما يستقر المصرف في أعماله، ويبدأ في الحصول على الأرباح فإن القانون ينص على المصرف أن يقتطع نسبة مئوية معينة من الأرباح الصافية قبل توزيعها في كل سنة.

2.2.1 المخصصات: تكون المخصصات في العادة قيمة الأصول، ممثلة للقيمة الحقيقية لها في تاريخ إعداد الميزانية، طبقا لأسس التقييم المتعارف عليها لكل نوع من أنواع الأصول، وتحمل الأرباح عادة قيمة هذه المخصصات.

3.2.1 الأرباح الغير الموزعة : إن الاحتياطات والمخصصات تكون غير معدة للتوزيع على المساهمين كالأرباح، إلا أن المبالغ التي تبقى بعد اقتطاع الاحتياطات والمخصصات تكون قابلة للتوزيع على شكل أرباح الأسهم، وقد توزع الإدارة جزء منها وسيتبقى جزءا منها على شكل أرباح غير موزعة مدورة إلا أنها تكون قابلة لتوزيع ويوزعها المصرف متى شاء.

3.1 سندات الدين الطويلة الأجل : إن رأس المال احتياطي و المخصصات والأرباح غير الموزعة هي المصادر الداخلية التقليدية للأموال بالنسبة للمصرف التجاري، أما المصادر الحديثة فتشمل سندات الدين الطويلة الأجل وهي من المصادر الخارجية ويصدرها البنك ويبيعها للجمهور وللمؤسسات، ويحتفظ بالأموال الناتجة عن هذا البيع ضمن أمواله الخاصة شرط أن يكون سداد الودائع حق الأولوية على سداد هذه السندات عند تصفية أعمال المصرف".[2]

---

[1] محمد عبد الفتاح الصيرفي، إدارة البنوك، دار المناهج ، عمان، ط 1 ،2006 ،ص 34- 35

[2] محمد عبد الفتاح الصيرفي، إدارة البنوك، مرجع سابق، ص36.

المصادر الخارجية :

"تعتبر وسائل التمويل الخارجية للبنوك التجارية من المصادر الهامة لكي تقوم البنوك التجارية بتمويل نشاطاتها المختلفة والقيام بمهماتها المتعددة، فقد يحصل البنك التجاري على هذه المصادر إما نتيجة علاقاته مع البنوك التجارية، وغير التجارية الأخرى ،أو نتيجة علاقة البنك التجاري مع زبائنه وعملائه".[1]

1.2 الودائع : "وتمثل مبالغ نقدية مقيدة في دفاتر البنوك التجارية مستحقة للمودعين بالعملات المحلية أو بالعملات الأجنبية، وتتخذ هذه الودائع أكثر من شكل طبقا للاتفاق المنظم للعلاقة بين صاحب الوديعة والبنك، وتنقسم إلى"[2] :

1.1.2الودائع تحت الطلب : "وتمثل الأموال التي يودعها الأفراد والهيئات بالمصارف التجارية، بحيث يمكن سحبها في أي وقت بموجب أوامر يصدرها المودع إلى المصرف ليتم الدفع بموجبها له أو لشخص آخر يعينه المودع في الأمر الصادر منه للمصرف ".[3]

2.1.2 الودائع لأجل : "وتودع لدى البنك التجاري على أن لا يسحب منها إلا بعد انقضاء مدتها هذا الشكل من الودائع يعتبر التزاما على البنك حيث يكون على علم مسبق بالتاريخ الذي يمكن أن تطلب فيه، ومن ثم يكفي أن يحتفظ البنك مقابلها بنسبة من الاحتياطي النقدي أقل من تلك النسبة التي يتعين الاحتفاظ بها مقابل الودائع الجارية".[4]

---

[1] عبد الرزاق شحاتة، محاسبة المنشآت المالية(البنوك التجارية)، دار المسيرة ، عمان، ط 1 ،2006 ، ص 22.
[2] صبحي تادرس فريصة، النقود و البنوك، دارالنهضة العربية، بيروت، 1984 ، ص 130
[3] محمد عبد الفتاح الصيرفي، إدارة البنوك، مرجع سابق، ص 41
[4] صبحي تادرس فريصة، مرجع سابق، ص 131.

3.1.2 ودائع التوفير : " فهي تمثل مدخرات يودعها أصحابها لحين الحاجة إليها، بدلا تركها عاطلة في خزائنهم الخاصة، وتفويت فرصة الحصول على عائد مقابلها ، باعتبار السيولة حيث يمكن السحب منها في أي وقت".[1]

"بالإضافة إلى المصدر السابق الذكر للموارد، فقد تحصل البنوك التجارية على وسائل التمويل نتيجة إعادة حسم السندات التجارية، التي قامت بها البنوك التجارية بحسمها سابقا لدى البنك المركزي، حيث سمحت البنوك التجاري بإعادة حسم السندات، كما سمحت النظم الخاصة بالبنك المركزي للبنوك التجارية بإعادة تجهيز قروض التمويل المختلفة التي قامت البنوك التجارية بمنحها إلى زبائنها".[2]

2.2 **الاقتراض من المصارف إلى البنك المركزي :** "غالبا ما تلجأ المصارف إلى الاقتراض بعضها من بعض، أو من البنك المركزي عند حاجتها لتمويل عملياتها المصرفية، التي تقتصر مواردها الذاتية عن تمويل مثل هذه العمليات، وهذا الاقتراض يمثل التزامات على المصرف، تجاه بقية المصارف التي اقترض منها سواء كانت محلية أو أجنبية، في الداخل أو في الخارج .

و يمكن أن تكون هذه الالتزامات (الاقتراض)، بصورة حسابات جارية، أو لأجل للمصرف التجاري في الحصول على موارده المالية.

3.2 **اتفاقيات إعادة الشراء :** يتم عادة بين البنك التجاري والبنوك التجارية الأخرى، أو تجار الأوراق المالية، وهي تعني بيع أصل مالي باتفاق إعادة شرائه في تاريخ لاحق، محدد بسعر يتفق عليه مقدما، وقد يكون الاتفاق لمدة يوم أو عدة شهور، أي أن معظمها اتفاقيات قصيرة الأجل، ودرجة المخاطرة في هذه الاتفاقيات تعتبر محدودة، لأنها عادة مغطاة بأوراق مالية حكومية، أي معظمها اتفاقيات قصيرة الأجل، ودرجة المخاطرة تكون محدودة .

4.2 الاقتراض من سوق الدولار الأوروبي : يمكن للبنك التجاري أن يحصل على متطلباته من الأموال من البنوك التجارية، التي تتعامل بالدولار والتي في الدول الأوروبية، وتقبل هذه البنوك الودائع بالدولار الأمريكي، وتدفع معدلات فائدة أعلى من المعدلات التي تدفعها البنوك داخل الو م أ.

5.2 الاقتراض من سوق المال : يعتبر الاقتراض من سوق المال، من أنواع الاقتراض طويلة الأجل، التي تتمثل إما في الاقتراض مباشرة بين بنك وأي مؤسسة مالية أخرى، أو من خلال إصدار البنك سندات طويلة الأجل، وفي كلتا الحالتين يدفع فائدة على هذه الأموال حسب آجال استحقاقها، وميزة هذا النوع من الاقتراض أيضا أنه لا يخضع لمتطلبات الاحتياطي القانوني مثل الودائع."[3]

---

[1] نفس المرجع السابق، ص 131.

[2] عبد الرزاق شحاتة، محاسبة المنشآت المالية البنوك التجارية، مرجع سابق، ص 23.

[3] محمد مصطفى السنهوري، إدارة البنوك التجارية، مرجع سابق، ص 205 -208.

المبحث الثاني : ماهية القروض البنكية

تعتبر وظيفة منح القروض للمؤسسات و الأفراد من أهم وظائف البنك ومن أهم أوجه استثمار الموارد المالية للبنك، بحيث تكون مبنية على الثقة بقدرتهم على تسديد الأموال وفوائدها وهي المورد الأساسي الذي يعتمد عليه البنك في إراداته، إذ تمثل الجانب الأكبر ومنَ خلالها يمكن دفع الفائدة المستحقة للمودعين لديه.

المطلب الأول : مفهوم وأنواع القروض البنكية

أولا : مفهوم القروض البنكية

سنتطرق أولا إلى مفهوم القرض لغة، ثم إلى مجموع من التعاريف المقدمة من طرف عدة كتاب كل حسب وجهة نظره:

القرض لغة : هو كلمة مخصصة للعمليات المالية التي تجمع بين هيأة مالية سواء كان بنك أو مؤسسة مالية

القرض اصطلاحا : باللغة الأوروبية أصل كلمة قرض crédit جاءت من الكلمة اللاتينية créditum المشتقة من الفعل اللاتيني الذي يعني يعتقد (croire)" [1] .

- كما توجد عدة تعريفات للقرض، فمنها من يعرفه على أنه "تزويد الأفراد والمؤسسات في المجتمع بالأموال اللازمة، على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال، وفوائدها والعمولات المستحقة عليها والمصاريف دفعة واحدة، أو على أقساط في تواريخ محددة، ويمكن تدعيم هذه العلاقة بتقديم مجموعة من الضمانات، التي تكفل للبنك استرداد أمواله في حالة تعسر العميل، وعدم قدرته على السداد دون أن يتحمل البنك أي خسارة مالية" [2] .

- بينما يعرفها البعض على أنها:" تلك الخدمات المقدمة للعملاء، والتي بمقتضاها يتم تزويد الأفراد والمؤسسات في المجتمع، بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها". [3]

- ويعرف كذلك على انه "الثقة التي يوليها البنك لشخص ما، سواء كان هذا الشخص طبيعيا أو اعتباريا، بحيث يضع تحت تصرفه مبلغا من النقود أو يكفله لفترة محددة يتفق عليها بين الطرفين، ويقوم في نهايتها بالوفاء بالتزاماته، نتيجة لما يتمتع به من سمعة طيبة واحترامه لتعهداته".[4]

- "عملية مبادلة قيم حاضرة في مقابل وعد بقيمة آجلة مساوية لها، غالبا ما تكون هذه القيمة نقودا، وهناك طرفان في عملية الائتمان، الأول مانح الائتمان ويسمى بالدائن، او المقرض والثاني هو متلقي الائتمان،

---

[1] إبراهيم إسماعيل إبراهيم عبد الباقي، إدارة البنوك التجارية، مرجع سابق، ص 246

[2] حسين سمير عشيش، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض والتوسع النقدي في البنوك، مكتبة المجمع العربي، الأردن، ط1، 2010، ص58.

[3] عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة عملياتها – إدارتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، ط 1، 2000، ص103.

[4] صلاح إبراهيم شحاتة، ضوابط منح الائتمان المصرفي من منظور قانوني مصرفي، دار النهضة العربية ، ط 1، 2012، ص11- 12.

ويسمى بالمدين أو المقترض، وقد يضاف إلى قيمة الائتمان مبلغ آخر يسمى الفائدة، تدفع للدائن مستقبلا نظير تخليه عن القيمة الحاضرة، وبناءا على التعريف يمكن التمييز بين أربعة عناصر للائتمان:

- **علاقة مديونية :** حيث يفترض وجود دائن، (هو مانح الائتمان أو مدين متلقي الائتمان).
- **وجود دين :** وهو المبلغ النقدي الذي منحه الدائن للمدين والذي يتعين على الأخير أن يقوم برده للأول وفي هذا ما يظهر ارتباط الائتمان بالنقود.
- **الأجل أو الفارق الزمني :** وهو الفترة التي تمضي بين حدوث المديونية والتخلص منها، وهذا الفارق الزمني هو العنصر الجوهري في الائتمان ويميز بين المعاملات الفورية والمعاملات الائتمانية.
- **المخاطرة:** تتمثل فيما يمكن أن يتحمله الدائن نتيجة انتظاره على مدينه عن احتمال عدم دفع الدين". [1]

ثانيا: أنواع القروض البنكية

تختلف القروض على آجالها، وتبعا للمقرضين، والأغراض التي تستخدم فيها، و الضمانات المقدمة وبالتالي يتم تصنيفها مما يسهل على البنك تتبع نشاط القرض وهي كالأتي:

1. حسب الغرض : ومنها :

1.1 الائتمان الاستثماري : (Crédit Investissement)الائتمان الاستثماري هو ذلك النوع من الائتمان الذي تمنحه المصارف لتمويل شراء الأصول الثابتة ذات الطبيعة الاستثمارية كالأراضي، والمباني، والمعدات والآليات الثقيلة، ويتم سداد القروض الممنوحة لهذا الغرض على المدى الطويل، حيث أن الإيرادات المتوقع الحصول عليها من هذا النوع من الأصول يمكن أن تتحقق بعد مدة زمنية طويلة، وتقوم المصارف الاستثمارية بتجميع المدخرات لأجل تمويل الاستثمارات وإدارتها وتقديم الاستشارات في موضوع الاندماج بين الشركات.

2.1 الائتمان التجاري : (Crédit Commercial) قد يكون الغرض من حصول الجهة الطالبة على القرض تجاريا، فتستخدم الجهة الطالبة للقرض لتمويل رأس المال العامل كشراء مواد الخام، أو دفع رواتب، أو سداد التزامات قصيرة الأجل ويعد هذا النوع من الائتمان القصير الأجل، وذلك لأن جداول السداد المتعلقة به تغطي عادة دورة الأعمال في التجارة وهي دورة قصيرة الأجل نسبيا لا تتعدى عدة شهور، و تستخدم المصارف التجارية الودائع باختلاف أشكالها موردا أساسيا لمنح الائتمان الذي يكون في الغالب قصير الأجل، حيث تركز المصارف التجارية نشاطها الرئيسي في الائتمان قصير الأجل.

[1] شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائرية، الجزائر، ط 1 ،2000 ،ص 90.

3.1 الائتمان الاستهلاكي: (Crédit Consumer) يتعلق الائتمان الاستهلاكي بتمويل احتياجات الأفراد ذات الطبيعة الاستهلاكية، مثل شراء ثلاجات أو غسالات أو أفران غاز أو أجهزة حاسوب، وتقوم البنوك عادة بتقديم مثل هذا النوع من الائتمان مع تقديم حوافز معينة لتشجيع الأفراد على الطلب عليه، كما يمكن للتجار وأصحاب المحلات أن يقوموا بمنح الائتمان الاستهلاكي من خلال البيع بالتقسيط"[1].

2. حسب الفترة الزمنية : ومنها:

1.2 قروض قصيرة الأجل : هو القرض الذي يقدم إلى المؤسسات لتمويل نشاط الاستغلال لكي يعطي للدورة الإنتاجية المرونة اللازمة، كما يطلب للمساهمة في سد العجز في الصندوق، أو الرغبة في شراء أو استبدال تجهيزات، ومدته الزمنية أقل من سنة، " وهي تمثل الجانب الأكبر من قروض البنوك، وتعد أفضل أنواع التوظيف لديها، وهي تمنح بغرض تمويل الأنشطة الجارية للعملاء، وقد يحدد لها برنامج زمني للتسديد بحيث تحل موارد العملاء الذاتية تدريجيا محلها، أو تجدد تلك القروض في تواريخ استحقاقها بشكل دوري من عام لآخر" [2] . ولهذا النوع من القروض عدة صور نذكر منها:

1.1.2 القروض العامة:

"سميت بالقروض العامة لكونها موجهة لتمويل الأصول المتداولة بصفة إجمالية، وليس موجهة لتمويل أصل بعينه. وتسمى أيضا بالقروض عن طريق الصندوق أو قروض الخزينة. وتلجأ المؤسسات عادة إلى مثل هذه القروض لمواجهة صعوبات مالية مؤقتة. ويمكن إجمال هذه القروض فيما يلي:

أ. تسهيلات الصندوق: هي عبارة عن قروض معطاة لتخفيف صعوبات السيولة المؤقتة، أو القصيرة جدا، التي يواجهها الزبون، والناجمة عن تأخر الإيرادات عن النفقات أو المدفوعات. فهي إذا ترمي إلى تغطية الرصيد المدين إلى حين اقرب فرصة تتم فيها عملية التحصيل لصالح الزبون حيث يقطع مبلغ القرض.

ب. المكشوف: هو عبارة قرض بنكي لفائدة الزبون الذي يسجل نقضا في الخزينة ناجم عن عدم كفاية رأس المال العامل . ويتجسد ماديا في إمكانية ترك حساب الزبون لكي يكون مدينا في حدود مبلغ معين ولفترة أطول نسبيا قد تصل إلى سنة كاملة .

ج. قرض الموسم : هي نوع خاص من القروض البنكية. وتنشا عندما يقوم البنك بتمويل نشاط موسمي لأحد زبائنه. فالكثير من المؤسسات نشاطاتها الغير منتظمة والغير ممتدة على طول دورة الاستغلال.

ولكن قبل الإقدام على منح هذا النوع من القروض، فان الزبون مطالب بان يقدم إلى البنك مخطط للتمويل يبين زمنيا نفقات النشاط وعائداته، وعلى أساس هذا المخطط يقوم البنك بتقديم القرض. ويقوم الزبون أثناء تصريف الإنتاج بتسديد هذا القرض وفقا لمخطط استهلاك موضوع مسبقا.

---

[1] ناظم محمد نوري الشمري، النقود والمصارف، دار الكتب، العراق، ط 2، 1987، ص 130.

[2] صلاح الدين السيسي، القطاع المصرفي و الاقتصاد المصرفي، علام الكتب للنشر و التوزيع، القاهرة، مصر، ط 1 ، 2003، ص38 .

د. قروض الربط : هو عبارة عن قرض يمنح للزبون لمواجهة الحاجة إلى السيولة المطلوبة لتمويل عملية مالية في الغالب تحققها شبه مؤكد، و لكنه مؤجل فقط لأسباب خارجية.

2.1.2 القروض الخاصة: هذه القروض غير موجهة لتمويل الأصول المتداولة بصفة عامة، وإنما توجه لتمويل أصل معين، وأنواع القروض الخاصة تتمثل في:

أ. التسبيقات على البضائع : هي عبارة عن قرض يقدم للزبون لتمويل مخزون معين وحصول مقابل ذلك على بضائع كضمان للمقرض، وينبغي على البنك أثناء هذه العملية التأكد من وجود البضاعة، طبيعتها، ومواصفاتها، ومبلغها إلى غير ذلك من الخصائص المرتبطة بها.

ب. التسبيقات على الصفقات العمومية : الصفقات العمومية هي عبارة عن اتفاقات للشراء أو تنفيذ أشغال لفائدة السلطات العمومية.

ويمكن للبنوك أن تمنح نوعين من القروض لتمويل الصفقات العمومية: إعطاء كفالات لصالح مقاولين أو منح قروض فعلية.

ج. الخصم التجاري : هو شكل من أشكال القروض التي يمنحها البنك للزبون، وتتمثل عملية الخصم التجاري في قيام البنك بشراء الورقة التجارية من حاملها قبل تاريخ الاستحقاق، ويحل محل هذا الشخص في الدائنية إلى غاية هذا التاريخ، فالبنك يقوم إذا بإعطاء سيولة لصاحب الورقة قبل أن يحين أجل تسديدها، وتعتبر عملية الخصم قرضا باعتبار أن البنك يعطي مالا إلى حاملها وينتظر تاريخ الاستحقاق لتحصيل هذا الدين" [1].

2.2 قروض متوسطة الأجل : "تتراوح بين سنة وخمس سنوات، وهي تمنح بغرض تمويل الأنشطة الاستثمارية، ويحدد لها برنامج للسداد يرتبط بالتدفقات النقدية والمتوقعة، والتي تظهرها الدراسات الاقتصادية للمشروع المقترض" [2].

3.2 قروض طويلة الأجل : وتلجأ المؤسسات لهذا النوع من القروض إلى البنوك لتمويلها نظرا للمبالغ الكبيرة التي لا يمكنها تعبئتها لوحدها، بالإضافة لطول مدة الاستثمار وعدم حصولها في الفترة الأولى على الفوائد، " تزيد أجالها عن خمس سنوات، وتمنح بغرض إقامة المشروعات الجديدة أو تطوير مشروعات قائمة" [3].

---

[1] الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط 5، 2005، ص 58- 66.

[2] صلاح الدين السيسي، مرجع سابق، ص39.

[3] نفس المرجع السابق، ص 39.

3. حسب نوع الضمان :

1.3 الائتمان المصرفي بضمان (المضمون) : تعد الضمانات وسائل تأمين البنك ضد خطر عملية الإقراض، فهي تطلب بعد التأكد من سمعة العميل المالية ودارسة مصادر دخله ومركزه المالي، كما تساعد البنك على استرداد حقه عندما يتعثر العميل في موعد الاستحقاق وذلك بالتصرف بالضمان.

2.3 الائتمان المصرفي غير المضمون : قد تمنح بعض الائتمانات إلى بعض الاقراضيين بدون ضمان ويعرف هذا الائتمان عادة بالائتمان الشخصي أو السحب على المكشوف، كونه مبني على أساس الثقة بين المقترض والبنك، لكن يعتمد في منحه أيضا على قوة ومتانة مركزه المالي وسلامة نتائج أعماله وحسن سمعته ليتم السداد في اقصر مدة ممكنة". [1]

المطلب الثاني : وظائف القروض

وتتمثل وظائف القروض فيما يلي:

1. وظيفة الإنتاج : إن احتياجات الاستثمار الإنتاجي المختلفة في الاقتصاد الحديث تستوجب قدر ليس بالقليل من رؤوس الأموال، ولما كان من الصعب توفير هذا القدر الكامل من الإدارات والاستثمارات الفردية أو الخاصة، لذا فإن اللجوء إلى المصارف والمؤسسات المالية المختلفة بهدف الحصول على الائتمان أصبح أمرا طبيعيا وضروريا لتمويل العمليات الإنتاجية والاستثمارية المختلفة، كما يمكن للمنتجين الحصول على التمويل الذي يحتاجونه عن طريق السندات وبيعها للمشروعات و الأفراد.

كما أن المؤسسات الائتمانية تقوم بدور الوسيط بين المدخرين والمستثمرين، وهذه الوساطة تساعد على تسهيل وتسريع وزيادة حجم الاستثمار في الاقتصاد الوطني، هذا فضلا عن تقديم المصارف للقروض مباشرة للمستثمرين مما هو متوفر لديها من ودائع المدخرين .

2. وظيفة تمويل الاستهلاك : تتركز وظيفة تمويل الاستهلاك في تمويل المستهلكين الذين يرغبون في شراء السلع الاستهلاكية كالأثاث والأجهزة المنزلية وليس لديهم القدرة على دفع ثمنها نقدا، هنا تجتمع الحاجة إلى السلعة والرغبة في شرائها، كما أن لابد من وجود القدرة المالية لدى المستهلك لدفع ثمن السلعة حتى تكتمل عملية الشراء، وهنا يأتي دور الائتمان لزيادة القدرة المالية الحالية للمستهلك في أي وقت ممكن لشراء السلعة، ومن ثم استرداد الثمن بالإضافة إلى الفوائد على الأقساط وذلك في موعد يحدد حسب الاتفاق" [2].

3. وظيفة تسوية المبادلات : إن قيام الائتمان بوظيفته وإبراء الذمم تظهر أهميته من خلال مكونات عرض النقد أو كمية وسائل الدفع في المجتمع، فزيادة الأهمية النسبية لنقود الودائع (الودائع الجارية) من إجمالي مكونات عرض النقد يعني استخدام الائتمان استخداما واسعا في تسوية المبادلات وإبراء الذمم بين الأطراف المختلفة.

---

[1] طارق طه، إدارة البنوك في بيئة العولمة والانترنت، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007 ،ص45.

[2] زيان سليم رمضان، محفوظ أحمد جودة، إدارة البنوك، ط 2، دار المسيرة والصفاء، عمان، 1996، ص

المطلب الثالث : أهمية القروض البنكية

تعتبر القروض الممنوحة ذات أهمية بالغة لدى البنك كونها تمثل المصدر الرئيسي من أجل الحصول على إيراداته، ويكون ذلك من خلال الفوائد والعمولات التي يدفعها المستفيدين من القرض، ولهذا فان البنوك تولي أهمية كبيرة للقروض تتمثل في ما يلي:

"تلعب القروض دورا هاما في تمويل متطلبات الصناعة، الزراعة، التجارة، وتمويل العمليات الآجلة، كذلك تساعد الوسطاء – تجار التجزئة والجملة – في الحصول على السلع وتخزينها ثم بيعها إما نقدا أو لأجل، وباختصار تستخدم القروض في عملية الإنتاج والاستهلاك، وهذا يعني أن البنوك عند تقديمها للقروض فإنها تساهم بذلك في النشاط الاقتصادي وتقدمه ورخائه ورخاء المجتمع الذي تخدمه، فتعمل القروض على خلق فرص العمل وزيادة القدرة الشرائية، التي بدورها تساعد على التوسيع في استغلال الموارد الاقتصادية و تحسين المعيشة" [1].

ومن هذه الأهمية نجد أن الائتمان المصرفي اعتمد أهم صورة لدعم البنوك التجارية للمشروعات الصغيرة:

- الاهتمام بصياغة شروط الدفع والتحصيل على نحو يتماشى مع ظروف المشروع الصغير.
- افتقار الكثير من المشروعات الصغيرة للقدرة على التسيير السليم لتكاليفها بالإضافة إلى دعم القدرة على توزيع هذه التكاليف.
- ضرورة تطوير الضمان الائتماني المقدم من البنك للمشروع الصغير" [2].

---

[1] شاكر قزويني، محاضرات في اقتصاد المصارف، ص 113.

[2] لوراتي إبراهيم، القروض البنكية وإجراءات منحها، جامعة الاغواط، ص 203.

المبحث الثالث : معايير وإجراءات منح القروض

تتمتع البنوك بمجموعة من المعايير والإجراء يجب أن تتخذها وتتبعها بدقة عند منحها للقروض ومتابعتها لكي تتجنب الوقوع في المخاطر.

المطلب الأول : معايير منح القروض

تخضع البنوك التجارية عند ممارسة نشاطها المتمثل في منح القروض إلى جملة من المعايير التي تخولها منح القروض والمتمثلة في:

معايير خاصة بالعميل:

1. **قدرة العميل :** مدى إمكانية قيامه بسداد ما عليه من مستحقات في المواعيد المحددة، و من بين القيود في هذا الصدد تلك التي تتعلق بنشاط العميل الذي يمارسه، وكفاءة المديرين وسمعتهم، وأساليب وطرق ممارسة أوجه النشاط المختلفة، ومدى انتظام العميل في سداد القروض التي سبق له الحصول عليها.
2. **شخصية العميل :** يقصد بها في هذا الصدد السمات عن رغبته في سداد ما عليه من مستحقات في المواعيد المتفق عليها غير المؤكدة، ومن بين مؤشرات الحكم على مدى رغبة العميل في السداد طوال الفترة التي تمضي منذ لحظة استحقاق القرض، والفوائد إلى أن يتم سدادها بالفعل، ويمكن للبنك الحصول على معلومات مفيدة في شان مدى انتظام العميل في سداد ما عليه من مستحقات من واقع سجلاته.
3. **رأس المال :** ويستعمل مصطلح رأس المال للإشارة إلى نسبة أموال الملكية أو إلى إجمالي الموارد المتاحة، وبالطبع كلما ارتفعت تلك النسبة زادت ثقة البنك في إمكانية استرداد مستحقاته من العميل، ويمكن للبنك الحصول على ما يحتاجه من معلومات من واقع الميزانيات العمومية عن عدد السنوات و التي عادة ما يرفقها العميل مع طلب الاقتراض.
4. **الرهونات(الضمان) :** يقصد بالرهونات الأصول التي يبدي العميل استعداده لتقديمها للبنك كضمان مقابل الحصول على القرض، ولا يجوز للعميل التصرف في الأصل المرهون بأي نوع من أنواع التصرف، وفي حالة فشله في سداد القرض أو الفوائد يصبح من حق البنك بيع الأصل المرهون لاسترداد مستحقاته.
5. **الظروف المحيطة:** يقصد بها الحالة الاقتصادية السائدة على نشاط العميل وعلى مقدرته على سداد ما عليه من مستحقات، وبالطبع تتفاوت الأنشطة من حيث مدى تأثرها بالحالة الاقتصادية السائدة، وبالتالي تتفاوت جاذبية طلبات الاقتراض التي تستهدف تمويل تلك الأنشطة"[1].

[1] لوراتي ابراهيم، القروض البنكية وإجراءات منحها، ص 205.

الشكل رقم(02) : معايير منح القروض(خاصة بالعميل)

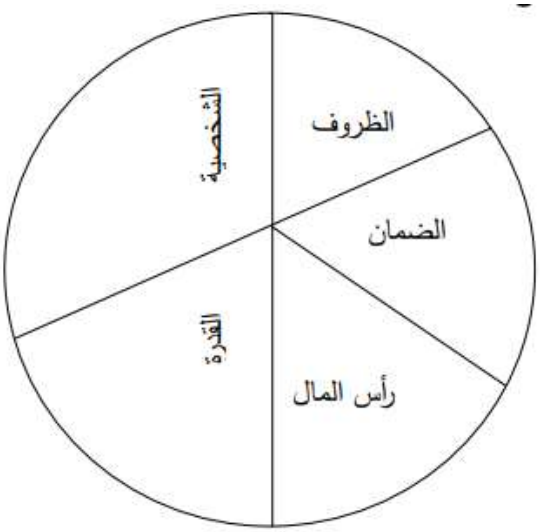

المصدر : رحيم حسين، الاقتصاد المصرفي، دار بهاء، قسنطينة، ط1، 2008، ص135.

معايير خاصة بالبنك:

و تتمثل هذه العوامل في:

1. **درجة السيولة** "التي يتمتع بها البنك حاليا و قدرته على توظيفها، و التي تتمثل بصفة أساسية في عنصرين أساسيين:هما تلبية طلبات المودعين للسحب من الودائع، و أيضا تلبية طلبات القروض و السلفيات لتلبية حاجات المجتمع.
2. **نوع الإستراتيجية التي يتبناها البنك في اتخاذ قراراته الائتمانية** و يعمل في إطارها، أي مدى استعداد البنك لمنح قرض معين أو عدم منحه.
3. **القدرة التي يملكها البنك** و خاصة الإطارات البشرية المؤهلة و المدربة، على القيام بوظيفة الائتمان البنكي و أيضا التكنولوجيا المطبقة " [1].

[1] حسن سمير عشيش، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض والتوسع النقدي في البنوك، دار اليزوري، الأردن، 2011، ص42.

المطلب الثاني : إجراءات منح القرض

يمر القرض بعدة خطوات قبل منحه بداية من دراسة ملف الطلب، ثم إبلاغ العميل بالقرار(القبول أو الرفض) والتعاقد، إلى غاية تحصيل القرض واسترداد الأموال، وفي إطار السياسات والأهداف وأولويات البنك تتم الخطوات التالية :

1. **البحث عن القرض وجذب العملاء :** حيث من المتوقع أن تكون المبادرة من البنك في جذب العملاء والبحث عن القرض لتسويقه.
2. **تقديم طلبات الاقتراض :** وتقدم وفق نماذج معدة لهذا الغرض، ويجب أن تكون صالحة لإدخالها في الحاسب الآلي لتكوين بنك معلومات.
3. **الفرز والتصور المبدئي :** تبدأ عملية الفرز فور تقديم الطلبات التقنية المبدئية المقبولة منها والمستوفاة للبيانات اللازمة، حيث يطلب استكمال المستندات، وبعد ذلك تبدأ عملية اجراء الاستعلام في ضوء سياسة البنك وسياسة الدولة المتبعة.
4. **التقييم (السابق) :** وتتم فيها وضع نتائج التحليل والاستعلام وعمل تقدير عن المنافع والتكاليف، وفقا لمعايير التقييم المعترف بها من طرف إدارة البنك، والذي يقوم بتقييم شخصي أعلى في المستوى الإداري.
5. **التفاوض :** تعتمد هذه الخطوة على البدائل المختلفة الممكن التفاوض عليها لمقابلة احتياجات العميل وظروفه واحتياجات البنك وظروفه كذلك، ويتناول التفاوض عادة حجم القرض ومدته وترتيبات خدمة العميل(القرض)، فالبدائل هي محدد التفاوض الذي يجب أن يتم على أساس "أنا أكسب وأنت تكسب" وليس على أساس "أنا أكسب وأنت تخسر. "
6. **اتخاذ القرار والتعاقد :** بعد التفاوض تبدأ إجراءات التعاقد دون وضع شروط جديدة، حيث يكون المستشار القانوني جاهزا بالعقد للتوقيع .
7. **سحب القرض وتنفيذ الالتزام التمويلي والمتابعة :** وهنا يقوم العميل بسحب القرض دفعة واحدة أو على دفعات، ويتم ذلك بمتابعة القرض بضمان التزام العميل بالشروط الموضوعية، ويجب على البنك أن يضع نظام للمتابعة الدورية للقرض .
8. **استرداد الأموال (سداد القرض أو تحصيله) :** ويتم تحصيل القرض أي استرداد أموال البنك عند تاريخ استحقاق الأصل أو الأقساط بمعنى انقضاء المدة المحددة في القرض .
9. **التقييم اللاحق :** وهذه الخطوة مهمة بالنسبة للبنك لمعرفة ما إذا كانت الأهداف المسطرة أو الموضوعة قد تحققت وتحديد نقاط الضعف لتفاديها مستقبلا .

10. بنك المعلومات : من الواجب إدخال كل المعلومات (السابقة الذكر) في بنك المعلومات، في الملفات والسجلات، أو وضعها في الحاسب الآلي لاستخدامها في رسم السياسات ، المستقبلية ووضع الأهداف والأولويات". [1]

والشكل التالي يوضح باختصار الخطوات التي تتبع لمنح القرض:

الشكل رقم (03) : خطوات منح القرض

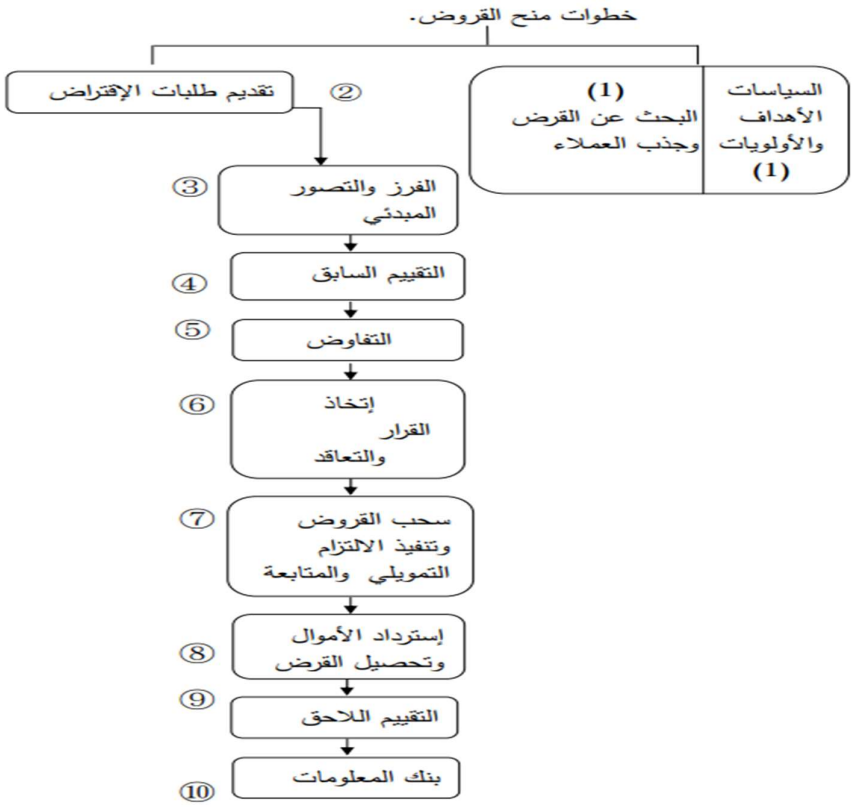

المصدر: عبد الحميد عبد المطلب، البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها، مرجع سابق، ص134.

[1] عبد الحميد عبد المطلب، البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها، ص 134- 135.

المطلب الثالث : الاعتبارات الواجب مراعاتها عند منح القرض.

عندما يفحص المختصون في المصرف طلبات القروض يدرج في اعتبارهم عناصر متعددة لها علاقة مباشرة بطلبات القروض قيد البحث، وعلى أساس أن هذه الاعتبارات يمكن النظر إليها كمبادئ أساسية للإقراض، يصدر بعد أخذها في الحسبان قرارا بالموافقة أو بالرفض للطلبات المقدمة، و يمكن تناول أهم تلك الاعتبارات على النحو التالي:

1. سلامة القروض : القرض المصرفي هو نتيجة منح الأموال وقيدها في حساب المقترض(المدين)، مقابل وعد كتابي بالسداد حسب شروط يتفق عليها، ولا يمنح البنك القرض إلا عندما يثق من سلامة وقدرة الزبون على الوفاء بالدفع، غير أنه مهما بلغت درجة الحرص والحذر فإن هذا لا يمنع من الوقوع في المخاطر، حيث أن في كل قرض قد تنشأ بعض الظروف، التي تقلل من قدرة العميل على السداد، مما يجعل البنك يتحمل الخسائر، لذلك يجب على البنك تجنب المخاطر التي لا مبرر لها لأن خسارته في الإقراض يعني تراجع أرباحه.

2. سيولة القرض : عندما نقول السيولة تتبادر إلى الأذهان مباشرة توافر البنوك على القدر الكافي من الأموال السائلة، أي النقدية والاستثمارات القابلة للتحويل نقدا إما بالبيع أو بالاقتراض من البنك المركزي، من أجل تلبية السحب دون تأخير، وعندما نقول سيولة القرض نقصد بها سرعة دوران القروض، ويترتب على قصر آجال استحقاق القروض وصغر الفترة من تاريخ عقد القرض وتاريخ استحقاقه.

3. التنويع : عندما ينوع البنك قروضه فانه في المقابل يجب أن لا يقتصر على نوع معين من المقرضين في نشاط اقتصادي مماثل، وإنما يجب أن توزع القروض على مختلف الصناعات والأنشطة التجارية، ويقصد بالتنويع عدم الاقتراض من مناطق معينة، إذ يستحسن توزيع القروض على نطاق جغرافي واسع إن أمكن، ويتميز هذا التنوع بتحليل المخاطر وتمكين البنك من استعمال الأموال على مدار السنة" [1].

4. طبيعة الأموال : "هناك عدة أنواع من الودائع، ويعتبر البنك المسؤول عن زرع الثقة في نفوس المودعين، ومسؤولية البنك هنا تجاه مودعيه تؤثر بلا شك على طريقة توظيف الأموال .

5. القيود القانونية وتوجيهات البنك المركزي : توضع في غالب الأحيان قيود قانونية تحد من نشاط البنوك في منح القروض، ويمكن أن تشمل هذه القيود الحدود القصوى للقروض الممكن منحها بدون ضمان للعميل الواحد، ويمكن تحديدها على أساس نسبة مئوية عن رأس مال البنك واحتياطاته.

6. سياسة مجلس الإدارة : يقوم مجلس إدارة البنك بتحديد السياسة العامة للإقراض، وإبراز أنواع القروض التي سيمنحها وآجال السداد والضمان، وتقوم سلطة المديريين بمنح القروض، ويتم إعطاء الموافقة من طرف لجنة القروض ويراقب مجلس الإدارة هذه السياسة الموضوعية.

---

[1] محمد كمال خليل الحمزاوي، اقتصاديات الائتمان المصرفي، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2000 ،ص 218

7. الدورات التجارية : يقوم المقرض دائما بمعرفة مصادر الأموال التي تمكن المقترض من سداد الدين في الوقت المحدد، وهذا لا يعني أن المقترض لا يرجع إليه إلا في حالة العجز على السداد، وفيما يخص القرض الغير المضمون بالرغم من إن المركز النقدي هو الضمان الحقيقي للقرض غير أنه يتم الوفاء من مصادر أخرى غير مكونات هذا المركز النقدي" [1].

[1] نفس المرجع السابق، ص 219- 220.

خاتمة الفصل :

تلعب البنوك دورا استراتيجيا وفعالا في تصعيد وتيرة التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وذلك من خلال تسهيل عملية استخدام واستثمار الأموال المجمدة داخلها حيث تتولى مهمة القيام بالوساطة المالية بين المودعين والمقرضين، بالإضافة إلى منح القروض وفقا لإمكانيات البنك والسياسة الاقراضية، حيث يعتبر الاقتراض ومنح الائتمان الوظيفة الأساسية للبنوك التجارية، والتي تسعى من خلاله البنوك إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، ولكنها تتعرض من جهة أخرى عند منحها القرض إلى مخاطر كثيرة ومتعددة والمتمثلة في مخاطر القروض، فالقروض ومخاطرها وجهان لعملة واحدة.

الفصل الثاني

مقدمة الفصل:

يعتبر الإقراض أو منح الائتمان الوظيفة الأساسية للبنوك التجارية، على الرغم من وجود عدة أنشطة أخرى تقوم بها سواء الأنشطة المالية أو تلك المتعلقة بتقديم الخدمات على نطاق واسع للعملاء.

إن كل عملية إقراض محفوفة بدرجة معينة من المخاطر، حتى و إن كانت القروض الممنوحة، محاطة بالضمانات اللازمة فقد يعجز المقترض عن سداد أصل القرض وفوائده، وقد يملك القدرة المالية من اجل السداد، لكنه لا يفعل لسبب أو لآخر، وعلى ضوء ما شهده العالم والاقتصاد العالمي في آخر سنتين من تغيرات أحدثها فيروس كورونا، والتي مست بدورها القطاع المصرفي، الأمر الذي أسفر عن ظهور مخاطر جديدة ارتبط ظهورها بظهور الوباء، ما جعل البنك يسعى جاهدا لاتخاذ الإجراءات اللازمة للتقليل من حدة تأثيريها على أداءه.

وسنحاول في هذا الفصل تسليط الضوء على:

المبحث الأول: عموميات حول مخاطر القروض البنكية.

المبحث الثاني: القطاع المصرفي الجزائر في ظل جائحة كورونا (كوفيد-19).

المبحث الثالث: إجراءات البنوك الجزائرية لتسيير وإدارة مخاطر القروض- حالة كورونا- .

المبحث الأول : عموميات حول مخاطر القروض البنكية

تتعرض البنوك على اختلاف أنواعها للعديد من المخاطر، و التي تؤثر على أدائها و نشاطها، فالمخاطر التي يتعامل معها البنك مستقبلية، و التي تمثل التغيير الذي يحدث على أصل معين أو قيمة الأموال الخاصة، كما أن عملية تحليل الخطر تفرض على البنك أن يعرف جيدا مختلف المخاطر ومصادرها، وهذا حتى يتمكن من قياسها ومتابعتها ومراقبتها .

المطلب الأول : ماهية مخاطر القروض البنكية

إن مفهوم المخاطر ليس جديدا على البنوك التجارية، فمخاطر القرض من المخاطر الرئيسية التي يتعرض لها البنك، وقبل التطرق إلى هذا يجب علينا أولا إعطاء مفهوم الخطر:

"الانحراف في النتائج التي يمكن أن تحدث خلال فترة محددة نتيجة موقف معين، ويقصد بالانحراف في النتائج الانحراف غير المرغوب فيه، أو الانحراف العكسي عن النتائج المتوقعة أو التي يأمل تحقيقها "[1] .

أما الخاطر البنكية فتعرف على أنها : "احتمالية تعرض البنك إلى الخسائر غير متوقعة وغير مخطط لها أو تذبذب العائد المتوقع من استثمار معين، وهذا التعريف يشير من وجهة نظر المدققين الداخليين والمديرين إلى قلقهم إزاء الآثار السلبية الناجمة عن أحداث مستقبلية محتملة الوقوع لها قوة التأثير على تحقيق أهداف البنك المعتمدة و تنفيذ إستراتيجية بنجاح "[2] .

كما يمكن تعريف مخاطر القروض على أنها : " الخسائر المحتملة من جراء امتناع الزبون أو عدم قدرته على تسديد ما هو مدين به كاملا في الوقت المحدد، ويتضمن القرض التجاري قيام البئع بتقديم السلع و الخدمات إلى المشتري على أن يتم تسديد قيمتها آجلا، أما الإقراض البنكي فإنه يتضمن تقديم البنك القروض مقابل وعد بإعادة تسديد الفائدة وأصل "[3].

وبعد إعطاء لمحة عن مفهوم مخاطر القروض، نأتي الآن للحديث عن تصنيفاتها وعلى أي أساس يتم تقسيمها

1. المخاطر المتعلقة بالمقترض :

تتعدد المخاطر الخاصة بالمقترض، وتتداخل فيما بينها، وذلك على النحو الآتي :[4]

عيد أحمد أبو بكر، دراسات وبحوث في التأمين، دار الصفاء، الأردن، ط1، 2010، ص 1.355
سمير الخطيب، قياس و إدارة المخاطر بالبنوك، منشأة المعارف، مصر، د ط، 2005، ص2.23
3 عدنان تايه النعيمي، إدارة الائتمان، دار المسيرة، الأردن، ط 1، 2010، ص244.
4 محمد محمود عبد ربه، دراسات في محاسبة التكاليف، الدار الجامعية، مصر، ط 1، 2000، ص49- 50.

- **أهلية المقترض وصلاحيته للإقراض :** من الطبيعي أن يطمئن البنك إلى أن المتعاقد على القرض له الحق في تمثيل المؤسسة المقترضة، وأنه يملك سلطة الاقتراض و التعاقد عل القرض المطلوب بكافة شروطه وضماناته، وفي هذا الشأن يجب التعرف على الشكل القانوني للمؤسسة المقترضة، وحقوق وسلطات المديرين في الاقتراض، وفي حلة عدم وجود نص في عقد الشركة ينظم الاقتراض يتعين توافر موافقة الجمعية العمومية أو الشركاء جميعا حسب الأحوال، ويجب على البنك الوقوف على حدود صلاحية ممثل الشركة المقترضة في التعاقد، وذلك بالاطلاع على التفويض الصادر له في هذا الشأن من السلطة المختصة و الشروط التي يمكنه التعاقد على أساسها حتى يمكن الاطمئنان إلى عدم تجاوزه الحدود المفوض فيها .
- **السمعة الائتمانية للمقترض :** وتستكشف من المعلومات التي يتم تجميعا عنه، والتي تعكس مدى احترامه لتعهداته ووفائه بالالتزامات في مواعيدها، وتهتم البنوك بالتعرف على ما إذا كان المقترض قد اعتاد أن يماطل في السداد أو أنه لا يوفى إلا بالضغط عليه، فضلا عن أهمية الاطمئنان إلى حسن نواياه في التعامل وأمانته، وهذه الأمور وغيرها يكشفها الاستعلام عنه من السوق ومن البنوك وباسترجاع تجربة البنك في التعامل معه في الماضي، ولاشك أن أمانة العميل تعد أمرا ضروريا حتى مع توافر الضمانات، وذلك لتلاقي المشاكل التي قد تنشأ عن التصرفات السيئة لبعض العملاء واستخدامهم لطرق احتيالية تضر بالبنك من أمثلتها تقديم بعض البضائع التالفة كضمان للبنك، أو تقديم كمبيالات مزورة .
- **السلوك الاجتماعي للمقترض :** ويقصد به طريقة معيشته وعلاقته بالغير وأسلوبه في الإنفاق، فهذه التصرفات الشخصية قد تؤثر على نشاط المقترض وقد تسبب له بعض الصعوبات الملية .
- **المركز المالي للمقترض :** ويعاون في الوصول إليه دراسة القوائم الملية (الميزانية،حساب الأرباح و الخسائر)، واستخراج المؤشرات الملية المختلفة التي توضح مدى توازن الهيكل التمويلي للمنشأة ومدى اعتمادها على الاقتراض الخارجي، وسيولة أصولها، تطور نشاطها، حجم أعمالها، و معدلات الأرباح المحققة ومدى تماشيها مع المعدلات السائدة في النشاط المماثل .

2. المخاطر الخاصة بالنشاط الذي يزاوله المقترض :

تختلف طبيعتها وأسبابها بحسب الأنشطة الاقتصادية التي تتفاوت في ظروفها الإنتاجية والتسويقية، فالإنتاج الزراعي بوجه عام يتأثر بعوامل مختلفة منها ما يتعلق بالظروف المناخية وتوافر المياه ومدى التعرض للآفات الزراعية، ومن ثمّ فإن المعروض من الحاصلات يتسم بالمرونة في الأجل القصير، في حين أن الطلب على هذه المحاصيل في الغالب غير مرن وخاصة بالنسبة للسلع الضرورية .

3. المخاطر المتعلقة بالظروف العامة :

- **المخاطر الاقتصادية :**التي تخرج عن إدارة المقترض وعن البنك من أمثلتها : أهداف خطط التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ما يطرأ عليها من تعديلات، وما يتطلبه تنفيذها من إصدار قرارات اقتصادية ومالية ونقدية قد تؤثر أحيانا على بعض الأنشطة في الدولة، وأيضا اتجاهات الدورات الاقتصادية سواء في الأجل القصير أوفي الأجل البعيد وتأثيرها على الأنشطة المختلفة من حيث التوظيف و الدخل .
- **الظروف السياسية و الاجتماعية و القانونية :** وتتعدد مخاطرها ويتفاوت تأثيرها، ومن أمثلة ذلك المخاطر الناشئة عن التبعية الاقتصادية لدول الأجنبية، وما ينجم عن مخاطر الحروب وقطع العلاقات مع دول معينة، وصدور بعض التشريعات التي قد تسمح بتأجيل بعض الديون المصرفية الممنوحة للعملاء أو التي تؤثر على توزيع الدخل بين فئات المجتمع .

المطلب الثاني : أسباب مخاطر القروض

تعتبر مخاطر القروض مشكلة خطيرة تواجه البنوك في نشاطها، حيث تؤدي إلى تجميد جزء هام من أموال البنك نتيجة لعدم قدرة المقرضين على تسديد القروض وفوائدها، إذ تعود أسباب تعثر القروض وعدم سدادها في مواعيد استحقاقها إلى العديد من الأسباب التي يمكن تصنيفها إلى ثلاثة مجموعات رئيسية :

1. أساب تتعلق بالبنك

وقد تناولها رشاد نعمان في كتابه الخدمات الائتمانية في البنوك الإسلامية وهي كالآتي :[1]

- ❖ غموض الخطر الائتماني وعدم توقعه

فغموض الخطر الائتماني وعدم وضوحه للبنك أو عدم توقعه، يعد خطرا ائتمانيا في حد ذاته .

- ❖ الإهمال و التهاون في إعداد الدراسات الائتمانية

ويتخذ ذلك أشكالا أهمها :

- القصور في دراسة إمكانيات البنك الائتمانية، وعدم التقيد بالنظم الخاصة بالمنظمة.
- عدم التعمق و التدقيق في دراسات جدوى المشروعات .
- عدم الدقة في دراسة القوائم الملية المقدمة من العملاء .
- عدم الاهتمام بدراسة القرض عند طلب الائتمان .
- التهاون في التحقق من صحة المستندات المقدمة من العميل .

- ❖ قلة الخبرة لدى بعض رجال الاستعلام الائتماني في البنوك

فالكثير من البنوك التي تعرضت لمخاطر ائتمانية اعتمدت على موظفين في الاستعلامات و التحري ليس لديهم الخبرة الكافية، الأمر الذي يعرض أموال البنك لمخاطر الائتمان .

[1] عبد الطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها، مرجع سابق، ص 152- 154.

❖ تواطؤ بعض العملين في البنوك مع طالبي الائتمان

ويتم ذلك بالتواطؤ بصورة مباشرة كالتغاضي عن المركز المالي المضطرب لطالب الائتمان، أو بصورة غير مباشرة كعدم المصداقية بشأن استعانة بنك آخر بتقديم بعض الاستفسارات عن أحد العملاء الذي تقدم بطلب الائتمان .

❖ عدم أخذ الضمانات اللازمة أو عدم كفايتها كغطاء للائتمان

إذ تعتبر الضمانات الكافية التي تؤخذ من طالب الائتمان هي ضابط هام ضد نزوة عدم السداد أو الهروب، و التهاون في ذلك يعد من أهم أسباب المخاطر الائتمانية .

❖ عدم سلامة القرار الائتماني

يعتبر القرار الائتماني الفاصل في منح الائتمان من عدمه، ولو تأثيره الكبير على مخاطر الائتمان سلبا أو إيجابا حسب قربه أو بعده من مواصفات القرار الائتماني الرشيد، وعدم مراعاة الدراسات الائتمانية و السياسات الائتمانية للقرار الائتماني، يعني الوقوع في مخاطر ائتمانية قد يصعب تجاوزها أو مواجهتها .

2. الأسباب المتعلقة بالعميل طالب الائتمان

وتتمثل فيما يلي :

❖ السمعة الائتمانية لطالب الائتمان

تعني في مجال الائتمان معرفة مدى حرص العميل على سداد التزاماته وتمسكه بشروط الاتفاق وذلك ما يؤدي إلى مخاطر عدم السداد وأهم المعلومات المتعلقة بسمعة العميل ما يلي :

- معلومات عن قدرته على الدفع، طبيعة تعامله مع الصرف سابقا، مدى انتظام العميل عمى سداد القروض التي سبق وأن حصل عليها .
- معلومات عن أخلاقيات المقترض ومكانته وسمعته الاجتماعية .
- خبرته في مجال اختصاصه الذي يقوم به ومدى كفاءته في العمل الإداري .
- معلومات شخصية تتمثل في الاستقرار العائلي، العمر، الثقافة التي تمتلكها العميل [1].

❖ عدم أهمية المقترض وتجاوزه صلاحياته في طلب الائتمان

من الطبيعي أن يطمئن البنك إلى المتعاقد على القرض يتمتع بالأهمية التعاقدية وله الحق في تمثيل المنشأة المقترضة وأنه يملك سلطة الاقتراض و التعاقد على القرض المطلوب بكافة شروطه وضماناته، كما يجب على البنك الوقوف على حدود صلاحية ممثل المنشأة المقترضة حتى يتم الاطمئنان على عدم تجاوزه الحدود المفوض فيها .

❖ ضعف أو اضطراب المركز المالي لطلب الائتمان وعدم كفاءة مقدرته الإنتاجية

1 زكريا الدوري، يسرى السمرائي، البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار اليازوري العلمية، الأردن، ط 1، 2006، ص89.

إذ يعاون المركز المالي في الوصول إلى دراسة القوائم المالية واستخراج المؤشرات الملية المختلفة التي توضح مدى توازن الهيكل التمويلي للمنشأة [1].

3. أسباب خارجة عن نطاق البنك والمقترض

هناك أسباب كثيرة والتي تخرج عن نطاق البنك و المقترض لأنها أسباب عامة وليست خاصة، وهي عادة ما تتعلق بالظروف و العوامل السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و التشريعية التي تؤثر على نشاط الائتمان بالبنك، وعلى النشاط الذي يموله هذا الائتمان وأهمها :[2]

❖ أسباب تتعلق بالبيئة المحيطة بالبنك

وتتمثل فيما يلي :

- الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر على نشاط الائتمان بالبنك، بالإضافة إلى الحروب والكوارث الطبيعية .
- المنافسة غير المشروعة بين البنوك وعدم استقرار أسعار الصرف .

❖ أسباب تشريعية وقانونية

إن هذه الأسباب تتميز بقصور شديد في القوانين النافذة، من حيث عدم شموليتها وعدم تغطيتها لكثير من الأمور التي تساعد في اتخاذ الإجراءات المناسبة و الحازمة في الوقت المناسب وبأقل الأضرار، كذلك زيادة على أن العقوبات المنصوص عليها في القوانين النافذة لا تتدرج بشكل معقول ولا تتناسب مع حجم المخالفة فهي تبدأ بعقوبات هزيلة لتصل إلى حد الإغلاق، مما يعني انتظار السلطة النقدية إلى حين الانهيار حتى تستطيع أن تتخذ قرار بالإغلاق .

❖ أسباب خارجية مترتبة عن الأيديولوجية الاقتصادية

أهم ما يتصف به الاقتصاد النامي هو حالة عدم الاستقرار، التي ترجع إلى عدة عوامل منها : الاختلالات الهيكلية المرتبطة بالسوق العالمي، كثرة التغييرات السياسية، السياسات الاقتصادية وآثارها السلبية (مثل الضرائب وغيرها) ، ومن وجهة نظر كل من (البنوك والمقترضين ومدققين الحسابات، ومفتشي دائرة مراقبة البنوك لدى البنك المركزي)، فإن أهم أسباب تعثر التسهيلات الائتمانية عموما هي :

- تراجع الأوضاع الاقتصادية .
- اهتمام البنوك بزيادة أرباحها على حساب المخاطر التي تتضمنها عملية التوسع في الإقراض .
- اعتماد القرار الائتماني على الضمانات أكثر من اعتماده على جدوى المشروع الممول .

---

1 رشاد نعمان شايع العامري، الخدمات المصرفية الائتمانية في البنوك الإسلامية، مرجع سابق، ص566.

2 دعاء محمد زايدة، التسهيلات الائتمانية في الجهاز المصرفي الفلسطيني - دراسة تطبيقية على المصارف الوطنية العامة في قطاع غزة، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، الجامعة الإسلامية، فلسطين، 2006 ،ص54.

- عدم تناسب مواعيد تسديد أقساط القرض مع التدفقات النقدية للمقرض، ويرجع سبب ذلك بالدرجة الأولى إلى عدم مصداقية الدراسات الائتمانية، وإلى عدم صحة البيانات التي يقدمها المقترض للبنك الممول .
- عدم قيام البنوك بمتابعة أوضاع المقرضين و المشاريع الممولة إلى بعد أن يصل القرض إلى مرحلة التعثر .

المبحث الثاني : القطاع المصرفي الجزائري في ظل جائحة كورونا (كوفيد-19)

أثر تفشي فيروس كورونا على العالم بشدة مما نتج عنه مشاكل و أزمات وانكماش اقتصادي، وبسبب إجراءات الغلق والتباعد الاجتماعي ضعفت معه عدة قطاعات، وتشكلت ضغوطات على نشاط المصارف وبالأخص المصارف أو البنوك الناشطة في تقديم القروض .

المطلب الأول : التعرف على جائحة كورونا (كوفيد-19)

يعد فيروس كورونا أحد الفيروسات الشائعة التي تسبب عدوى الجهاز التنفسي العلوي، والجيوب الأنفية، والتهابات الحنجرة، وفي معظم الحالات لا تكون الإصابة به خطيرة إلا بعض الاستثناءات، ومن خلال هذا المطلب سنتعرف أكثر على هذا الوباء .

1. تعريف فيروس كورونا (كوفيد-19)

من أهم التعريفات المقدمة نجد ما يلي:

"فيروس كورونا (كوفيد-19) هو مرض تتسبب به سلالة جديدة من الفيروسات (كورونا)، والاسم الإنجليزي للمرض مشتق كالتالي : **"CO"** وهما أول حرفين من كلمة كورونا(CORONA) ، و " VI " هما أول حرفين من كلمة فيروس (VIRUS) و" D " هو أول حرف من كلمة (DISEASE) .

وأطلق على هذا المرض سابقا اسم NOVEL-19 ، وهو فيروس جديد يرتبط بعائلة الفيروسات نفسها التي ينتمي إليها الفيروس الذي تسبب بمرض المتلازمة التنفسية الحادة (سارز) وبعض من أنواع الزكام .

كورونا (كوفيد-19) هو عبارة عن فيروس جديد قاتل وسريع الانتشار يصيب الإنسان، باعتباره أحد الأمراض و الفيروسات الخطيرة التي تهدد الصحة البشرية في كل العالم "[1] .

" يعرف بأنه فيروس معد ينتقل بين البشر، تبدأ أعراضه كأعراض الأنفلونزا، حيث يشعر الشخص بارتفاع درجة الحرارة واحتقان حلقه وضيق في التنفس والسعال والصداع، تظهر أعراضه بعد 14 يوم من الإصابة به، وتطور أعراضه إلى التهاب رئوي حاد يمنع الأكسجين من الوصول إلى الدم مما يؤدي إلى الوفاة [2].

2. ظروف ظهور و تفشي جائحة كورونا (كوفيد-19)

بدأ تفشي هذا الفيروس في ديسمبر 2019 في مدينة وهان بالصين، وكانت سرعة انتشاره كبيرة بين الدول، حيث انتشر بسرعة رهيبة منتقلا بين الأشخاص ليصيبهم بالعدوى، فكان له اثر كبير على صحة البشر وأدى بحياتهم، كما أدى باقتصاديات الدول، وتم فرض الحجر في بيوتهم، وتم تعليق كل الرحلات البرية و الجوية

1 عمر بن عيشوش، حسان بوسرسوب، دور شبكة الفايسبوك في تعزيز التوعية الصحية حول فيروس كورونا كوفيد19 ،مجلة التمكين الاجتماعي، العدد02 ،الجزائر، 2020 ،ص293.

2 بلعبدون عوار، آليات المحافظة على مناصب العمل في ظل أزمة جائحة كورونا، والتشغيل، مجلة قانون العمل 05 ،العدد01 ، الجزائر، 2020 ،ص76.

والبحرية، مما أصاب العالم هلع كارثي، فقد تم غلق المدارس و المعاهد و الجامعات، وتوقيف وسائل النقل البرية والبحرية والجوية، وتوقف الأنشطة التجارية إلا الضرورية منها، انهيار النفط .... ودخل العالم في عزلة تامة [1].

3. إحصائيات فيروس كورونا مقارنة بين الجزائر والعالم

تفاوتت نتائج ومخالفات الوباء في دول العالم كل حسب صرامة الإجراءات التي اتخذها في فترة انتشار الوباء، و كانت آخر إحصائيات منظمة الصحة العالمية حول هذا الوباء كالآتي:

الجدول رقم (01): إحصائيات فيروس كورونا للشهر أفريل 2023

	عدد الإصابات	عدد الوفيات	عدد الملقحين
عالميا	762 201 169	6 893 190	5 100 578 078
الجزائر	271 592	6 881	6 481 186

المصدر: من إعداد الطالبة من خلال الموقع **http://www.emro.who** المطلع عليه بتاريخ 2023/04/06، 09:20.

من خلال معطيات الجدول رقم (01) يتبين لنا: أن عدد المصابين في الجزائر قد بلغ 271591 شخصا أي بنسبة (0,035%) من إجمالي عدد الإصابات العالمي، في حين أن عدد الوفيات في الجزائر بلغ 6881 شخصا خلال فترة الأزمة الصحية بما يعادل نسبة (0,01%) من إجمالي الوفيات العالمي، أما عدد الأشخاص الملقحين بالكامل (أي أتموا جميع جرعات اللقاح) فقد وصل عددهم إلى 6481186 شخصا أي بمعدل (0,12%) من الإجمالي العالمي للأشخاص الملقحين.

ومن خلال الإحصائيات السابقة، يمكن القول أن معدلات انتشار فيروس (كوفيد- 19) في الجزائر كانت اقل بكثير مقارنة بالمعدلات المسجلة على المستوى العالمي، فقد عملت الجزائر على تحضير نفسها لمواجهة هذه الجائحة منذ بداية ظهورها، وعلى الرغم من قلة الحالات المسجلة بالمنطقة حينها إلا أن هشاشة النظام الصحي في الجزائر اجبرها على فرض عزل شامل لسكانها، والالتزام بقيود عند دخول التراب الوطني، فيما قلت عدد الرحلات الجوية.

1 بن معمر علي، جيلالي عمير، إدارة المخاطر في البنوك ومواجهة أزمة فَيروس كورونا (كوفيد- 19)، مجلة التراث، العدد03، الجزائر، 2020، ص174.

إن التجاوب السريع للجزائر هو الذي حماها إلى حد ما من الوضع الكارثي، أمام حالة النقص العام في الإمدادات الطبية وأجهزة الحماية الشخصية التي تستخدم لعزل وحماية الطاقم الطبي.

المطلب الثاني : الاقتصاد الجزائري ووضعية القطاع المصرفي- حالة كورونا-

1. المؤشرات الاقتصادية فترة كورونا

تأثر الاقتصاد الجزائري كغيره من اقتصاد العالم بسبب تداعيات جائحة كورونا، إلا أن خصوصيته كاقتصاد ريعي زادت من حدت تأثره بفعل تراجع أسعار النفط، هذا بالإضافة إلى وضعه الاقتصادي الذي كان مترهلا قبل الأزمة، و مع تفشي الوباء وجد الاقتصاد الجزائري نفسه أمام جملة من التحديات، وسنستعرض مدى حدة تأثير جائحة كورونا على بعض المؤشرات الاقتصادية :[1]

- **النمو الاقتصادي:** شهد الاقتصاد الجزائري سنة 2020 انكماشا كبيرا في معدل النمو الاقتصادي و الذي بلغ نسبة (-6,1%) مقاسا بمستوى الناتج المحلي الإجمالي، بسبب تداعيات أزمة كورونا .

الجدول رقم (02): معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة 2018-2022

السنة	2018	2019	2020	2021	2022
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي(%)	1,2	0,8	-6,1	2,4	3,2

المصدر: من إعداد الطالبة من خلال موقع data.albankadawli.org/indicateur المطلع عليها بتاريخ 2023/04/10، 21:11 .

[1] بولعراس صلاح الدين، الاقتصاد الجزائري في ظل التداعيات العالمية لجائحة كورونا بين الاستجابة الآنية و البعدية، المجلد 20، العدد الخاص، الجزائر، 2020، ص168.

الشكل رقم (04): منحنى بياني لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي(2018- 2022)

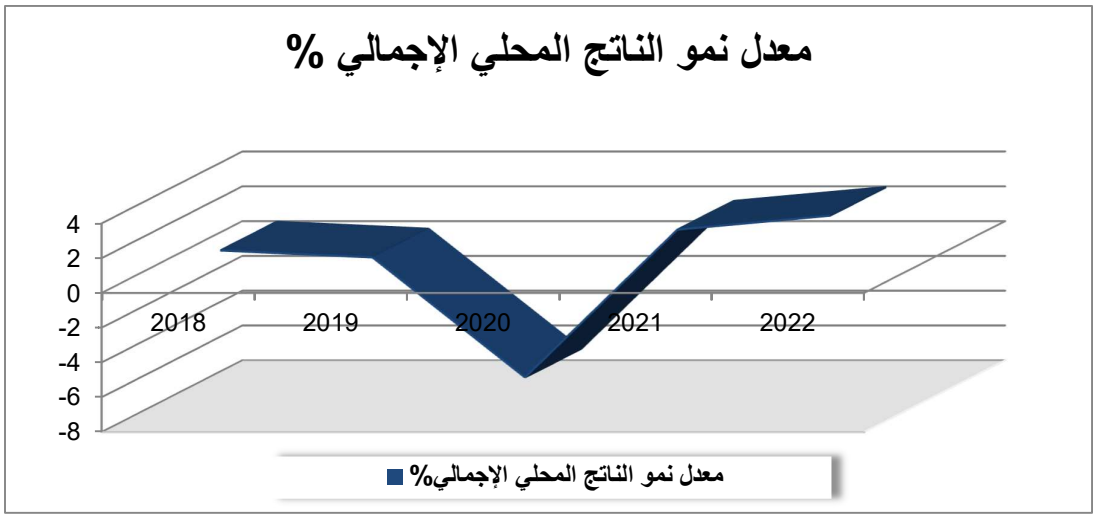

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (02) .

من خلال الشكل السابق وبالاعتماد على معطيات الجدول السابق رقم (02) نلاحظ أن:

- معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي للعام 2019 سجل انخفاضا بنسبة (0.4%) ليصل إلى (0.8%) مقارنة بعام 2018 حيث بلغ نسبة (1.2%)، "إلا أن هذه النسبة تعتبر ايجابية على الرغم من ظروف العجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات، وانخفاض احتياطات النقد الأجنبي، بالإضافة إلى تراجع نمو قطاع المحروقات".
- و في عام 2021 شهد معدل النمو في الجزائر تحسنا مقبولا حيث بلغ (3.2%) خلال الثلاثي الأول من هذا العام، "ويرجع هذا الارتفاع بشكل أساسي إلى زيادة القيمة المضافة في قطاع المحروقات بنسبة (5.7%) خلال الثلاثي الأول من عام 2021 مقابل انخفاض كبير بلغ نسبة (3.13%) خلال نفس الفترة من عام 2020، وتحققت هذه الزيادة للقيمة المضافة للمحروقات نتيجة الارتفاع الملحوظ في أسعار البترول إذ بلغت(7.61) دولارا للبرميل الواحد خلال الثلاثي الأول من عام 2021 مقابل (2.52) دولارا للبرميل خلال نفس الفترة من سنة 2020 ".[1]
- وقد ذكر صندوق النقد العربي تقرير" آفاق الاقتصاد العربي" في أكتوبر 2021 ، أن " النمو الاقتصادي في الجزائر من المتوقع أن يصل إلى (5.4%) في نهاية 2021، وأشار التقرير أن الاقتصاد الجزائري

[1] وردة شيبان، سامية مقعاش، انعكاسات جائحة كورونا على أهم المؤشرات الاقتصادية في الجزائر، جامعة باتنة 1، العدد01، الجزائر، 2022، ص12.

شهد تسجيل تعافي ملحوظ في عدد من القطاعات الاقتصادية بما يشمل الصناعة وقطاع البناء والأشغال العمومية والري والخدمات غير المسوقة والمحروقات، وربط هذا التعافي بالارتفاع المسجل في الأسعار العالمية للنفط، وكذلك نجاح عملية التلقيح ضد فيرس كورونا المستجد (كوفيد-19)، التي سمحت بإعادة الاستئناف للنشاطات الاقتصادية المختلفة.

- كما ذكر نفس التقرير أن النمو الاقتصادي الجزائري سيستفيد من تبني عدد من السياسات الاقتصادية الداعمة مثل برنامج إنعاش الاقتصاد الوطني، والبرنامج الخاص لإعادة التمويل الذي وضعه بنك الجزائر بهدف دعم برنامج إنعاش الاقتصاد الوطني والذي سيستمر حتى النصف الأول من عام 2022، وكذلك الانفتاح التدريجي على الخارج على مستوى المطارات والموانئ والتنقلات في أعقاب التطور الملحوظ في مجال احتواء الجائحة خلال سنة 2021 ".[1]
- وسجلت سنة 2022 ارتفاع ملحوظ في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ليبلغ نسبة 3,2% مقابل 2,4% في سنة 2021 ، ووفقا لبيان صندوق النقد الدولي الذي أدلت به السيدة فيرديبه بالبيان، أن ارتفاع أسعار المحروقات يساعد على تعزيز تعافي الاقتصاد الجزائري بعد صدمة جائحة (كوفيد-19). وقد أدت الإيرادات الاستثنائية للمحروقات إلى تخفيف الضغوط على الحساب الجاري لميزان المدفوعات والمالية العامة. من المتوقع أن يسجل رصيد الحساب الجاري في2022 أول فائض له منذ 2013، وقد ارتفعت الاحتياطيات الدولية إلى 53.5 مليار دولار أمريكي في سبتمبر مقارنة مع 46.7 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2021. كما ساهمت الزيادة الكبيرة في الصادرات خارج المحروقات في هذا التحسن، ومن المتوقع تحقيق فائض في حساب المالية العامة في عام 2022 بفضل ارتفاع الإيرادات وانخفاض الإنفاق مقارنة بالتوقعات. ومن المتوقع أيضا أن يستمر التعافي من صدمة جائحة (كوفيد-19)، مع تسارع نمو إجمالي الناتج المحلي خارج المحروقات إلى 3,2% في عام 2022، مقارنة مع 2,4% في عام 2021، وسيمثل ذلك تعافياً للإنتاج المحلي من معظم الخسائر الناتجة عن صدمة الجائحة، على الرغم من أن استمرار آثار صدمة الجائحة على أسواق العمل وعلى النمو لازال يشكل خطراً في المدى المتوسط، ومن المتوقع أن يبلغ نمو إجمالي الناتج المحلي 2,9% في عام2023 ".[2]

1. التضخم (تطور الأسعار المحلية)

يعتبر مؤشر التضخم من أهم المؤشرات التي تقيس مستوى الأداء المالي والاقتصادي لأي بلد، وقد عرف هذا المؤشر في الجزائر في الآونة الأخيرة تذبذبا بين الارتفاع والانخفاض نتيجة ما مرت به البلاد من أوضاع سياسية وصحية أثرت بطريقة مباشرة وغير مباشرة على معدلات التضخم كما يظهر ذلك في الجدول التالي:

---

[1] نفس المرجع السابق، ص596.

[2] https://www.imf.org/2021/11/21/ article/pr22396 .

الجدول رقم (03): تطور معدل التضخم السنوي خلال الفترة(2018- 2022)

السنة	2018	2019	2020	2021	2022
معدل التضخم السنوي%	4,3	2	2,4	7,2	9,3

المصدر: من إعداد الطالبة من خلال الاطلاع على الرابط الآتي بتاريخ 2023/04/15، 23:45. https://www.ons.dz/spip.php?rubrique124https

الشكل رقم (05): معدل التضخم السنوي(2018- 2022)

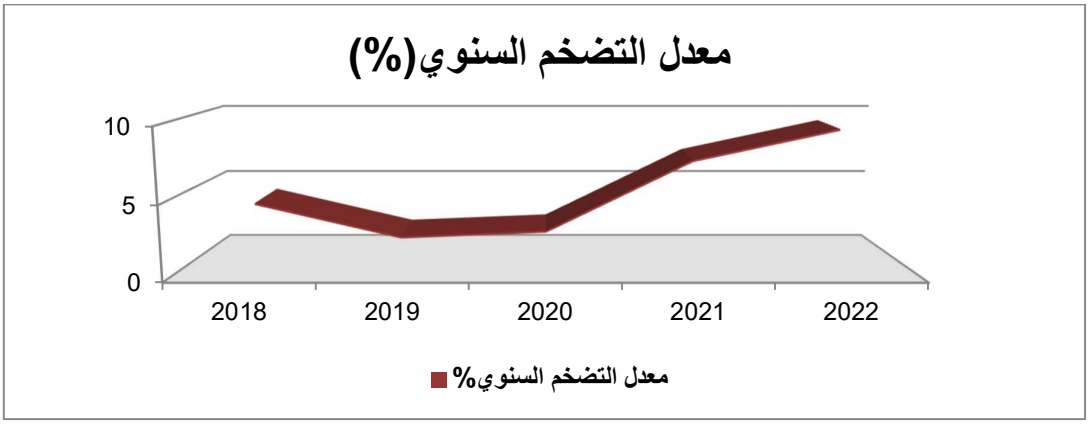

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على معطيات الجدول رقم (03).

نلاحظ من خلال الشكل السابق وبالاعتماد على معطيات الجدول رقم (03) أن:

- " معدل التضخم في الجزائر شهد انخفاضا ملحوظا في نهاية سنة 2019 حيث وصل إلى(2%) مقارنة بنفس الفترة من سنة 2018 أين بلغت نسبته (4.3%)، ويرجع ذلك إلى انخفاض أسعار كل من المواد الغذائية والمشروبات والنقل والصحة والأثاث.
- وفي سنة 2020 ارتفع معدل التضخم ليصل إلى (2.4%) خلال الخمس أشهر الأولى مقارنة بنفس الفترة من سنة 2019، حيث شهدت سنة 2020 ارتفاعا في أسعار المواد الغذائية بنسبة(0.2%) والمواد المصنعة بنسبة (5.35%)، مما أثر على الوتيرة الإجمالية للتضخم التي انتقلت نسبتها من(2%) سنة 2019 إلى (2.4%) سنة 2020، كما أن هذا جاء نتيجة الأوضاع الاستثنائية التي عرفتها الجزائر جراء جائحة كورونا (كوفيد-19) من إجراءات الغلق من أجل احتواء الجائحة.

- واصل معدل التضخم في الارتفاع ليصل(7.2%) خلال ستة أشهر الأولى من سنة 2021 مقارنة بنفس الفترة من سنة 2020، ويرجع هذا الارتفاع إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية بنسبة (6.8%)، لاسيما المنتجات الفلاحية الطازجة التي سجلت ارتفاعا يقدر بـنسبة (8.7%)، والمنتجات الغذائية الصناعية التي ارتفعت بنسبة (5%)، كما عرفت المنتجات المصنعة والخدمات أيضا نفس الوتيرة بنسبة (6.3%)، و (1.5%)على التوالي"[1].

1. **التجارة الخارجية:** سنة 2020 كانت استثنائية للصادرات والواردات على إثر الأزمة الصحية التي أعلنت في البلاد منذ مارس من نفس السنة، والتي اضطرت الحكومة إلى اتخاذ عدة إجراءات للحفاظ على مخزونات المواد الأساسية، من خلال قائمة تضمنت 30 منتجا منعت من التصدير لمدة 6 أشهر قابلة للتجديد وهذا ما سيتضح من خلال الجدول الآتي.

الجدول رقم (04): تطور الصادرات والواردات في الجزائر خلال الفترة (2018-2022)

(الوحدة : مليار دولار)

	الصادرات	المحروقات	الواردات	الميزان التجاري
2018	41,11	38,9	48,57	-7,46
2019	35,82	33,24	44,63	-9,32
2020	21,925	21,9	35, 547	-13,62
2021	38,553	35,1908	37,464	1,09
2022	30,169	42,8662	28, 860	11,83

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات النشرة الإحصائية الثلاثية للبنك الجزائر رقم 60، 2022، ص25، 26، 27.

[1] وردة شيبان، سامية معقاش، انعكاسات جائحة كورونا على أهم المؤشرات الاقتصادية في الجزائر، ص 597- 598.

الشكل رقم (06): مخطط تطور الصادرات والواردات في الجزائر خلال الفترة (2018- 2022)

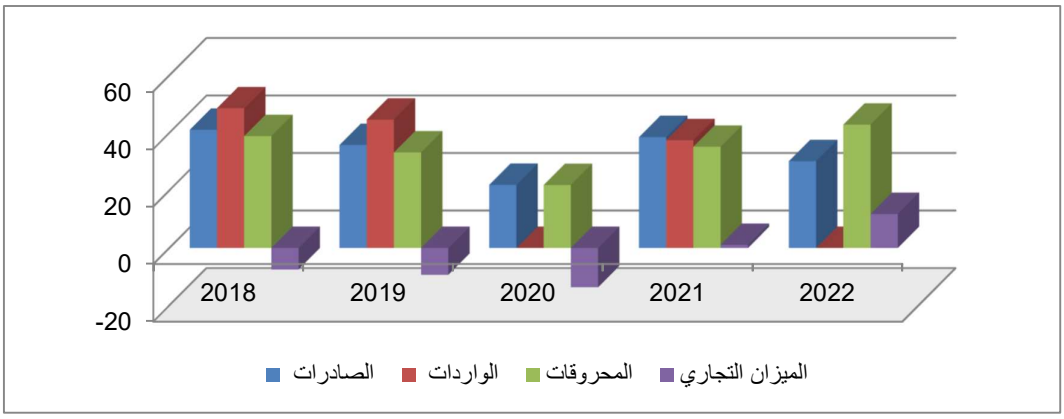

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على معطيات الجدول رقم (04)

- **الصادرات:** من الجدول رقم (04) نجد أن قيمة إجمالي صادرات الجزائر بلغت 21.925 مليار دولار في سنة 2020 مقابل 35.82 مليار دولار في السنة السابقة، و41.11 مليار دولار سنة 2018، بسبب تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية، وهذا راجع إلى انكماش الطلب المنجز عن إجراءات الإغلاق الاقتصادي، فالجزائر تعتمد على النفط والغاز اعتمادا كثيفا إذ يمولون (60٪) من الميزانية العامة ويشكلان (94٪) من إجمالي الصادرات[1]، و على غرار سنة 2021 التي شهدت ارتفاعا في قيمة الصادرات بفضل مجموعة من الإجراءات التحفيزية التي تشمل على وجه الخصوص إنشاء أروقة خضراء مخصصة للصادرات، ومزايا ضريبية وتسهيلات إدارية، بالإضافة إلى تعزيز دور الدبلوماسية الاقتصادية في الترويج للمنتجات الجزائرية في الخارج، ومن بين الحوافز التي سمحت بتعزيز الصادرات خارج المحروقات، نجد أيضا التنظيم الجديد لبنك الجزائر والذي يسمح للمصدرين بالحصول على جميع المداخيل من العملة الصعبة الناتجة عن أنشطتهم، بالإضافة إلى ذلك، يعفي نظام البنك المركزي من إجراءات التوطين البنكي، صادرات الخدمات الرقمية وكذا تلك المتعلقة بخدمات الشركات الناشئة والمهنيين غير التجاريين. وتشير هذه القيمة إلى إرادة الدولة في الخروج تدريجيًا من التبعية للمحروقات، وذلك من خلال تنويع النشاطات الاقتصادية والتجارية من اجل إدماج نموذج اقتصادي جديد يقوم على خلق القيمة المضافة[2]، وكما سمحت سنة 2022 بإعطاء دفع أكبر لهذه الصادرات لترتفع قيمتها إلى30.169 مليار دولار، وهو هدف رسمه رئيس الجمهورية لضمان ديمومة نمو الاقتصاد الوطني وتنويعه [3] .

---

[1] حمليل الهوارية، بزارية محمد، تداعيات جائحة كورونا على أهم المؤشرات الاقتصادية العالمية، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 01، خميس مليانة، 2022، ص 366.

[2] احمد عمار، قطاع المحروقات في الجزائر.. بشائر آبار جديدة واتفاقيات لزيادة الصادرات، 2022.

[3] https://www.aps.dz/ar/economie/136597-2022 تم الاطلاع عليه بتاريخ 2023/04/27، 22:09.

- **الواردات:** صرح مدير إدارة التجارة الخارجية بالوزارة أن قيمة واردات الجزائر سنة 2020 انخفضت عن السنة السابقة، أي بلغت 35.547 مليار دولار في 2020، مقابل 44.63 مليار دولار سنة 2019 و 48.57 مليار دولار لسنة 2018. بسبب الإغلاق الاقتصادي الذي تسبب فيه وباء كورونا.
أما سنة 2021 وبالموازاة مع ارتفاع الصادرات، سجّلت الواردات انخفاضًا محسوسًا لتصل إلى 37.464 مليار دولار(وهي قيمة الواردات للتسعة أشهر الأولى من سنة 2021)، أي تقريبا نصف قيمتها قبل 10 سنوات، ويتعلق الأمر بانخفاض هيكلي وليس ظرفي" بحسب رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون " .
- **الميزان التجاري:** من خلال الشكل رقم (04) نجد أن الميزان التجاري الجزائري سجل خلال سنة 2018 عجزا بقيمة 7.46 مليار دولار، كما كشف وزير المالية في تصريح له عن ارتفاع العجز التجاري من 9.32 مليار دولار في سنة 2019 إلى 13.62 مليار دولار في نهاية سنة 2020، نتيجة لعمليات الإغلاق الواسعة بسبب جائحة كورونا و الانخفاض الحاد في أسعار النفط وإيرادات الصادرات. وسجلت سنة 2021 لأول مرة وبفضل تجسيد سياسة ترشيد الواردات فائض في الميزان التجاري بأكثر من مليار دولار، وعليه فإن إيرادات الصادرات قد سمحت بتغطية تكاليف الواردات في سنة 2021 دون اللجوء إلى احتياطات الصرف.
- **المحروقات:** من خلال معطيات الجدول رقم (04) عرفت سنة 2018 ارتفاعا ملحوظا في إجمالي صادرات المحروقات قدرت بقيمة (38.9 مليار دولار) بسبب انتعاش أسعار البترول في السوق العالمية، في حين شهد كل من عامي 2019 و2020 تدهور حاد في إجمالي صادرات المحروقات كما هو مبين في الجدول السابق، وجاء هذا نتيجة الانخفاض القياسي في أسعار البترول بسبب تداعيات فيروس كورونا المستجد، وكذلك انخفاض الطلب العالمي على النفط نتيجة التزام الجزائر باتفاقية "أوبك +" لخفض الإنتاج. كما عرفت سنة 2021 و2022 ارتفاع ملحوظ في أسعار البترول في السوق العالمية، وهذا كان بعد التخلي التدريجي عن إجراءات الحجر وعودة الحياة الاقتصادية [1] .

[1] حمليل الهوارية، بزارية امحمد، تداعيات جائحة كورونا على أهم المؤشرات الاقتصادية العالمية، مرجع سابق، ص366.

المطلب الثالث: تداعيات فيروس كورونا على قطاع البنوك في الجزائر

من اجل إبراز أهم تداعيات فيروس كورونا (كوفيد- 19) على القطاع المصرفي الجزائري، سوف نعتمد في هذا المطلب على بعض المؤشرات الرئيسية للقطاع للتحديد أهم الآثار التي خلفتها هذه الجائحة على القطاع المصرفي الجزائري.

- **الآثار المترتبة عن جائحة كورونا**

شكلت الموجودات المجمعة للقطاع المصرفي الجزائري حوالي 13913.5 مليار دينار جزائري في نهاية عام 2020، بانخفاض قدره (5.8%) عن نهاية العام 2019. وبلغت الودائع المجمعة حوالي 11104.06 مليار دينار جزائري، بزيادة (0.38%) عن نهاية عام 2019، كما قدرت حسابات رأس المال بقيمة 1300.5 مليار دينار جزائري مسجلة زيادة بحوالي (0.78%) عن نهاية العام 2019، أما بالنسبة لحجم الائتمان الذي تم منحه من قبل القطاع المصرفي الجزائري حتى نهاية العام 2020 قد بلغ حوالي 11188.6 مليار دينار جزائري، بزيادة (3.04%) عن نهاية العام 2019 كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (05): البيانات المالية للقطاع المصرفي الجزائري قبل وخلال فترة الوباء

(الوحدة : مليار د.ج)			
	2019	**2020**	**معدل التغيير(%)**
الموجودات	14769	13913.5	-6
الودائع	11062	11104.06	0.38
القروض	10857.8	11188.6	3.04
رأس المال	1290.4	1300.5	0.78

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الوضعية الشهرية لبنك الجزائر2020، نوفمبر2020، ص01.

وأيضا https://www.bank-of-algeria.dz/Bulletin_49f.pdf، 2023/04/27، 12:30.

ويمكن تمثيل الجدول رقم (05) في الشكل البياني الآتي:

الشكل رقم (07): البيانات المالية للقطاع المصرفي الجزائري قبل وخلال أزمة كورونا

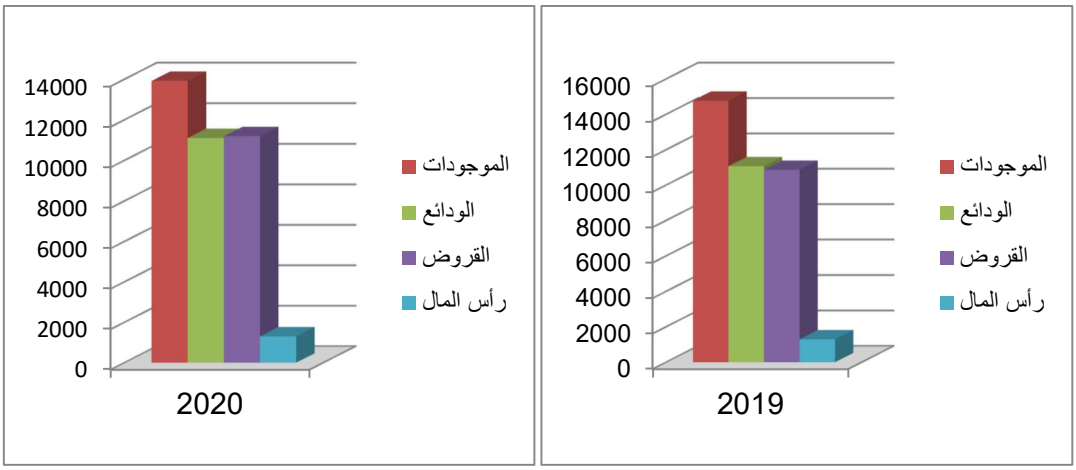

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (05).

- إن تفوق الودائع على القروض لدى القطاع المصرفي الجزائري في عام 2020، دليل على تدهور مستوى السيولة البنكية، حيث أنها تراجعت إلى 632.3 مليار دينار جزائري ،في نهاية عام 2020 بعد أن بلغت 1100.8 مليار دينار جزائري نهاية عام 2019، وذلك راجع لارتفاع حجم الأوراق النقدية المتداولة، خارج البنوك بنسبة (12.93%) منتقلة من 5437.6 مليار دينار جزائري، في نهاية عام 2019 إلى 6140.7 مليار دينار جزائري في نهاية عام 2020عام[1].
- ومن جهة أخرى، فان ارتفاع إجمالي الودائع بنسبة (0.38%) عام 2020، يعود إلى نمو الودائع لأجل بنسبة (3.98%) عام 2020 حيث ارتفعت من 3155.4 مليار دينار جزائري نهاية عام 2019 إلى 5715.55 مليار دينار جزائري.

[1] وكالة الأنباء الجزائرية، **ارتفاع الكتلة النقدية ب7.12% في نهاية 2020**، الجزائر، 2020 في الموقع الالكتروني: https://www.aps.dz/ar/economie/102648-7-12-2020 تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2023/04/29، 09:25

جدول رقم (06) : مقارنة مؤشرات القطاع المصرفي قبل وخلال أزمة كورونا

	قبل الجائحة (2017- 2019)	خلال الجائحة (2020)
السيولة الإجمالية للبنوك	بلغت السيولة الإجمالية للبنوك حوالي 1100.08 مليار دينار جزائري	انخفاض السيولة الإجمالية للبنوك بحوالي النصف تقريبا لتبلغ 632.3 مليار دينار جزائري نهاية شهر ديسمبر للسنة 2020
الاحتياطي الإلزامي للبنوك	الاحتياطي الإلزامي يقدر بنسبة 3%	تخفيض الاحتياطي الإلزامي إلى 2%
الاحتياطي الإجباري للبنك الجزائر	الاحتياطي الإجباري يقدر بنسبة 8%	تخفيض الاحتياطي الإجباري إلى 6%
الودائع لأجل	نمو حجم الودائع لأجل بمتوسط قدره 5.71	انخفاض معدل نمو الودائع لأجل ليصل الى 3.98%
الودائع النقدية	الودائع النقدية قدرت ب4351.2 مليار دينار جزائري.	تراجع حجم الودائع النقدية ليصل إلى42211 مليار دينار جزائري.
القروض	نمو القروض الموجهة للاقتصاد بمتوسط قدره 8.84%	انخفاض معدل القروض الموجهة للاقتصاد ليصل إلى 3.05%
سعر الفائدة الرئيسي	سعر الفائدة يقدر بنسبة 3.5%	تخفيض سعر الفائدة ليصل إلى 3%
الكتلة النقدية	تراجع حجم الكتلة النقدية بنسبة 0.78% لتصل إلى 16506.6 مليار دينار جزائري	ارتفاع حجم الكتلة النقدية بنسبة7.12%ليصل إلى 17682.7مليار دينار جزائري

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على https://www.bank-of-algeria.dz/rapport2019

- نلاحظ من خلال الجدول السابق أنه تم تخفيض كل من الاحتياطي الإلزامي للبنوك التجارية و الاحتياطي الإجباري للبنك المركزي مع تخفيض سعر الفائدة الرئيسي، وذلك راجع للآليات المتخذة من قبل بنك الجزائر للتخفيف من تداعيات فيروس كورونا (كوفيد-19) على القطاع المصرفي.
- كما نلاحظ انخفاض في حجم الودائع والسيولة الإجمالية للقطاع المصرفي، وذلك راجع لارتفاع حجم الأوراق النقدية المتداولة خارج البنوك للتجاوز 6 ألاف مليار دينار جزائري بنهاية عام 2020، مما يدل على عدم قدرة القطاع المصرفي الجزائري على استقطاب العملاء، وعدم صمود القطاع ضد تداعيات أزمة فيروس كورونا (كوفيد- 19).
- خلال سنة 2020 يبقي القطاع المصرفي الجزائري في مطابقة وامتثال شبهي للمعايير التنظيمية من حيث الملاءة. تحسنت نسب الملاءة في سنة 2020 بعد تراجعها في السنة السابقة.
- تبعا لتدابير التخفيف التي اتخذها بنك الجزائر لمواجهة واحتواء التداعيات الناتجة عن الأزمة الصحية العالمية التي مست العالم بأسره، لاحظت المصارف ارتفاع مستوى رؤوس أموالها بمعدل يتجاوز (62%) ما بين 2019 و 2020.
- بعد الانخفاض بنسبة (6.33%-) في 2019، تحسن الناتج الصافي للقطاع المصرفي بـ (6.7%) في 2020، مما سمح لنسبة مردودية الأصول (العائد على الأصول) للانتقال من (1.47%) في 2019 إلى (1.54%) في 2020.
- يبقى القطاع المصرفي أقل مردودية في 2020 مقارنة بالسنة الماضية بالنظر إلى متوسط مستوى رؤوس أموال التي تملكها المصارف مع تسجيل معدل عائد على رؤوس الأموال اقل من السنة الماضية (13.63%) في 2019 مقابل (9.01%) في 2020.
- يترجم تدهور نوعية محفظة القروض بالارتفاع المستمر للمستحقات غير الناجعة لدى المصارف (16%+) مع مستوى تخصيص احتياطات لا يتجاوز(46%).
- انخفض مجددا مستوى الأصول السائلة بنسبة (17%-) في 2020 بعد انخفاض مسجل بنسبة (14%-) في 2019 مع تغطية للخصوم القصيرة الأجل بمستوى لا يتجاوز من (14%).

خلال سنة 2020، تراجعت مردودية الأموال الخاصة (العائد على رأس المال) للقطاع المصرفي بمعدل (9.0%-) مقابل (13.7%-) في 2019. هذا التراجع ناتج عن تراكم مستوى رؤوس أموال المصارف، التي عرفت زيادة معتبرة بـمعدل (62.2%+)ما بين 2020 و 2019 والتي لم تكن مرفقة بنفس مستوى العائد أو الناتج الصافي الذي ارتفع فقط بمعدل (7.6%)خلال نفس الفترة.[1]

[1] بنك الجزائر، التقرير السنوي: التطور الاقتصادي والنقدي،2019، الجزائر، ص 92-99.

المبحث الثالث : إجراءات البنوك الجزائرية لتسيير و إدارة المخاطر الائتمانية – حالة كورونا-

قبل التطرق إلى أهم التعليمات والإجراءات لتسير المخاطر الائتمانية التي ألزم بنك الجزائر البنوك التجارية الجزائرية بتطبيقها لابد أولا من التطرق إلى المخاطر الائتمانية التي واجهت البنوك خلال فترة الأزمة الصحية.

المطلب الأول : مخاطر القروض في فترة كورونا

- في ظل محيط تطبعه تداعيات الأزمة المالية و الاقتصادية العالمية المرتبطة بجائحة كورونا، كانت المؤسسات المالية المصرفية شأنها شأن جميع الجهات الفاعلة الاقتصادية مهتمة بالنتائج المحددة لنشاطها المتمثل في تمويل الاقتصاد مع المحافظة على نظام صارم لتسيير المخاطر.
- وطُلب إلى الشبكات المصرفية دعم تمويل الأعمال التجارية، من خلال التعليمات التي أصدرها بنك الجزائر، تُترجم هذه الفترة غير المسبوقة إلى زيادة هائلة في حجم الائتمان، سواء كان ديون الشركات أو قروض المستهلكين، وفي هذه الحالة، تزداد مخاطر الائتمان والإفراط في المديونية زيادة كبيرة.
- وبالإضافة إلى هذه الالتزامات، فإنه خلال فترة الأزمة تولدت مخاطر متزايدة من الاحتيال إضافة إلى احتياجات قوية للشفافية المالية وحماية العملاء وإسداء المشورة.
- و خلال هذه الفترة الاستثنائية كان على البنوك تكييف عملهم بسرعة في الوكالات، واستخدام العلاقات البعيدة بشكل أساسي، من اجل البقاء على استعداد لتلبية احتياجات العملاء والصعوبات المالية المرتبطة بالوباء.[1]
- ومن أهم المخاطر الائتمانية التي ظهرت خلال الأزمة المالية للسنة 2020 وهي مشكلة توفير الائتمان وهذا بحكم تضاعف نسبة سحب الأموال، إضافة إلى تجميد النشاطات الاقتصادية خلال فترة الحجز الصحي، كذلك السقوط الحر لأسعار النفط في ظل جائحة كورونا، مما أدى إلى تراجع عائدات النفط بنسبة (26 ٪) في 3 أشهر الأولى من سنة 2020.
- كذلك خطر عدم سداد القروض المصرفية التي واجهته البنوك الجزائرية خلال فترة الأزمة المالية على اثر تداعيات الحالة الوبائية خاصة على النشاطات الاقتصادية، وأصحابها الذين تضرروا بسبب تعليق نشاطهم أو الغلق المؤقت للمؤسسات الأمر الذي جعلهم عاجزين عن تسديد قروضهم في آجالها.[2]

---

[1] https://finance-mag.com/quels-risques-de-crise-bancaire-apres-le-covid-19، تم لاطلاع عليه بتاريخ، 2023/04/28، 02:05.

[2] بن معمر علي، جيلالي عمير، إدارة المخاطر في البنوك ومواجهة أزمة كورونا، مجلة التراث، العدد03، الجزائر، 2020، ص175- 176.

المطلب الثاني : تدابير بنك الجزائر للمواجهة أزمة كورونا (كوفيد-19) .

من أجل الحد من آثار هذا الوضع على الاقتصاد الوطني، أطلق بنك الجزائر مجموعة من تدابير الدعم والمرافقة الموجهة للشركات المنتجة للسلع والخدمات، من خلال تيسير الإطار النقدي ،من ناحية، والتخفيف الاستثنائي لبعض المعايير الاحترازية التي تؤطر النشاط المصرفي من ناحية أخرى.

- في إطار الالتزام بأحكام **النظام رقم 18-03** المؤرخ في 4 نوفمبر 2018، المعدل والمتمم، المتعلق بالحد الأدنى لرأسمال البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر، التزمت أحد عشر(11) مؤسسة، بما فيها ثمانية (8) مصرفا خاصا وثلاث (3) مؤسسات مالية، بضرورة زيادة رؤوس أموالها خلال الثلاثي الأخير من سنة 2020 .نتيجة لتدابير تخفيف المعايير التنظيمية في مجال السيولة والملاءة المالية، كانت حالات مخالفة التنظيم الاحترازي خلال سنة 2020 اقل تواترا من تلك المسجلة في سنة 2019. من جهتها، لم تتغير نوعية حالات المخالفة في عدم الامتثال لنسب تقسيم المخاطر بينما حالات عدم الامتثال للحد الأدنى من معامل السيولة لا تزال تمثل الأغلب.
- لم تؤثر أزمة كورونا على ديناميكية عرض منتجات وخدمات مصرفية جديدة من طرف المصارف والمؤسسات المالية، حيث انه تم تقديم سبعة عشر (17) ملفا يخص منتجات وخدمات جديدة لطلب الترخيص بطرحها، طبقا لأحكام **النظام رقم 20-01** المؤرخ في 15 مارس 2020، المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالشروط البنكية المطبقة على العمليات المصرفية، **والتعليمة رقم 11-2020** المؤرخة في 27 أكتوبر 2020، ذات الصلة به.
- فيما يتعلق بتطوير وسائل الإشراف، شرع بنك الجزائر في مشروع يتضمن تحويل نظام التنقيط المصرفي من خلال الرقابة بعين المكان، إلى جهاز من صنف **SREP** (المراجعة الإشرافية وعملية التقييم) والذي سيخضع لرقابة دائمة.
- يهدف نظام **SREP** إلى تعزيز قدرة الكشف المبكرة عن وضعيات الهشاشة للمصارف والمؤسسات المالية، من أجل المباشرة في إجراءات مسبقة لتحسين واستعادة المؤسسة إلى وضعها، وتزويد سلطة الإشراف بالاستخلاصات الرئيسية لعمليات التحقق واقتراح الإجراءات المتعلقة بالإشراف المناسبة من أجل تجنب إفلاس المصارف، الذي يعد مصدر لعدم الاستقرار المالي والعوامل الخارجية الاقتصادية.
- من جهة أخرى، تميزت سنة 2020 بتنظيم وإجراء أول تمرين لاختبار القدرة على تحمل الضغوط من نوع **Bottom-up/top-down**، و الذي يعتبر مفيدا في العديد من النواحي، لا سيما من خلال إشراك البنوك في تطبيق سيناريوهات الإجهاد بالبيانات الخاصة بها، وتوقع تطورات وضعياتها المحاسبية والاحترازية في ظل أزمة كورونا، مما ساعد أصحاب القرار على اتخاذ التدابير المناسبة.[1]

[1] بنك الجزائر، التقرير السنوي: التطور الاقتصادي والنقدي، مرجع سابق، ص116- 117.

- إعفاء البنوك والمؤسسات المالية من إلزامية تشكيل وسادة الأمان.
- التخفيض الأدنى لمعامل سيولة البنوك والمؤسسات المالية، لرفع مستوى التمويلات المتاحة.[1]
- استخدام الخدمات المصرفية الالكترونية، الموزع الآلي للأوراق النقدية، الدفع بالبطاقات البنكية.
- منح البطاقات المصرفية ودفاتر الشيكات للزبائن، خاصة الأفراد.[2]

المطلب الثالث: إجراءات تسيير وإدارة مخاطر القروض في فترة كورونا

على اثر تداعيات الحالة الوبائية كورونا خاصة على النشاطات الاقتصادية، وأصحابها الذين تضرروا بسبب تعليق نشاطاتهم، أو الغلق المؤقت للمؤسسات، الأمر الذي جعلهم عاجزين عن تسديد قروضهم في آجالها، اتخذت السلطات الجزائرية جملة من التدابير الاستثنائية ،لمواجهة المخاطر الائتمانية المنشطرة عن الحالة الاقتصادية والمالية للبلاد في فترة كورونا.

1. إعادة جدولة القروض، وتأجيل تسديد الأقساط المتأخرة: تكون إعادة جدولة القروض في حالة التأكد من أن المقترض غير قادر على السداد وذلك لأسباب خارجية عن إرادته، كأوضاع اقتصادية أو وطنية أو عالمية أدت إلى توقفه عن الوفاء بالتزاماته، وتكون هذه الأخيرة وفق جدولة أرصدة المديونية وفقا لبرنامج زمني و مواعيد محددة مع تحديد الأقساط بما يتناسب مع نشاط المقترض وتدفقاته.

في الجزائر أعلنت جمعية مهني البنوك، إلغاء عقوبات التأخير بالنسبة للديون المستحقة بتاريخ 21 مارس 2020 مع إعادة جدولتها بالنسبة للزبائن من الأفراد والمؤسسات. كما أكدت جمعية مهني البنوك أنها تلقت تعليمة من بنك الجزائر من أجل اتخاذ تدابير لصالح العمال في أعقاب آثار والتداعيات الاقتصادية للوضعية الصحية الاستثنائية التي تعيشها البلاد جراء أزمة جائحة كورونا. و أكدت البنوك والمؤسسات المالية أن الصعوبات التي تواجهها العديد من المؤسسات المعرضة بشكل خاص بسبب تعليق نشاطها أو بفعل اختلالات في النشاط أنها متضامنة مع زبائنها وأنها مستعدة لمرافقتهم في هذه الوضعية الاستثنائية. وفي هذا الإطار أبلغت جمعية مهني البنوك أنها ستدرس حالة بحالة وضعية كل زبون، أفراد أو مؤسسات لاتخاذ التدابير اللازمة، وحسب نفس الهيئة فإن التدابير تتعلق بتأجيل أو تجديد آجال القروض التي حل أجلها في 21مارس 2020ومابعده، إعادة جدولة الديون غير المحصلة في 21 مارس وما يليه، تمديد المواعيد النهائية لاستعمال القروض وعمليات الدفع المؤجلة، إلغاء عقوبات التأخير بالنسبة للقروض المستحقة بتاريخ 21 مارس 2020 وما بعده، والإبقاء على قروض الاستغلال أو تجديدها.

2. كما أعلن بنك الجزائر عن جملة من التدابير الاستثنائية الظرفية تسمح للمؤسسات المالية والبنوك برفع قدراتها التمويلية تجاه المؤسسات الاقتصادية المتضررة من تداعيات وباء كورونا. وتتضمن إجراءات

[1] بنك الجزائر، الأزمة الصحية: بنك الجزائر يمدد فعالية تدابير التخفيف (1جويلية 2020)، بيان صحفي، 2021، ص01.
[2] بنك الجزائر، مذكرة إعلامية للبنوك والمؤسسات المالية، 2020، ص01.

تخفيف بعض الأحكام الاحترازية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية بما يتيح لها رفع قدراتها التمويلية تجاه المؤسسات الاقتصادية تتمثل هذه التدابير في السبل التالية :

- تأجيل سداد القروض المستحقة أو إعادة جدولة قروض للزبائن المتأثرين بالظروف الناجمة عن وباء كورونا.
- إلى جانب مواصلة التمويلات للزبائن المستفيدين من تأجيل تسديد القروض أو إعادة جدولتها .
- تخفيض الحد الأدنى لمعامل سيولة البنوك والمؤسسات المالية، لرفع مستوى التمويلات المتاحة[1].
- على الصعيد الاحترازي، تم إعفاء المصارف والمؤسسات المالية من إلزامية تكوين وسادة الأمان، في حين تم تخفيض الحد الأدنى لمعامل السيولة إلى مستوى (60%) بدلا من (100%).
- إن هذه الإجراءات النقدية و الاحترازية التي عززت وضعية المصارف، لاسيما من حيث نسب السيولة، ساهمت إلى حد كبير في إعادة تنشيط عرض التمويل، دون أن تحقق استعادة وتيرة نمو الأصول المصرفية المسجلة قبل سنة 2019. بالفعل، فإن وضعية التراجع في القروض المسجلة في سنة 2019 تم تجاوزها بصعوبة خلال السداسي الثاني من 2020، مما أدى في نهاية المطاف إلى تسجيل معدل نمو قدره (3.05%) فقط.
- واصلت محافظ القروض للمصارف والمؤسسات المالية في التدهور خلال سنة 2020، مما أدى إلى زيادة المؤونات المخصصة للمخاطر المحددة و تباطؤ وتيرة تعزيز النتائج والأموال الخاصة.
- إن أهم المساعدات فيما يتعلق بالقروض المجمعة، المترافقة مع زيادة مستوى القروض غير الناجعة، كان لها أثر في امتصاص هوامش السيولة وتقليل الأصول السائلة المتاحة، في الوقت الذي سجلت فيه الخصوم المستحقة زيادة نسبية، وقد نتج عن ذلك تشديد معاملات السيولة فيما بعد [2] .

3. تكفل الخزينة العمومية بتخفيض نسبة الفائدة : يصاحب إعادة الجدولة تخفيض معدل سعر الفائدة المتفق عليه في القرض والذي أصبح لا يتناسب مع قدرة العميل الحالية (2020) وتطبيق سعر فائدة يتمشى مع العائد الذي يحققه النشاط في الفترة الحالية (2020).

✓ عملت الحكومة الجزائرية على وضع آليات التكييف النشاطات الاقتصادية مع مقتضيات الوضعية الصحية الحالية وتمت المصادقة على مجموعة من القرارات تتعلق بالاستجابة لحالة الطوارئ التي نتجت عن جائحة كورونا، وتمت المصادقة على نص تنظيمي يكرر وضعية استثنائية ذات طابع مالي، يتيح للبنوك السماح بتأجيل تسديد أقساط القروض المستحقة أو إعادة جدولتها للزبائن المتأثرين بالظروف الصحية الناجمة عن جائحة كورونا وذلك من أجل التخفيف من تداعياتها على المواطنين.

---

[1] بن يسعد عذراء، بوحلايس الهام، مواجهة التأخر في سداد القروض المصرفية في الجزائر اثر جائحة كورونا، العدد04، قسنطينة، 2021، ص56- 57.

[2] بنك الجزائر، التقرير السنوي: التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر، مرجع سابق، ص115- 116.

- ✓ بهذا الخصوص صدر **المرسوم التنفيذي 20-239** يحدد كيفية استمرار الخزينة العمومية في التكفل بصفة استثنائية بتخفيض نسبة الفائدة عن القروض الممنوحة من طرف البنوك والمؤسسات المالية لفائدة المؤسسات والخواص الذين يواجهون صعوبات بسبب وباء كورونا.

باستقراء هذا المرسوم نجده جاء بجملة من التدابير الاستثنائية الظرفية للتخفيف من تداعيات جائحة كورونا على المواطنين، والتخفيف من حدة آثارها يمكن إجمالها فيما يلي:

- ✓ استمرار الخزينة العمومية في التكفل بصفة استثنائية بتخفيض نسبة الفائدة على القروض الاستثمارية و قروض الاستغلال وقروض السكن الممنوحة من البنوك والمؤسسات المالية، التي تمت إعادة جدولتها أو تأجيل تسديد أقساطها لفائدة المؤسسات والخواص الذين يواجهون صعوبات بسبب وباء كورونا.
- ✓ حدد هذا المرسوم تكفل الخزينة العمومية بصفة استثنائية بتخفيض نسبة الفائدة على الأقساط المستحقة ابتداء من الفاتح مارس 2020 بما في ذلك الأقساط المرتبطة والقروض التي تتجاوز آجالها التعاقدية نتيجة إعادة الدولة أو تأجيل الأقساط، وأيضا القروض التي سبق إعادة جدولتها والتي لم يتم الوفاء بأقساطها المستحقة ابتداء من أول مارس 2020 وما بعدها.
- ✓ وقد ضبط المرسوم التنفيذي أنواع القروض التي يمكنها الاستفادة من تخفيض نسبة الفائدة بصورة استثنائية وتتمثل في:
  - قروض المؤسسات لتمويل المشاريع الاستثمارية.
  - المرقين العقاريين المساهمين في إنجاز برامج عمومية للسكن.
  - الخواص لاقتناء سكن جماعي، وبناء سكن ريفي، وكذلك سكن فردي ينجز في شكل مجمع في مناطق محددة الولايات الجنوب والخطاب العليا.
  - قروض مشاريع الشباب.
  - الأشخاص المستفيدون من القرض المصغر.
  - البطالة أصحاب المشاريع الذين تتراوح أعمارهم بين 25 و 50 سنة.
  - الفلاحون ومربي المواشي وصغار المستثمرين.
  - المستفيدون من قروض الجملة، وقروض الاستغلال، و الاستثمار الواجب منحها لأنشطة الصيد البحري وتربية المائيات.

كما أقر **المرسوم 20-239** والمؤرخ في 31 أوت 2020 والمحدد كيفية تكفل الخزينة العمومية بصفة استثنائية بتخفيض نسبة الفائدة عن القروض بسبب كورونا، أن أحكامها تسري بأثر رجعي وتطبق ابتداء من تاريخ 1 مارس 2020 وإلى غاية 30 سبتمبر 2020. [1]

[1] بن يسعد عذراء، بوحلايس الهام ، مواجهة التأخر في سداد القروض المصرفية في الجزائر على اثر جائحة كورونا، مرجع سابق، ص58- 59.

خاتمة الفصل:

تعتبر إدارة مخاطر الائتمان عملية مهمة جدا لجميع البنوك، لما لها من عواقب يمكن أن تضر بسيولتها من جهة، وبالتنمية المحلية والوطنية من جهة أخرى. وهكذا تم تطوير العديد من الأدوات والأساليب للتحكم في هذا النوع من المخاطر وإدارته في السنوات الأخيرة، خاصة منذ الأزمات المالية المختلفة التي عانى منها الاقتصاد العالمي، بما في ذلك أزمة الرهن العقاري في صيف عام 2007. و يتم تحديث هذه التقنيات الجديدة بشكل منتظم لأنه في كل مرة يؤدي فيها البنك وظيفته التقليدية المتمثلة في تقديم الائتمان للعميل ، فإنه يعرض نفسه حتما للعديد من المخاطر. و تزداد هذه المخاطر في سياقات الأزمات الاقتصادية ، المالية وحتى الصحية مثل تلك التي واجهها العالم في سنة 2020 ، وهي أزمة COVID-19 والتي تسببت بتدهور اقتصادي ومالي عالمي. ولم تسلم الجزائر كغيرها من بقية الدول من الأضرار التي سببتها هذه الجائحة، وعمدت الجزائر من خلال مصالحها إلى اتخاذ خطط إنقاذ بمليارات الدولارات للتخفيف من التأثيرات السلبية لتفشي الوباء، كخفض أسعار الفائدة، أتجيل أقساط القروض والفوائد، إعفاء أو أتجيل دفع الفواتير والرسوم لمختلف القطاعات، وتقدمي حزم مساعدات وخاصة للشركات المتوسطة والصغيرة.

الفصل الثالث

مقدمة الفصل:

تعتبر جائحة كورونا من أسوء الأزمات التي شهدها هذا العصر، فمن بداية اكتشاف هذا الفيروس تأثرت المؤسسات المالية وقطاع المصارف في إنحاء العالم. وقد واجهت المصارف الجزائرية تحديا جديا يتمثل في كيفية مواجهة هذه الأزمة والخروج منها بالشكل الذي يضمن استمرارية نموها والتواصل الجيد مع عملائها. وبهدف إدراك مدى تأثير فيروس كورونا على أداء البنوك وخصوصا فيما يتعلق بنشاطها الائتماني وتكيفه مع هذا الوباء، قمت بإسقاط هذا الموضوع على أرض الواقع من خلال دراسة النشاط الائتماني لأحد للبنوك الجزائرية في فترة كورونا لأحد البنوك التجارية الجزائرية وهو " بنك الفلاحة والتنمية الريفية "

وتم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث وهي:

- **المبحث الأول:** تقديم عام حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية.
- **المبحث الثاني:** أهم المؤشرات المالية للبنك الفلاحة والتنمية الريفية خلال فترة جائحة كورونا.
- **المبحث الثالث:** آلية تسيير مخاطر القروض للبنك BADR خلال فترة جائحة كورونا.

المبحث الأول: تقديم عام حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية

سعى بنك الفلاحة والتنمية الريفية منذ نشأته، إلى تقوية مركزه في الوسط المصرفي سواء بالانتشار الجغرافي المميز عبر كامل التراب الوطني، خاصة المناطق ذات المؤهلات الاقتصادية، أو عن طريق توسيع وتنويع مجال تدخله كبنك شامل، حيث بذل مسيروه جهود معتبرة، قصد تحقيق الشروط التي تقتضيها ممارسة النشاط المصرفي حسب ما يفرضه المحيط في شكله الجديد.

المطلب الأول : نشأة وتطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية

يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) بنك عمومي يهتم بالإشراف والتكفل بالقطاع الفلاحي، واستطاع أن يفرض وجوده على الساحة المصرفية، ويتأقلم مع كافة التحولات الاقتصادية، ومن خلال هذا المطلب سنتطرق إلى نشأة وتطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

أولا : نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية

أسس بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) في إطار سياسة إعادة الهيكلة التي تبنتها الدولة بعد إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري، بموجب **مرسوم رقم 82- 106**[1] المؤرخ في 13 مارس 1982، وذلك بهدف المساهمة في تنمية القطاع الفلاحي وترقيته، ودعم نشاطات الصناعات التقليدية والحرفية .

وفي إطار الإصلاحات الاقتصادية تحول بنك الفلاحة و التنمية الريفية بعد عام 1988 إلى شركة مساهمة ذات رأسمال قدره 22 مليار دينار جزائري، مقسم إلى 2200 سهم بقيمة 1000 000,00 دينار جزائري للسهم الواحد، ولكن بصدور قانون النقد و القرض في 14/04/1990 الذي منح استقلالية أكبر للبنوك وألغي من خلاله نظام التخصص، أصبح بنك الفلاحة والتنمية الريفية كغيره من البنوك يقوم بجميع الوظائف التي تقوم بها البنوك التجارية، والمتمثلة في منح التسهيلات الائتمانية وتشجيع عملية الادخار بنوعيها بالفائدة وبدون فائدة، مع وضع قواعد تحمي البنك وتجعل معاملاته مع زبائنه أقل مخاطرة، لتحقيق أهدافه وضع البنك إستراتيجية شاملة من خلال التغطية الجغرافية لكامل التراب الوطني بأكثر من 300 وكالة تتميز بكثافة بشرية جد عالية تزيد عن 7800 عامل من بينها إطارات وموظفين ذو كفاءة، كما أنه يشغل مكانة هامة داخل النظام البنكي الجزائري، ويعتبر البنك أول من أطلق بطاقات السحب في الساحة المالية الجزائرية وذلك سنة 1994.

[1] وثائق من المؤسسة .

ثانيا: تطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية

مر بنك الفلاحة والتنمية الريفية في تطوره بثلاث مراحل رئيسية موضحة كما في الشكل التالي:

الشكل رقم (08): المراحل الرئيسية لتطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية

من إعداد الطالبة: بالاعتماد على الموقع الرسمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية https://badrbanque.dz اطلع عليه بتاريخ 2023/05/05.

المرحلة الأولى من 1982- 1990: تم تأسيس بنك الفلاحة والتنمية الريفية تبعا لإعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري، حيث انطلق برأس مال قدره مليار دينار جزائري، و 140 وكالة متنازل عنها من طرف البنك الوطني الجزائري (BNA). وخلال السنوات الأولى من نشأته سعى البنك إلى فرض وجوده ضمن المجال الريفي بفتح العديد من الوكالات في المناطق الريفية وهذا طبقا لمبدأ البنوك حيث كان كل بنك عمومي يختص بإحدى القطاعات الحيوية العامة.

المرحلة الثانية من 1991-1999: بإصدار قانون النقد والقرض الذي ألغي من خلاله التخصص القطاعي للبنوك، توسع نشاط بنك الفلاحة والتنمية الريفية ليشمل مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني خاصة قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة بدون الاستغناء عن القطاع الفلاحي الذي تربطه معه علاقات مميزة، كذلك تم إدخال وتعميم استخدام الإعلام الآلي عبر مختلف وكالات البنك، وقد تميزت هذه المرحلة بما يلي : [1]

- **1992:** تم وضع نظام " **Sybu**" يساعد على أداء العمليات المصرفية بسرعة، بالإضافة إلى ذلك فقد أصبحت جميع عمليات التجارة الخارجية تتم عبر أنظمة الإعلام الآلي؛
- **1993:** الاعتماد الكلي على الإعلام الآلي في جميع العمليات المصرفية؛
- **1994:** العمل على إصدار بطاقات السحب بدر؛
- **1996:** اعتماد نظام المعالجة عن بعد لجميع العمليات المصرفية في وقت حقيقي؛
- **1998:** العمل ببطاقة السحب ما بين البنوك (**CIB**)؛
- **1999:** الانضمام إلى نظام سويفت "**SWIFT** " لتسهيل وتطوير التجارة الخارجية؛

[1] وثائق من المؤسسة .

المرحلة الثالثة من 2000-2004: تميزت هذه المرحلة بمساهمة بنك الفلاحة والتنمية الريفية كغيره من البنوك العمومية في تدعيم الاستثمارات المنتجة وجعل نشاطها ومستوى مردوديتها يساير قواعد اقتصاد السوق. كما عمل أيضا على تغيير سياسته الاقراضية وذلك تماشيا مع التوجهات الاقتصادية الجديدة للجزائر، حيث زاد حجم القروض لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جميع الميادين، مع العمل على تطوير أدائه مسايرة للتحولات الاقتصادية والاجتماعية العميقة واستجابة إلى طلعات العملاء والمستثمرين.

كما قام بنك BADR بوضع برنامج على مدى خمس سنوات يتمحور أساسا حول عصرنة البنك وتحسين أداءه والعمل على تطوير منتجاته وخدماته، بالإضافة إلى تبنيه استخدام التكنولوجيا الحديثة في مجال العمل المصرفي .

المطلب الثاني : أهداف ومهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية

إن المحيط الاقتصادي الجديد الذي تشهده الساحة المصرفية المحلية والعالمية فرض على بنك الفلاحة والتنمية الريفية لعب دورا أكثر ديناميكية وفعالية في تمويل الاقتصاد الوطني أولا، وكذا العمل على فرض مكانته التنافسية في ظل المتغيرات الراهنة، وبذلك أصبح لزاما على القائمين على البنك وضع إستراتيجية أكثر فعالية لمواجهة التحديات التي تفرضها البيئة المصرفية.

أولا : أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

تماشيا مع الوضع الاقتصادي الحالي وجب على المسؤولين إعادة النظر في طرق وأساليب التنظيم وتقنيات التسيير التي يتبعها البنك والعمل على ترقية منتجاته وخدماته المصرفية من أجل إرضاء الزبائن والاستجابة لانشغالاتهم.

لهذا قام بتلك الفلاحة والتنمية الريفية مثله مثل البنوك العمومية الأخرى إلى القيام بجملة أعمال ونشاطات متنوعة وعلى مستوى عال من الجودة للوصول إلى جعل البنك مؤسسة مصرفية كبيرة تتدخل في تمويل كل العمليات الاقتصادية أصبح بهذا يحظى بثقة الأعوان الاقتصاديين، وهذا الفرض مكانته في الساحة المصرفية

ومن أهم الأهداف المسطرة من طرف البنك ما يلي:

- توسيع و تنويع نشاطات البنك كمؤسسة مصرفية شاملة ؛
- تحسين نوعية وجودة الخدمات ؛
- تحسين العلاقات مع الزبائن ؛

- حصة ممكنة في السوق ؛
- الحصول على أكبر حصة ممكنة ؛
- تطوير العمل المصرفي قصد تحقيق أقصى ربحية .

ولتحقيق هذه الأهداف قام البنك بتوفير شبكات جديدة، ووضع وسائل تقنية حديثة وأجهزة وأنظمة معلوماتية أكثر تطور، كذا العمل على ترقية الموارد البشرية، وتوسيع الاتصال داخل وخارج البنك، وأيضا تعديلات تتوافق مع المحيط المصرفي الوطني واحتياجات السوق [1] .

وتظهر مساعي البنك من أحل تحقيق أهدافه من خلال قيامه بما يلي:

- رفع حجم الموارد بأقل تكاليف ؛
- توسيع نشاطات البنك فيما يخص التعاملات ؛
- تسيير صارم لخزينة البنك بالدينار والعملة الصعبة .

ثانيا : مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية

وفقا للقوانين والقواعد المعمول بها في المجال المصرفي، فإن بنك الفلاحة والتنمية الريفية مكلف بالقيام بالمهام التالية :

- فتح الحسابات لكل شخص عند طلب، استقبال الودائع، معالجة جميع العمليات الخاصة بالقروض ؛
- جمع الادخارات ؛
- المساهمة في تنمية القطاع الفلاحي والمناطق الريفية ؛
- تأمين الترقيات الفلاحية وما يتعلق بها ؛
- تطوير الموارد والتعاملات المصرفية وكذا العمل على خلق خدمات مصرفية جديدة مع تطوير المنتجات والخدمات المقدمة ؛
- تنمية موارد واستخدامات البنك عن طريق ترقية عمليتي الادخار والاستثمار؛
- توفير شبكة واسعة لمعاملاته النقدية ؛
- توفير سوق مصرفية والتقرب أكثر من ذوي المهن الحرة التجارة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

[1] وثائق من المؤسسة .

المطلب الثالث : التنظيم على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية

إن الهيكل التنظيمي للبنك، هو بمثابة العمود الفقري الذي يبنى عليه نجاحه أو فشله، فالتخطيط والتصميم المناسب للهيكل التنظيمي، يسمح للبنك بالتنسيق بين مختلف الموارد البشرية والمادية، وتوزيع الأعمال والسلطات والمسؤوليات بشكل يخدم المصالح العامة للبنك، مما يمكنه من التسيير الجيد وتحقيق الأهداف المسطرة .

ويختلف شكل الهياكل التنظيمية من مؤسسة لأخرى، ومن بنك لآخر حسب حجم وطبيعة ومجال نشاطه، أما بنك الفلاحة والتنمية الريفية فقد اعتمد شكلين هما التنظيم المركزي والتنظيم اللامركزي :

1. التنظيم المركزي : [1]

أ. مجلس الإدارة برئاسة الرئيس المدير العام (P.D.G) .

ب. مديريات عامة مساعدة : على رأس كل منها مدير عام مساعد، ويتفرع بعض منها إلى مديريات فرعية أخرى حسب ما يبينه الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية، تتكون أهم المديريات العامة من :

- المساعدة لعمل الرئيس المدير العام من
- المديرية العامة المساعدة للإدارة والوسائل؛
- المديرية العامة المساعدة للمراقبة والتطوير؛
- المديرية العامة المساعدة للإعلام الآلي؛
- المحاسبة والصندوق؛
- المديرية العامة المساعدة للعمليات الدولية؛
- المديرية العامة المساعدة للموارد والتعهدات؛
- مديرية الاتصال والتسويق.

إضافة إلى ما سبق توجد المفتشية العامة، المستشارون واللجان الذين يقومون بمراقبة وإعطاء النصائح والآراء فيما يخص عمل ونشاط البنك بصفة عامة. ولأن لبنك BADR شبكة كبيرة من الوكالات فإنه يعتمد تنظيم لا مركزي، أين يخول للمجمعات الجهوية للاستغلال بعض الصلاحيات والاستقلالية، وكذا مهام المراقبة والتفتيش لعمل وأنشطة الوكالات المصرفية التي تحت مسؤوليتها.

[1] من وثائق المؤسسة .

2. التنظيم اللامركزي : [1]

- المجموعة الجهوية للاستغلال (G.R.E) : التي تتولى مهمة تنظيم، تنشيط مساعدة مراقبة ومتابعة الوكالات المصرفية التي هي تحت مسؤوليتها، غالبا ما تكون هذه المجمعات الجهوية للاستغلال ولائية، حيث يوجد 41 مجمع جهوي للاستغلال تابع لبنك الفلاحة والتنمية الريفية.
- الوكالة المحلية للاستغلال (A.L.E) : تتمثل في الوكالات المصرفية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية تكون تابعة للمديرية العامة وتحت رقابة إحدى المجمعات الجهوية للاستغلال، حيث تقوم الوكالة المحلية للاستغلال بمعالجة جميع العمليات المصرفية حسب أماكن تواجدها وما يقتضيه عملها، أين تكون على اتصال مباشر مع الزبون. يمتلك البنك 300 وكالة عبر كامل التراب الوطني على رأسهم الوكالة المركزية بالجزائر العاصمة، إضافة إلى 47 وكالة قيد الإنجاز ضمن مخطط التقرب من الزبائن أكثر. هذا وكان للبنك حوالي 140 وكالة عند بداية نشاطه سنة 1982، مما يشير إلى التوسع الكبير للبنك واتساع حجم أعماله وتعاملاته.

[1] من وثائق المؤسسة .

الشكل رقم (09): الهيكل التنظيمي للبنك الفلاحة والتنمية الريفية

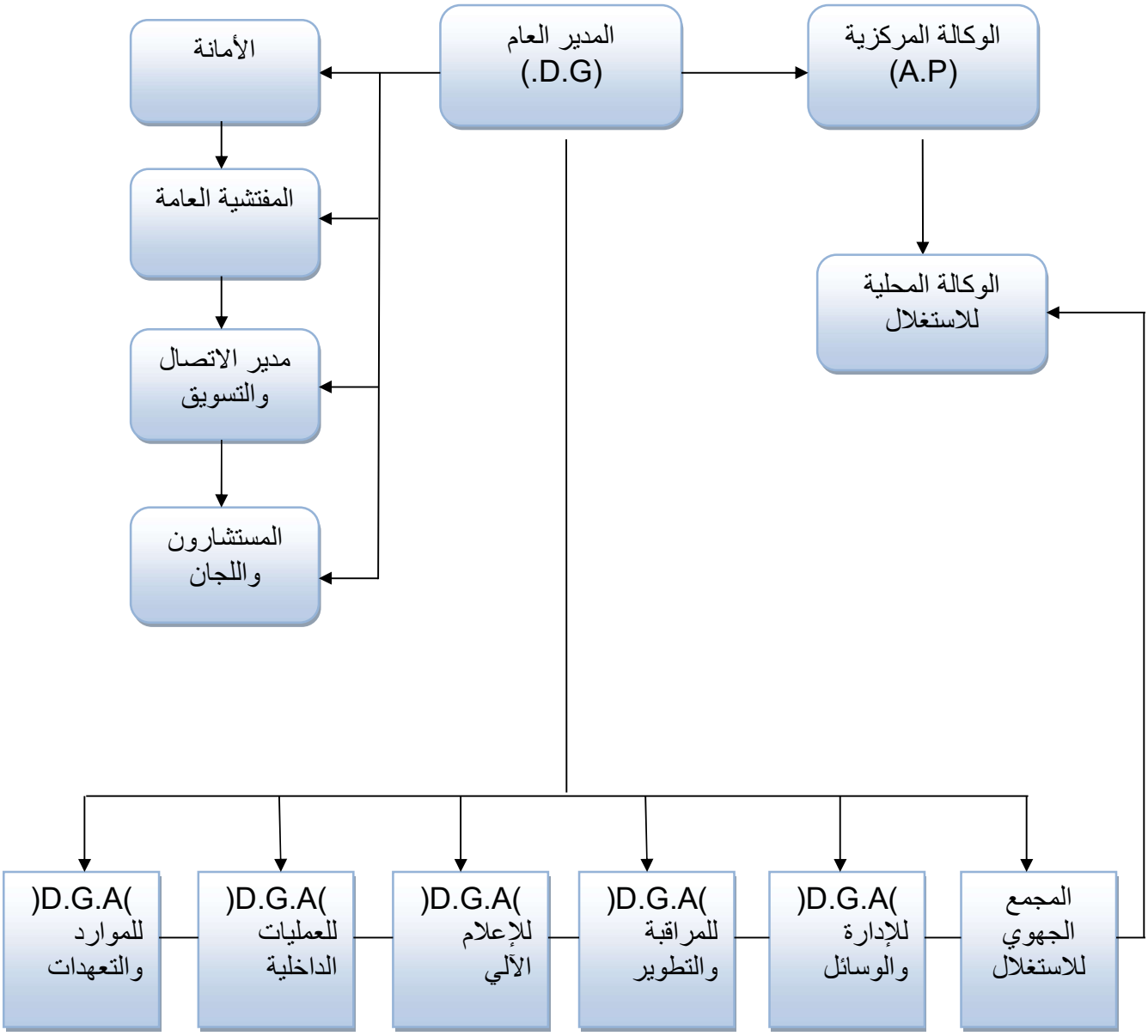

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق من المؤسسة.

المبحث الثاني: أهم المؤشرات المالية للبنك الفلاحة والتنمية الريفية خلال فترة كورونا

قبل التطرق إلى عرض وتحليل بعض المؤشرات للبنك الفلاحة والتنمية الريفية خلال فترة الوباء من اجل معرفة حدة تأثير هذه الجائحة على أداء البنك، وخصوصا فيما يتعلق بتحصيل ومنح القروض، لابد لنا من التعرف أولا على أنواع القروض التي يمنحها البنك ولمن يمنحها .

المطلب الأول : الخدمات المصرفية التقليدية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية -BADR-

➢ أولا: القروض البنكية

بالنظر إلى أهمية القروض بالنسبة للبنك التجاري، يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية -BADR- بتقديم عدة أنواع من القروض لزبائنه، وهذا حسب احتياجات الزبون، والدراسات التي يعدها البنك بالنظر لحالة زبونه و الثقة التي يضعها فيه، وهذا لأن القرض معناه الثقة في العمل المصرفي وفقا للمقولة "**Faire Crédit, c'est Faire Confiance**"، وتنقسم القروض التي يمنحها بنك الفلاحة والتنمية الريفية إلى:

1. قروض المؤسسات : [1]

1.1 قروض الاستثمار: وهي عبارة عن قروض موجهة لتمويل استثمار معين أو توسعه، وغالبا ما تكون هذه القروض طويلة الأجل، كقروض الاستثمار في القطاع الفلاحي، أو قروض الاستثمار في مجال الصيد البحري، ومن بين القروض الاستثمارية التي يقدمها البنك ما يلي:

1.1.1 قرض التحدي: موجه لتمويل المشاريع حسب مساحة الأرض والمشاريع الفلاحية، بمعدل فائدة 0% خلال 5 سنوات الأولى، ومساهمة شخصية بين 10% و20% .

2.1.1 قرض السياحة: هو قرض طويل الأجل موجه للشركات قطاع السياحة، بمعدل فائدة3% أو4,5%، ونسبة مساهمة شخصية 40% .

3.1.1 قرض جهاز المساعدة (CNAC): موجه للبطالين بين سن 30 و50 سنة، مدته 8 سنوات، بمعدل فائدة 0%، ومساهمة شخصية بنسبة 1% أو 2% من مبلغ القرض .

2.1 قروض الاستغلال: عبارة عن قروض قصيرة الأجل، تمنح لأصحاب المؤسسات لتمويل الأصول من السلع المخزنة والمستحقات خلال دورة الاستغلال ومن بين هذه القروض نذكر:

1.2.1 القرض الزراعي الرفيق: هو قرض قصير المدى وبمعدل فائدة 0% ويمكن للفلاح الاستفادة منه خلال موسم معين، ويكون لمدة سنة .

[1] وثائق المؤسسة .

2.2.1 قرض تربية المائيات المدعم: وهو عبارة عن قرض قصير الأجل مدعم بالكامل، يمنح للناشطين في مجال تربية المائيات من الأفراد أو للمؤسسات لتمويل نشاط تربية المائيات .

2. قروض للأفراد: يقدم بنك الفلاحة والتنمية الريفية قرض الريف العقاري للبناء الريفي المدعم مخصص حصريا لتمويل بناء السكنات في المناطق الريفية .

➢ **ثانيا: الودائع**

عبارة عن حسابات جارية تفتح لصالح الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين، وذلك لاستعمالها كل حسب النشاط الممارس ومنها: [1]

1. دفاتر التوفير: وهي عبارة عن حسابات تفتح للأفراد بغرض توظيف وادخار أمواليهم، ويتحصل صاحب الحساب مقابل ذلك على فائدة خلال نهاية كل ثلاثي، وذلك حسب سعر الفائدة المطبق في البنك ويكون الحد الأدنى 5000 د.ج عند فتح الحساب .

1.1 دفتر توفير (LEB) : يمكن للراغبين في ادخار أمواليهم على أساس فائدة محددة من طرف البنك أو بدون فوائد و ذلك حسب رغبة المدخرين، حيث يمكن القيام بعمليات دفع و سحب الأموال من جميع الوكالات التابعة للبنك.

2.1 دفتر ادخار الأشبال(LEJ) : يفتح للأشخاص دون سن 19 سنة من قبل ممثليهم، ولا يسمح لهم بالسحب إلى حين بلوغ سن 19 سنة.

3.1 دفتر ادخار الفلاح (LEF) : موجه خصيصا لفئة الفلاحين الراغبين في ادخار أموالهم وهو في صيغتين على أساس فائدة أو بدون فوائد حسب الرغبة، يمكن من خلاله القيام بعمليات سحب الأموال عبر شبابيك وكالات البنك، أو بواسطة البطاقة البنكية توفير.

2. الحسابات الجارية التجارية : عبارة عن حسابات تفتح للأشخاص والمؤسسات التجارية، من أجل مزاولة نشاطهم التجاري، ويمكن لهذه الفئة أن تطلب قروض استثمارية واستغلالية من البنك.

3. حسابات بالعملة الصعبة : حيث يسمح بجعل نقود المدخرين بالعملة الصعبة متاحة في كل لحظة ويكون لصاحبه عائدا محددا حسب الشروط العامة للبنك، هدا الحساب موجه خاصة للناشطين في قطاع التجارة الخارجية والجزائريين المغتربين.

4. حساب البنك : عبارة عن حساب يفتح لأصحاب الوظائف من أجل تمكينهم من تلقي الرواتب والأجور والمنح.

5. ودائع لأجل : وتنقسم إلى:

[1] وثائق المؤسسة .

1.5 **وديعة قصيرة الأجل :** عبارة عن حساب يفتح للأشخاص والمؤسسات، لغرض المشاركة في الاستثمار مقابل تجديد الرصيد لمدة زمنية لا تتعدى 03 أشهر.

2.5 **وديعة طويلة الأجل :** عبارة عن حساب يفتح للأشخاص والمؤسسات، لغرض المشاركة في الاستثمار مقابل تجميد الرصيد لمدة سنة فما فوق .

6. **سندات الصندوق :** عبارة عن سندات موجهة للأشخاص الطبيعيين الذين لديهم فائض مالي، وتكتتب لصالح الزبائن مقابل إيداع مبلغ مالي لمدة 3 أشهر فما فوق.

7. **ودائع بالعملة الصعبة :** تعتبر وسائل الاستثمار قصيرة الأجل في الأسواق النقدية، وتكون موجهة للأشخاص سواء كانوا طبيعيين لوضع مدخراتهم بالعملة الصعبة، أو المعنويين لتسوية أعمالهم التجارية مع مؤسسات خارجية .

➢ **ثالثا: خدمات التأمين**

هذا النوع من الخدمات خاص بالتامين على القروض والعملاء وكل ما يتعلق بالفلاحة، حيث وقع البنك اتفاقية تأمين مع شركة للتأمين وكان هذا سنة 2009، وطبقت الاتفاقية سنة 2010، حيث يقوم المكلف بالتأمين بجميع إجراءات التأمين، وهذا حتى يقرب العميل من الوكالة، ويتحصل البنك على قيمة 10% من القيمة الإجمالية للتأمين وتتحصل شركة التأمين على قيمة 90%، و فيما يلي نذكر أنواع خدمات التأمين المقدمة من طرف البنك و هي[1]:

1. **التأمين على الأشخاص :** و هو تأمين على الشخص أو أطفاله، ومقتنياته التي تحتاج للحماية .
2. **التأمين على مخاطر السكن :** و يتمثل في التامين ضد مختلف المخاطر التي قد يتعرض لها المسكن .
3. **التأمينات الزراعية :** كالتأمين ضد التقلبات الجوية والآثار البيئية، والأوبئة، و تعطل المعدات الزراعية .

➢ **رابعا: خدمات أخرى**

بالإضافة إلى عملية تلقي الودائع ومنح القروض يقوم البنك بتقديم خدمات أخرى منها :

- تأجير الخزائن الحديدية (صناديق الحديدية) : وهي عبارة عن خزانة حديدية يمنحها البنك لبعض عملائه قصد الاحتفاظ بأشياء ثمينة بداخلها (أموال، مجوهرات، وثائق) مقابل عمولة يحددها البنك مسبقا .

[1] وثائق المؤسسة .

- فتح مختلف الحسابات للعملاء ودفع الصكوك بأمر المعني أو بأمر الآخرين .
- التحويلات البنكية.
- الخدمات المتعلقة بالدفع والتحصيل فيما يخص التعاملات الخارجية.

المطلب الثاني : عرض وتحليل بعض المؤشرات المالية خلال فترة كورونا

➢ **ميزانية بنك الفلاحة والتنمية الريفية :** من اجل التعرف أكثر على وضعية ميزانية البنك خلال فترة كورونا قمنا بدراسة أربع عناصر أساسية وهي موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم(07): ميزانية بنك الفلاحة والتنمية الريفية خلال الفترة (2018- 2020)

الوحدة: مليون دينار جزائري			
	2018	**2019**	**2020**
الموجودات	12 116,00	12 606,00	13 101,00
الودائع	10 364,00	10 737,00	11 989,00
القروض	4 832,00	5 323,00	6 993,00
رأس المال	29,00	30,00	33,00

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على بيانات البنك (الجزائر)

الشكل رقم(10): ميزانية بنك الفلاحة والتنمية الريفية

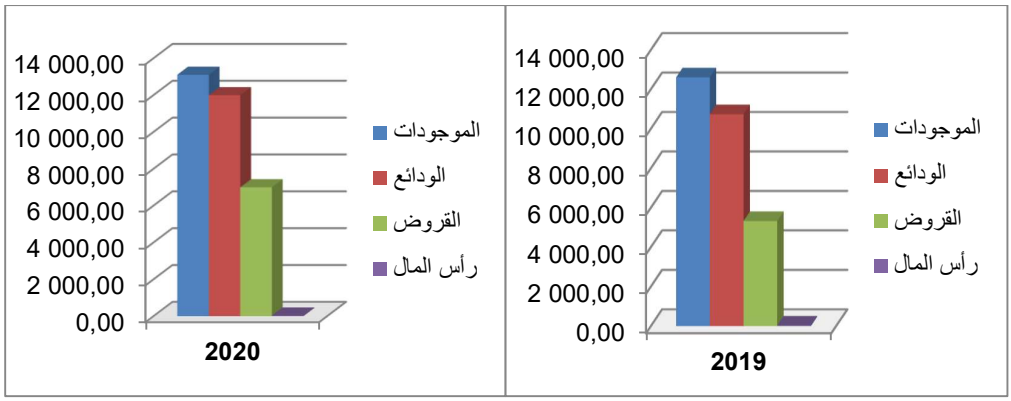

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول السابق

- **تحليل وتفسير النتائج:**

من خلال نتائج الجدول السابق، نلاحظ أن قيمة الموجودات في زيادة مستمرة خلال الثلاث السنوات، حيث في سنة 2019 بلغت 12606,00 مليون د.ج، على عكس سنة 2018 حيث بلغت 12116,00 مليون د.ج وبالتالي انخفضت بنسبة 1.8%، ولتسجل سنة 2020 أعلى قيمة بلغتها

الموجودات و قدرت 13101,00 مليون د.ج، أما في ما يخص الودائع قد ارتفعت إلى أن بلغت 11989,00 مليون د.ج في سنة 2020 على عكس السنوات الماضية، كما شهدت القروض ارتفاع بنسبة 13,2 % .

و لسبب الرئيسي لهذا الارتفاع في قيمة كل من: الموجودات، الودائع، القروض، هو ارتفاع أسعار المحروقات، و كان هذا وفق مذكرة أصدرها بنك الجزائر للسنة 2020، حيث أن الودائع المصرفية للبنك BADR كانت في ارتفاع مستمر من سنة 2018 إلى غاية 2020، و هذا النمو نتيجة للزيادة الحادة في الودائع تحت الطلب لقطاع المحروقات بسبب ارتفاع أسعار المحروقات. كذلك فان معدل القروض لدى بنك BADR كانت في ارتفاع سنوي من سنة 2018 إلى 2020، و كما قلنا سابقا فانه كان بسبب ارتفاع أسعار المحروقات، ووفق ما صرح به بنك الجزائر فان حصة القروض الموجهة للقطاع العام شهدت ارتفعا سنويا، في حين تراجعت حصة القروض الممنوحة للقطاع الخاص والعائلات .

أما بالنسبة لقيمة رأس المال لبنك BADR، هو أيضا عرف ارتفاعا، حيث سجل أعلى قيمة في سنة 2020 بقيمة 33 مليون د.ج مقارنة مع سنتي 2019 و2018، والسبب الحقيقي لهذا الارتفاع في رأس مال البنك كان بسبب تعليمات التخفيف التي أصدرها بنك الجزائر خلال فترة جائحة كورونا، الأمر الذي مكن من رفع مستويات كفاية رأس المال لدى البنك إلى مستوى أعلى من الحد الأدنى التنظيمي المطلوب .

➢ عمليات منح و تحصيل القروض لبنك الفلاحة و التنمية الريفية

الجدول رقم(08): مسار منح وتحصيل القروض لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

الوحدة: مليون د.ج				
	منح القروض		**تحصيل القروض**	
	CNAC	**ANSAJ**	**قرض الرفيق**	**قرض التحدي**
2018	61586116,01	134 400 000,00	64 956 813,48	16 343 626,20
2019	27325791,6	58 698 096,00	65 631 718,67	6 479 318,34
2020	109323154	63 981 268,01	16 881 567,47	7 768 127,20

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات وثائق البنك

الشكل رقم (11) : مسار منح وتحصيل القروض للبنك الفلاحة والتنمية الريفية

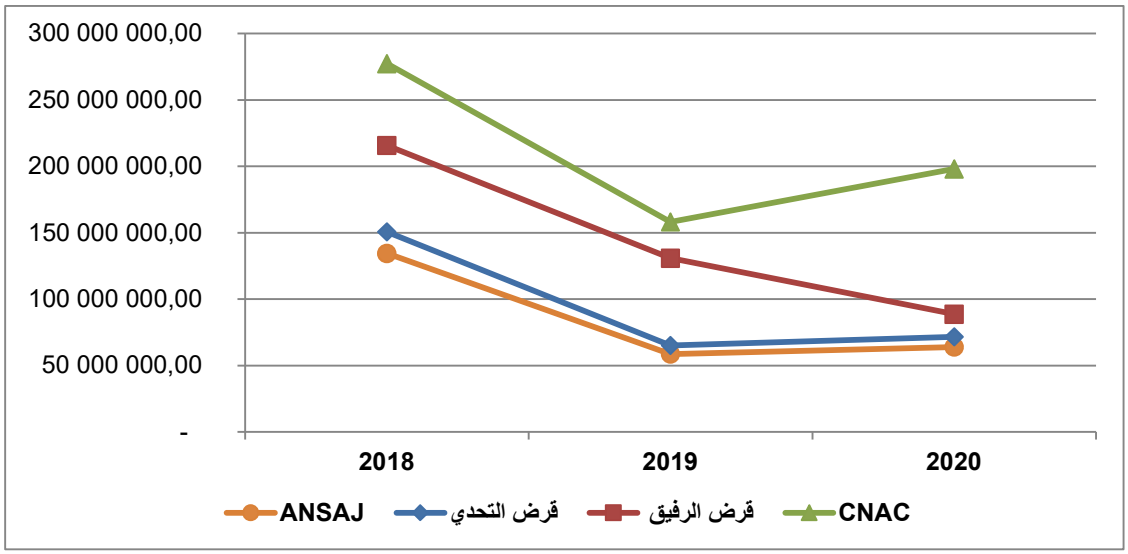

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول السابق

نلاحظ من خلال الجدول و التمثيل البياني السابقين، أن هناك تذبذب في مبالغ القروض الممنوحة مقابل مبالغ القروض المحصلة، حيث أنه في سنة 2018 كان عدد الملفات المقبولة (**قرض** CNAC) 27 ملفا بمبلغ 61586116,01 مليون د.ج، و انخفض عدد الملفات المقبولة في سنة 2019 إلى 8 ملفات بمبلغ 27325791,60 مليون د.ج، في حين ارتفعت في سنة 2020 إلى 45 ملفا مقبول بمبلغ ممنوح قدر ب 109323154,00 مليون د.ج، أما بالنسبة (**للقرض** ENSAG) نجد أن عدد الملفات المقبولة خلال الفترات المدروسة على التوالي هو 65، 13، 30 ملفا بمبالغ متراجعة نوعا ما، فحسب توقعات البنك و مع ارتفاع عدد الإصابات و حظر التجول و التنقل، الأمر الذي أدى إلى سحب الأموال من البنك مما سمح بتراجع نسبة منح القروض خلال فترة الوباء، أما فيما يخص القروض المسترجعة (المحصلة)، لوحظ أنه لازالت هناك قروض متعثرة حيث قدرت القروض المسترجعة بقيمة 16 343 626,20 مليون د.ج في سنة 2018 و تراجعت أكثر في سنتي 2019 و 2020، و كذلك قرض التحدي شهد تراجعا في سنة 2020 ليصل إلى 7768127,20 مليون د.ج، وهذا بسب السياسات المنتهجة من قبل الدولة والمتمثلة في إعادة جدولة القروض و تأجيل تسديد الأقساط المتأخرة خلال فترة الجائحة.

المطلب الثالث : حوصلة للعمليات المنجزة خلال الفترة من 2018 إلى 2020

تعد الرقمنة أداة التحول إلى الاقتصاد الرقمي غير النقدي، حيث اعتمدت وكالة **BADR** الجزائر (حيدرة) على وسائل الدفع الالكترونية نذكر منها:

1. **بطاقة التوفير(TAWFIR BADR):** وهي بطاقة سحب تستعمل مع دفتر التوفير سواء بفائدة أو بدون فائدة، وهي تسهل عملية السحب والتحويل.
   - **التحويل:** من الحساب البنكي نحو الحساب التوفيري عبر الشبابيك الآلية بدر.
   - **السحب:** من الشبابيك الآلية لشبكات الخدمات المصرفية الإلكترونية لبنك BADR وما بين البنوك.
2. **بطاقة ما بين البنوك(CIB):** ونجد فيها ثلاث أنواع هي:

1.2 البطاقة الكلاسيكية: هي بطاقة سحب ودفع في آن واحد، تمكن حاملها من تسديد فواتير المشتريات من السلع والخدمات في مختلف المحلات التي تشترك في خدمة شبكة بنك بدر، وهي أيضا بطاقة يمكن استعمالها في جميع الموزعات الآلية على مستوى الوطن سواء كانت بنكية أو بريدية.

2.2 البطاقة البنكية للسحب(CBR): وهي بطاقة للسحب والدفع تكون موجهة للاستخدام العام، تمكن حامليها من سحب النقود عن طريق جميع الموزعات الآلية سواء كانت بنكية أو غير بنكية.

3.2 البطاقة الذهبية(Carte Gold): وهي بطاقة للسحب والدفع توجه عادة للتجار والزبائن ذوي الدخل المرتفع لأنها ذات سقف عالي للسحب يبلغ 10 مليون دينار جزائري[1].

الشكل رقم (12): أنواع البطاقات البنكية لبنك BADR

المصدر : موقع البنك : https://badrbank.dz /

[1] وثائق من المؤسسة .

والجدول التالي يوضح عدد تداول البطاقات الالكترونية في سنة 2018، 2019،2020 في وكالة BADR :

الجدول رقم (09): عدد تداول البطاقات في السنوات الثلاث (2018- 2019- 2020)

	2018	2019	2020
البطاقة الكلاسيكية CIB	67	91	136
بطاقة (CBR)	86	82	141
بطاقة التوفير (TAWFIR)	33	62	81
البطاقة الذهبية (GOLD)	20	24	29
المجموع	206	259	387

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على وثائق البنك.

الشكل رقم (13): تداول البطاقات في السنوات الثلاث (2018- 2019- 2020)

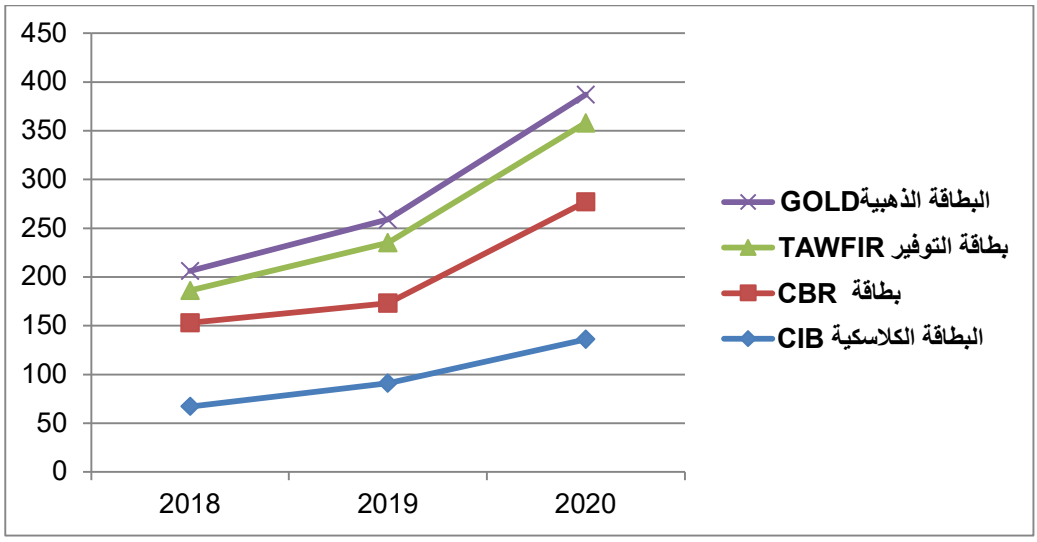

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول السابق .

- يوضح الجدول السابق السرعة في زيادة عدد بطاقات الدفع الالكترونية لبنك BADR حيث انتقل إجمالي عدد البطاقات من 206 في سنة 2018 إلى 387 في سنة 2019، ولتسجل سنة 2020 أعلى قيمة للبطاقات المتداولة حيث بلغت 347 بطاقة مقارنة مع سنوات السابقة. و تقوم الوكالة بتوزيع البطاقات البنكية بمختلف أنواعها و الملاحظ ارتفاع عدد بطاقات السحب و الدفع

(CIB و CBR) مقارنة بالبطاقة الذهبية وبطاقة توفير، وذلك كون اغلب حاملي بطاقات (CIB و CBR) هم من أصحاب الدخل المتوسط، و بالتالي توزع عليهم البطاقات الكلاسيكية عكس حاملي البطاقات الذهبية و الذي من شروطها أن يكون دخل حاملها مرتفع، بالنسبة لبطاقة توفير فهي موجهة حصرا للفلاحين الذين لديهم دفاتر توفر على مستوى الوكالة.

- والسبب الرئيسي لزيادة عدد البطاقات المتداولة في سنة 2020 هو الحجر الصحي الذي فرض بسبب جائحة كورونا، حيث منع على العملاء التجمع في البنك من أجل سحب أموالهم خوفا من انتقال العدى فيما بينهم، الأمر الذي شجع البنك على تبني التعامل الرقمي مع العملاء خلال تلك الفترة .

المبحث الثالث: آلية تسيير المخاطر الائتمانية للبنك BADR خلال فترة كورونا

سنطرق خلال هذا المبحث إلى أهم المخاطر التي واجهت بنك BADR خلال فترة الجائحة، و آلية البنك في تسييرها من خلال التقيد بتعليمات بنك الجزائر.

المطلب الأول : أهم مخاطر القروض للبنك BADR خلال فترة كورونا

واجه بنك الفلاحة والتنمية الريفية كغيره من البنوك الجزائرية خلال فترة الوباء العديد من المشاكل والأزمات أثرت بشكل كبير على أداءه بشكل عام نذكر منها:

- بسبب اتخاذ الحكومة الجزائرية للعديد من التدابير للحد من انتشار العدوى و كان من خلال تطبيق الحجر الصحي على المواطنين عامة والتجار الذين يمثلون أغلبية عملاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية الأمر الذي أدى إلى تعطل الأسواق التجارية ما دفع بهم لتأجيل المستحقات المالية التي عليهم لصالح البنك
- و أوضح مدير البنك انه خلال سنة 2020 ازدادت المخاطر الائتمانية مع استمرار الجائحة، و أن أهم مخاطر القروض التي واجهها البنك هي مخاطر العملاء المتمثلة بعدم قدرتهم على سداد أقساطهم مما يعني رصد المزيد من المخصصات المتعلقة بالمستحقات المشكوك في تحصيله .
- كذلك واجه البنك مشكلة توفير الموارد، حيث تراجع نسبة الإيداع في البنك بسبب توقف التجار والمؤسسات عن ممارسة نشاطهم.
- كذلك واجه البنك مشكلة تكوين الاحتياطي الإلزامي في الفترة الأولى فقط من الوباء بسبب نقص في موارده البنكية.
- و من خلال مقابلة مع مدير البنك الذي أقرر أن القدرة التمويلية للبنك قد تراجعت خلال سنة 2020 مقارنة مع السنوات التي قبلها.

المطلب الثاني : أهم تعليمات بنك الجزائر الموجهة للبنوك التجارية الجزائرية

وبمقتضى الضرورة التي تستلزم مواصلة نشاط المؤسسات بصفة منتظمة لذلك اتخذ بنك الجزائر سلسلة من التدابير الاستثنائية والظرفية من أجل السماح للمؤسسات المالية، و منها البنوك برفع قدراتها التمويلية تجاه المؤسسات الاقتصادية حيث تندرج هذه القرارات ضمن المساعي الوطنية لتخفيف الآثار الاقتصادية لهذا الوباء العالمي.

التعليمة رقم 05-2020: المؤرخة بتاريخ 06 أفريل 2020 و المتعلقة بالإجراءات الاستثنائية لتخفيف بعض الأحكام الاحترازية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية.

- ✓ **المادة الأولى :** تهدف هذه التعليمة لتحديد الإجراءات الاستثنائية المتعلقة بتخفيض بعض الأحكام الاحترازية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية في مجال السيولة ، الأموال الخاصة و تصنيف القروض جراء تبعات انتشار فيروس كورونا على الاقتصاد العالمي و تأثيره على سائر القطاعات على المستوى المحلي.
- ✓ **المادة الثانية :** يخفض الحد الأدنى لمعامل السيولة المحدد بأحكام المادة 03 من النظام رقم 2004-2011 المؤرخ في 24 ماي 2011 و المتضمن تعريف، قياس، تسيير و رقابة خطر السيولة إلى نسبة 60%.
- ✓ **المادة الثالثة:** تُعفى البنوك والمؤسسات المالية من إجبارية تكوين وسادة الأمان المحددة بأحكام المادة رقم 04 من النظام رقم 2014-2001 المؤرخ في 16 فيفري 2014 المتعلقة بمعاملات الملاءة المطبقة على البنوك و المؤسسات المالية.
- ✓ **المادة الرابعة:** وفقا لتقديرها، يمكن للبنوك و المؤسسات المالية أن تؤجل تسديد أقساط القروض المستحقة أو إعادة جدولة قروض زبائنها المتأثرين بالظروف الناجمة عن تفشي وباء كورونا، لا تسري أحكام المادة 7 للنظام 2014-03 المؤرخ في 16 فيفري 2014 ، المتعلق بتصنيف و تكوين المؤونات على القروض و الاعتمادات بالإمضاء للبنوك والمؤسسات المالية، على القروض المعاد جدولتها وفقا للفقرة السابقة.
- ✓ **المادة الخامسة:** يتوجب على البنوك والمؤسسات المالية مسك وضعيات خاصة بالإجراءات الاستثنائية المتخذة في إطار تطبيق هذه التعليمة، و وضعها تحت تصرف المصالح المختصة لبنك الجزائر.

تعليمة رقم 10-2020 المؤرخة في 12 أكتوبر2020 تعدل و تتمم التعليمة رقم 05-2020، المؤرخة في 6 أفريل 2020، المتضمنة الإجراءات الاستثنائية لتخفيف بعض الأحكام الاحترازية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية.

- ✓ **المادة الأولى :** يتم تمديد التعليمة رقم 05-2020 المؤرخة في 6 أفريل 2020 المشار إليها أعلاه إلى غاية 31 ديسمبر 2020.

التعليمة رقم 02-2020 المؤرخة في 10 مارس 2020 المعدلة و المتممة للتعليمة رقم 02- 2004 المؤرخة في 13 ماي 2004 المتعلقة بنظام الاحتياطيات الإجبارية.

- ✓ **المادة الثالثة :** يُحدد معدل الاحتياطيات الإجبارية ب8% من وعاء الاحتياطيات الإجبارية.

التعليمة رقم 06-2020 المؤرخة في 29 أفريل 2020 المعدلة و المتممة للتعليمة رقم 02. المؤرخة في 13 ماي 2004 المتعلقة بنظام الاحتياطيات الإجبارية.

- ✓ **المادة الثالثة :** يُحدد معدل الاحتياطات الإجبارية ب 6% من وعاء الاحتياطيات الإجبارية يسري مفعول هذه التعليمة ابتداء من تاريخ 15 ماي 2020.

التعليمة رقم 09-2020 المؤرخة في 14 سبتمبر 2020 المعدلة و المتممة للتعليمة رقم 02-2020.

- ✓ **المادة الثالثة :** يُحدد معدل الاحتياطيات الإجبارية ب3% من وعاء الاحتياطيات الإجبارية يسرى مفعول هذه التعليمة ابتداءا من تاريخ 15 سبتمبر 2020.[1]

- **مختصر التعليمات :**

إن قرارات بنك الجزائر و التي كانت في نفس مضمون مختلف الإجراءات التي قامت بها السلطات النقدية و المالية في مختلف البلدان فقد تلخصت مجملها في:

- ✓ تأجيل تسديد أقساط الفروض المستحقة أو إعادة جدولتها للزبائن أفرادا أو مؤسسات المتأثرين بالظروف الناجمة عن تفشي وباء كورونا و الذين تأثروا جراء توقف مختلف النشاطات و المؤسسات و إغلاقها أو التي استمرت و تقلصت مداخيلها.
- ✓ أن تعمل المؤسسات المالية و البنوك على مواصلة تقديم التمويلات للزبائن المستفيدين من تأجيل تسديد القروض أو إعادة جدولتها و هذا دعما للمؤسسات الاقتصادية المتضررة بأوضاع كورونا. تخفيض الحد الأدنى لمعامل السيولة ليصل إلى 60% بدلا عن 100% و ذلك لرفع التمويلات المتاحة.
- ✓ إعفاء البنوك و المؤسسات المالية من إجبارية تكوين وسادة الأمان تفاديا للوقوع في أزمة سيولة نقدية.
- ✓ تخفيضات مستمرة لنسبة الاحتياطي الإلزامي من 8% لتصل تدريجيا إلى حد 3% التخفيض التدريجي جاء لتوفير السيولة اللازمة للبنوك والمؤسسات المالية لمواجهة التزاماتها المختلفة.
- ✓ في ظل أوضاع تتسم بالا وضوح و عدم الدراية التامة وعدم اليقين، كل هذه الإجراءات هي سياسات نقدية تهدف إلى المحافظة على استمرارية النظام المالي و المصرفي، و السعي إلى دعم الاقتصاد الجزائري لما قد يلحق به نتيجة جائحة كورونا.

المطلب الثالث : طرق تسيير مخاطر القروض في بنك BADR خلال فترة كورونا

قبل تطرقنا إلى الكيفية أو الطريقة التي أدار بها بنك BADR مخاطر القروض خلال فترة الوباء، سنتعرف أولا على مدى تأثير جائحة كورونا على أداء بنك BADR ،وكان هذا من خلال الاعتماد على طريقة المقابلة .

[1] الموقع الالكتروني للبنك الجزائر، https://www.bank-of-algeria.dz، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2023/05/18، 23:57.

➢ أولا : تأثير جائحة كورونا على أداء بنك BADR

مقابلة 01 : مع رئيسة قسم (DGAE) للبنك BADR السيدة بعزيز أمال

كيف تأثر البنك خلال فترة الجائحة جائحة كورونا ؟
من خلال النظر إلى نتائج البنك خلال تلك الفترة، فانه لم يتم الحصول على النتائج المرجوة من الميزانية السنوية للبنك، وذلك بسبب عدم وضوح الوضعية الوبائية خلال تلك الفترة فكان البنك حذرا جذا في تعاملاته المالية وخصوصا في تمويلاته، ويظهر هذا من خلال رفض أو تأجيل طلبات التمويل الجديدة مع الإبقاء على تمويلاته السابقة قبل الجائحة الأمر الذي أدى إلى ارتفاع معتبر في قيمة ودائعه مقارنة مع سنة 2019، وكذلك ارتفاع معدل السيولة للسنة 2020 ليصل إلى 0.70% مقارنة مع سنة 2019 حيث كان 0.67%.
هل كان للتعليمة تأجيل القروض الصادرة عن بنك الجزائر أي اثر سلبي؟
لم يكن لها تأثير على البنك خلال تلك الفترة، وهذا كون البنك يتعامل بالفائدة وبالتالي لم يكن لها أي أثر سلبي واضح.
هل كان للجائحة أي تأثير على التعامل الالكتروني للبنك؟
بالطبع كان لها تأثير قوي في هذا الجانب وخصوصا فيما يخص البطاقات المصرفية التي يوفرها البنك لعملائه، حيث ارتفعت نسبة الطلب عليها بشكل كبير خلال فترة الوباء.
ما هو تقييمكم لتعليمات بنك الجزائر؟ و كيف كان التأقلم معها ؟
يتم التقييم من جانبين: ما يخص البنك وما يخص العملاء. على الصعيد المصرفي، اتخذ البنك هذه التعليمات بشكل إيجابي، حيث أن تعليمات بنك الجزائر، بمنح التسهيلات أو التخفيضات على سبيل المثال، فيما يتعلق بالاحتياطي الإلزامي أو معامل السيولة، هذا الأمر يعود على مصلحة البنك لأنه يجعل البنك مرتاحًا من حيث السيولة وهذه التعليمات كانت إيجابية للبنك. أما بالنسبة للعملاء، فقد مهدت هذه التعليمات الطريق لهم للاستفادة من تأجيل الديون حتى لو لم يكن لديهم دليل على عدم قدرتهم على سداد التزاماتهم.

هل تخوف العملاء من أن احتمال تدهور الوضع المالي للبنك يمكن أن يؤثر على ودائعهم؟
لا لم يأخذ العملاء الوضعية المالية للبنك بعين الاعتبار، كونه من البنوك الحكومية وبالتالي التعويض موجود في حال إفلاس البنك.

تحليل نتائج المقابلة:

- ✓ اتبع البنك خلال فترة جائحة كورونا، سياسة خاصة مكنته من تسيير موارد و تمويلات عملائه.
- ✓ تعليمة بنك الجزائر، فيما يخص القروض و إعادة جدولتها ظهرت نتائجها كان لها تأثير كبير سواءا من ناحية البنك أو العميل.
- ✓ ارتفاع التعاملات المصرفية الالكترونية خلال فترة الجائحة بالمقارنة مع السنوات السابقة.
- ✓ كان لتعليمات بنك الجزائر تأثير ايجابي بالنسبة للبنك BADR والعميل: حيث أن إجراءات التخفيف التي أوصى بها بنك الجزائر حافظة على استقرار النظام المصرفي للبنك BADR خلال فترة الجائحة، ومن جانب العملاء كان بمراعاتهم من خلال تأجيل سداد مستحقاتهم للبنك.
- ✓ لم يخسر البنك ثقة عملائه خلال فترة الجائحة، كونه تقيد بتعليمات بنك الجزائر كذلك تبنى سياسة داخلية مكنته من تسيير تلك الفترة الحجرة.

➢ ثانيا: طرق تسيير مخاطر القروض في بنك BADR خلال فترة كورونا

تقيد بنك الفلاحة والتنمية الريفية كغيره من البنوك التجارية الجزائرية بتعليمات بنك الجزائر من اجل ضمان سلامته المالية خلال فترة الجائحة، وخصوصا بالنسبة لتسيير مخاطر القروض، فقد تم إصدار أول تعليمة بتاريخ 10 مارس 2020 ليتم بعدها تعزيزها بأخرى بتاريخ 26 أفريل 2020، وكانت هذه التعليمتين ضمن تدابير بنك BADR لمواجهة مخاطر القروض خلال تلك الفترة. و أهم التغيرات التي أحدثتها هذه التعليمتين:

1. **المعدل الاحتياطي لبنك BADR :** وفق نص التعليمة الأولى الصادرة بتاريخ 10 مارس 2020، فقد تم خفض معدل احتياطي بنك BADR من 10 إلى 8، الأمر الذي سهل على البنك مواصلة عمله خلال تلك الفترة.

الجدول رقم (10): احتياطيات بنك الفلاحة والتنمية الريفية خلال الفترة (2018- 2020)

الوحدة: مليون د.ج			
	2018	2019	2020
احتياطي بنك BADR	31635534801,48	37857418935,45	30285925148,36

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على الوثائق الداخلية للبنك .

الشكل رقم(14): احتياطيات بنك الفلاحة والتنمية الريفية خلال الفترة (2018- 2020)

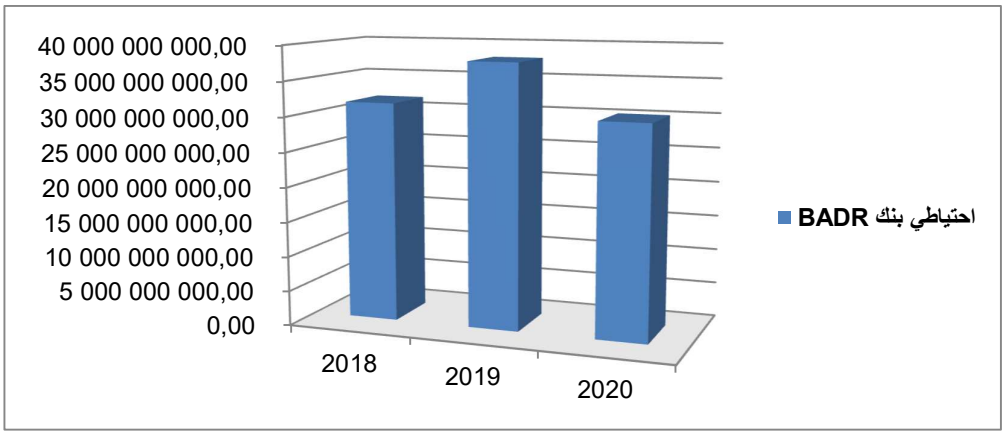

المصدر : من إعداد الطالبة بناءا على معطيات الجدول السابق .

و تم بعدها إصدار تعليمة ثانية متممة للأولى بتاريخ 26 أفريل 2020، تنص على خفض نسبة احتياطي البنك إلى معدل 6% بدلا من 8%، لينتقل احتياطي بنك BADR من: 3028592148,36 د.ج في مارس 2020، إلى 24228740118,69 د.ج خلال شهر أفريل للنفس السنة.[1]

2. **المعدل التوجيهي للبنك:** تم تخفيض المعدل التوجيهي المطبق على عمليات إعادة التدوير بتعليمة صادرة بتاريخ 10مارس 2020، ب 25 نقطة أساس (0.25%) لتثبيته عند (3.25%) بدلا من (3.50%) ثم تعزز بتعليمة صدرت بتاريخ 29 أفريل 2020 ليتم تخفيضه مرة أخرى ب 25 نقطة أساس (0.25%) لتثبيته عند (3%) بدال من(3.25%).
3. **رفع عتبات إعادة تمويل بنك الجزائر للأوراق العمومية القابلة للتفاوض :** من خلال التعليمة الصادرة بتاريخ 19 أفريل 2020 تم رفعها على النحو التالي:
   - مدة الاستحقاقات المتبقية أقل من سنة: من 90% إلى 95%
   - مدة الاستحقاقات المتبقية من 1 سنة إلى أقل من 5 سنوات: من 80% إلى 90%.
4. منح قروض جديدة للزبائن المستفيدين من إجراءات التأجيل و إعادة الجدولة.
5. تأجيل تسديد أقساط القروض المستحقة أو إعادة جدولة قروض زبائنها المتأثرين بالظروف الناجمة عن تفشي هذا الوباء [2].

[1] وثائق المؤسسة .
[2] بن معمر علي، جيلالي عمير، إدارة المخاطر في البنوك ومواجهة أزمة فيروس كورونا، ص 181.

خاتمة الفصل:

من خلال الدراسة التطبيقية لتداعيات جائحة كورونا على كل من بنك BADR، و التعرف على مهام و وظائف الوكالة و تفسير نتائج المتعلقة بالميزانية و عمليات منح و تحصيل القروض، قبل جائحة كورونا و بعد تفشي الجائحة حيث لوحظ تراجع في عمليات التحصيل و الأمر نفسه بالنسبة للمنح القروض، و هذا راجع إلى تعطيل عمليات الإنتاج و الرواج في الاقتصاد جراء عمليات الإغلاق و الحصر الجزئي و الكلي على المؤسسات، و التأخر في الوعي الكافي لاستخدام الرقمنة و تطويرها في البلاد كتطور لمواجهة الأزمات، و كذا نقص الثقافة البنكية من ناحية الجمهور ونقص الثقافة البنكية من ناحية البنوك، لان مباشرة هذا التطور في الجزائر حظي بأهمية كبيرة بعد جائحة كورونا من اجل المحافظة على سيرورة المشاريع و تدفق الأموال .

خاتمة عامة

خاتمة عامة

صنف فيروس كورونا من قبل منظمة الصحة العالمية على أنه من اخطر الأوبئة التي عرفتها البشرية، فقد أدى إلى الإطاحة بملايين الأرواح البشرية عبر العالم، الأمر الذي جعل العالم يعيش تعثرا اقتصاديا خلال سنة 2020، و بالتالي تكبد خسائر مالية طائلة على مستوى عالمي.

كما أحدثت جائحة كورونا أزمة صحية وإنسانية غير مسبوقة، أفقدت العالم توازنه وكشفت عن ضعف آليات المواجهة لمثل هذه الأزمات، لاسيما وأنها وضعت البلدان أمام خيارين، إما عرقلة الأنشطة الاقتصادية بتفعيل تدابير وإجراءات محاصرة الفيروس لحماية صحة البشر، أو المحافظة على الأنشطة الاقتصادية وتحفيز النمو وعدم الاهتمام بصحة البشر.

و قد أدت الإجراءات الضرورية لاحتواء جائحة كورونا، إلى اضطرابات أشد حدة من التي شاهدناها أثناء الأزمة المالية العالمية للسنة 2008، مما أدى إلى تزايد الضغوطات على النظام المصرفي، فكان على بنك الجزائر التدخل لدفع عجلة النمو الاقتصادي، وحرصا منه على المحافظة على البنوك والمؤسسات المالية وعملائهم، اصدر جملة من التعليمات و الإجراءات تمكن البنوك الجزائرية من تجنب الوقوع في مخاطر القروض، وأيضا مراعاة أصحاب المصالح.

نتائج اختبار الفرضيات:

بعد وضعنا لمجموعة من الفرضيات وضعت للاختبار و التي اعتمدت عليها في الدراسة، كانت الإجابة عليها كالآتي:

- ✓ تأكيد الفرضية الأولى:

تعتبر عملية منح القروض، الوظيفة الأساسية للبنوك التجارية؛

تساهم القروض المصرفية في تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية؛

تساهم في تحقيق القيم المضافة.

- ✓ تأكيد الفرضية الثانية:

أثرت جائحة كورونا على القطاعات الاقتصادية في الجزائر، وظهر ذلك من خلال تراجع معدل النمو الاقتصادي و انخفاض حجم صادرات النفط و الغاز؛

✓ نفي الفرضية الثالثة:

التدابير التي اعتمدتها الحكومات الجزائرية لم تكن فعالة و ايجابية بل عادة بالسلب على الاقتصاد الوطني و مختلف القطاعات، على غرار مؤسسات الاتصال؛

✓ تأكيد الفرضية الرابعة:

ساعدت إجراءات بنك الجزائر في تقليل مخاطر القروض المؤكدة خلال فترة الوباء، ولكن هذه الإجراءات لم تكلل بالنجاح في كل المؤسسات المصرفية الجزائرية.

نتائج الدراسة:

من خلال دراستنا لموضوع تسيير مخاطر القروض في البنوك التجارية في ظل جائحة كورونا، تم التوصل إلى النتائج العامة التالية:

- اقتصرت الإجراءات المتخذة من قبل بنك الجزائر، على الأدوات التقليدية للسياسة النقدية في مواجهة أزمة فيروس كورونا؛
- أدت الإجراءات التي اتخذها بنك الجزائر إلى زيادة الكتلة النقدية دعما للاقتصاد الوطني لتخفيف تداعيات الأزمة؛
- يؤدي التسيير النقدي إلى دعم الطلب والثقة، مع تخفيض تكاليف الاقتراض على الأفراد والمؤسسات، بالإضافة إلى تخفيض أسعار الفائدة؛
- ضعف وهشاشة القطاع المصرفي الجزائري، خاصة في مواجهة الأزمات المالية؛
- انخفاض أرباح القطاع المصرفي الجزائري بشكل في سنة 2020 مقارنة بسنة 2019؛

التوصيات والاقتراحات:

من خلال دراستنا يمكن أن نقترح ما يلي:

❖ إنشاء صندوق عالمي للاستثمار في تطوير اللقاحات والوقاية من الأوبئة تحت إشراف منظمة الصحة العالمية؛

❖ الاستثمار في توفري بنية تحتية مستدامة، وذلك بتقديم المشورة الصحيحة بشأن السياسات واللوائح التنظيمية، تعزيز مشاركة القطاع الخاص في السوق الوطني، وتعبئة الحلول المالية، المساعدة على إعداد المشروعات وطرحها في الأسواق، وتقييم المشاريع وترتيب تنفيذها وفقا للأولويات المتغيرة، وبناء القدرة على مواجهة الصدمات المستقبلية المحتمل؛

- وضع خطط احترازية استشرافية مدروسة من قبل بنك الجزائر، لمواجهة الظروف الطارئة في المستقبل؛
- ضرورة وضع البنوك المخصصات والاحتياطات اللازمة لمواجهة المخاطر التي يتوقع أن تواجهها البنوك؛
- الارتقاء بالعنصر البشري، وذلك بتدريب الإطارات المصرفية على استخدام احدث النظم البنكية؛
- إتباع نظام ناجع يمكن البنك من الإنذار المبكر لوجود الخطر قبل وقوعه، وتفادي نتائجه وأثاره .

قائمة المصادر والمراجع

1. إسماعيل إبراهيم عبد الباقي ،إدارة البنوك التجارية ، دار غيداء ،عمان ، د ط ،2015.
2. بلعبدون عوار، آليات المحافظة على مناصب العمل في ظل أزمة جائحة كورونا، والتشغيل، مجلة قانون العمل 05 ،العدد01 ، الجزائر، 2020.
3. بن معمر علي، جيلالي عمير، إدارة المخاطر في البنوك ومواجهة أزمة فَيروس كورونا (كوفيد- 19)، مجلة التراث، العدد03، الجزائر، 2020.
4. بن يسعد عذراء، بوحلايس الهام، مواجهة التأخر في سداد القروض المصرفية في الجزائر اثر جائحة كورونا، العدد04، قسنطينة، 2021.
5. بولعراس صلاح الدين، الاقتصاد الجزائري في ظل التداعيات العالمية لجائحة كورونا بين الاستجابة الآنية و البعدية، المجلد 20، العدد الخاص، الجزائر، 2020.
6. حسن سمير عشيش، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض والتوسع النقدي في البنوك، دار اليزوري، الأردن، 2011.
7. حسين سمير عشيش، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض والتوسع النقدي في البنوك، مكتبة المجمع العربي، الأردن، ط1، 2010.
8. حمليل الهوارية، بزارية محمد، تداعيات جائحة كورونا على أهم المؤشرات الاقتصادية العالمية، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 01، خميس مليانة، 2022.
9. رشاد نعمان شايع العامري، الخدمات المصرفية الائتمانية في البنوك الإسلامية، مرجع سابق.
10. زكريا الدوري، يسرى السمرائي، البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار اليازوري العلمية، الأردن، ط 1، 2006.
11. زيان سليم رمضان، محفوظ أحمد جودة، إدارة البنوك، ط 2، دار المسيرة والصفاء، عمان، 1996.
12. زينب عوض الله.أ.د.أسامة محمد الفولي، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت- لبنان.
13. سمير الخطيب، قياس و إدارة المخاطر بالبنوك، منشأة المعارف، مصر، د ط، 2005.
14. صبحي تادرس فريصة، النقود و البنوك، دارالنهضة العربية، بيروت، 1984 .
15. صلاح إبراهيم شحاتة، ضوابط منح الائتمان المصرفي من منظور قانوني مصرفي، دار النهضة العربية ، ط 1،

16. صلاح الدين السيسي، القطاع المصرفي و الاقتصاد المصرفي، علام الكتب للنشر و التوزيع، القاهرة، مصر، ط 1 ، 2003 .
17. طارق طه، إدارة البنوك في بيئة العولمة والانترنت، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007.
18. الطاهر لطرش ، تقنيات البنوك ،ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون - الجزائر - ،ط 5 ،2005 .
19. عبد الرزاق شحاتة، محاسبة المنشآت المالية(البنوك التجارية)، دار المسيرة ، عمان، ط 1 ،2006.
20. عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود و البنوك، الدار الجامعية للطباعة والنشر، مصر، د ط ،2007 .
21. عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة عملياتها – إدارتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، ط 1، 2000.
22. عدنان تايه النعيمي، إدارة الائتمان، دار المسيرة، الأردن، ط 1، 2010.
23. عيد أحمد أبو بكر، دراسات وبحوث في التأمين، دار الصفاء، الأردن، ط1، 2010.
24. لوراتي إبراهيم، القروض البنكية وإجراءات منحها، جامعة الاغواط.
25. محمد الصيرفي ،إدارة المصارف ، دار الوفاء ،الإسكندرية ،ط1 ،2007.
26. محمد عبد الفتاح الصيرفي، إدارة البنوك، دار المناهج ، عمان، ط 1 ،2006 .
27. محمد كمال خليل الحمزاوي، اقتصاديات الائتمان المصرفي، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2000 .
28. محمد محمود عبد ربه، دراسات في محاسبة التكاليف، الدار الجامعية، مصر، ط 1، 2000.
29. محمد مصطفى السنهوري، إدارة البنوك التجارية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2013.
30. محمود حسين الوادي وآخرون، النقود والمصارف، دار المسيرة ، عمان، ط 1، 2010.
31. ناظم محمد نوري الشمري، النقود والمصارف، دار الكتب، العراق، ط 2، 1987.
32. وديع طوروس، المدخل إلى الاقتصاد النقدي، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان،د ط1.

33. وردة شيبان، سامية مقعاش، انعكاسات جائحة كورونا على أهم المؤشرات الاقتصادية في الجزائر، جامعة باتنة ، العدد01، الجزائر، 2022.

34. عمر بن عيشوش، حسان بوسرسوب، دور شبكة الفايسبوك في تعزيز التوعية الصحية حول فيروس كورونا كوفيد19 ،مجلة التمكين الاجتماعي، العدد02 ،الجزائر، 2020.

35. دعاء محمد زايدة، التسهيلات الائتمانية في الجهاز المصرفي الفلسطيني - دراسة تطبيقية على المصارف الوطنية العامة في قطاع غزة، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، الجامعة الإسلامية، فلسطين، 2006.

36. وكالة الأنباء الجزائرية، ارتفاع الكتلة النقدية ب7.12% في نهاية 2020، الجزائر،

37. بنك الجزائر، التقرير السنوي: التطور الاقتصادي والنقدي،2019، الجزائر.

38. بنك الجزائر، مذكرة إعلامية للبنوك والمؤسسات المالية، 2020.

39. شاكر القزويني، محاضرات اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات، الجزائر، 1987.

40. شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائرية، الجزائر، ط 1 ،2000.

41. احمد عمار، قطاع المحروقات في الجزائر.. بشائر آبار جديدة واتفاقيات لزيادة الصادرات، 2022.

42. بنك الجزائر، الأزمة الصحية: بنك الجزائر يمدد فعالية تدابير التخفيف (1جويلية 2020)، بيان صحفي، 2021.

43. وثائق من المؤسسة .

44. 2020 في الموقع الالكتروني: https://www.aps.dz/ar/economie/102648-7-12-2020 تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2023/04/29، 09:25

45. https://finance-mag.com/quels-risques-de-crise-bancaire-apres-le-covid-19، تم لاطلاع عليه بتاريخ، 2023/04/28، 02:05.

46. https://www.aps.dz/ar/economie/136597-2022 تم الاطلاع عليه بتاريخ 2023/04/27، 22:09.

47. article/pr22396 https://www.imf.org/2021/11/21/ .

48. الموقع الالكتروني للبنك الجزائر، https://www.bank-of-algeria.dz، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2023/05/18، 23:57.